تقييم واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن

واقع مشاركة القطاع الخاص في الاستجابة الإنسانية والتنموية في اليمن - مارس 2024م

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK
Danida

DRC

TYF
Tamdeen Youth Foundation
مؤسسة تمدين شباب

شكر وعرفان

يُسعدنا أن نعبر عن عظيم الشكر والتقدير العميق لكل فرد او مؤسسة ساهموا بشكلٍ قيّم في إنجاز هذه الدراسة التي تحمل عنوان " تقييم واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن: واقع مشاركة القطاع الخاص في الاستجابة الإنسانية والتنموية في اليمن ــ مارس 2024مــ"

الدعم المالي

نتقدم بالشكر والعرفان إلى الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (دانيدا) لتوفيرها التمويل الذي جعل هذا البحث حقيقة واقعة. إن اهتمامهم بالبحث حول القضايا المهمة محل تقدير عميق.

المشاركون والمستجيبون

نعرب عن أعمق امتناننا لجميع المستجيبين والمشاركين الذين تفضلوا بإعطائنا من وقتهم وأفكارهم السديدة. إن مشاركتهم من خلال الاستطلاعات والمقابلات والمناقشات كانت ضرورية. إن أراءهم وتجاربهم تشكل أساس هذه الدراسة.

الدعم المؤسسي

نتقدم بخالص تقديرنا إلى المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم القيمة طوال عملية البحث. وبشكل خاص، نود أن نشكر السيد طه الأكحلي والسيد أحمد الأشول والسيد عبد الرحمن العسلي على مساعدتهم القيمة. كما أننا ممتنون لفريق قيادة مؤسسة تمدين شباب، وخاصة السيد حسين السهيلي والسيد بدر الدين الفهد والسيد جميل عبدو علي والأستاذ عبد الرزاق الفران والدكتور تمام الهتاري والدكتور إبراهيم المسلمي والدكتور طه السروري والدكتور علي البريهي على دعمهم الدائم.

التدريب والدعم الفني الطوعي

نحن ممتنون لمنظمة "فينرو" الألمانية ونخص بالذكر السيدة كارولين كراهلينغ على توفير فرصة لحضور جلسة تدريبية مخصصة حول أساليب جمع البيانات التشاركية.

كما نوجه الشكر الجزيل إلى السيدة لورا رانا، وهي استشارية مستقلة في مجال الرصد والتقييم والدراسات والبحوث، والتي قادت التدريب وخصصت لنا وقت كبير وقدمت إرشادات وخبرات قيمة.

فريق الدراسة

ما كان هذا التقرير لولا الخبرة العظيمة والمعرفة العميقة والتفاني للدكتور عبد الكريم قاسم الخطيب الذي قام بجمع البيانات المكتبية والميدانية وتحليلها وكتابة التقرير. كما أننا مدينون للأستاذ عبد القوي الحاجب الذي شملت مساهماته تصميم الإطار المنهجي وأدوات جمع البيانات والتقرير الاستهلالي ومراجعة الأدبيات وكذلك والمتابعة طوال عملية تخطيط وتنفيذ هذا المشروع.

لكل من لم نستطع ذكرهم هنا

أخيرا، نتقدم بخالص شكرنا وامتنانا أيضا لكل من لعب دوراً في هذه الدراسة بشكل مباشر او غير مباشر ومن ل نستطع الإشارة إليهم هنا.

قائمة الاختصارات:

الاختصار	المقابل باللغة الإنجليزية	المقابل بالعربي
CSR	Corporate Social Responsibility	المسؤولية الاجتماعية للشركات
DANIDA	Danish International Development Agency	الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية
DRC	Danish Refugee Council	المجلس الدنماركي للاجئين
TYF	Tamdeen Youth Foundation	مؤسسة تمكين الشباب
MCRSC	Market and Consumer Studies and Research Center	مركز أبحاث ودراسات السوق والمستهلك
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للمعايير
WB	World Bank	البنك الدولي
GIZ	German Corporation for International Cooperation	الجمعية الألمانية للتعاون الدولي
MIF	Microfinance Investment Facility	مؤسسة تمويل المشاريع الصغيرة
CIPE	Center for International Private Enterprise	مركز المشاريع الخاصة الدولية
GCGF	Global Corporate Governance Forum	المنتدى العالمي لحوكمة الشركات
IFPRI	International Food Policy Research Institute	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
IICY	The Global Initiative against COVID-19	المبادرة العالمية لمكافحة كوفيد-19
PPEs	Personal Protective Equipment	معدات الوقاية الشخصية
SMPES	Small and Medium Enterprises Promotion Service	جهاز ترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة
YFB	Yemeni Food Bank	بنك الغذاء اليمني
YMB	Yemeni Medicine Bank	بنك الدواء اليمني
NGOs	non-governmental organizations	المنظمات غير الحكومية
OCHA	Office for the Coordination of Humanitarian Affairs	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
HAS	Hayel Saeed Anam & Partners	مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه
FSO SAFER	Floating Storage and Offloading Safer	خزان صافر العائم
HDP	Human Development Program	برنامج التنمية البشرية
PPP	Public-Private Partnerships	الشراكة بين القطاعين العام والخاص

جدول المحتويات

قائمة الاختصارات: 2
الملخص التنفيذي 6
النتائج الرئيسية للدراسة 7
القسم الأول: منهجية الدراسة 11
1.1. خلفية وسياق الدراسة: 11
1.2. التحديات: 11
1.3. أهداف الدراسة: 11
1.4. منهجية الدراسة: 12
العينة: 13
1.5. منهج التحليل 14
1.6. قيود الدراسة 14
القسم الثاني: الإطار النظري للمسئولية الاجتماعية 16
2.1. مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص 17
2.2. اهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات 18
بالنسبة للمؤسسة: 19
بالنسبة للعاملين: 19
بالنسبة للمجتمع: 19
بالنسبة للدولة: 20
2.3. ابعاد المسؤولية الاجتماعية 20
2.4. مبادئ المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال 20
2.5. مجالات تنفيذ المسؤولية الاجتماعية 21
القسم الثالث: سياق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن 23
3.1. المسؤولية الاجتماعية في السياق الثقافي والاجتماعي اليمني 24
تكييف المسؤولية الاجتماعية بما يتناسب مع الظروف المحلية والوطنية 24
اهمية تجسير العلاقة بين العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية 24
استلهام تاريخي: المسؤولية الاجتماعية كتوجه جمعي في المجتمع اليمني 25
الوقف كتجسيد للمسئولية الاجتماعية في اليمن 25
3.2. السياق القطري: سياق الأزمة الإنسانية في اليمن 30
3.3. السياق القطاعي: نظرة عامة على القطاع الخاص اليمني 32
آثار الحرب على القطاع الخاص 33

3.4. سياسات وآليات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن..... 36
مبادرات تطوير إطار سياسات المسؤولية الاجتماعية..... 36
آليات تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص..... 38
القسم الرابع: نطاق ومجالات تنفيذ المسؤولية الاجتماعية 48
4.1. الخبرة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات 49
4.2. نطاق وتركيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. 51
الفئات المستهدفة 51
النطاق الجغرافي لتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية 51
مجالات تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن:..... 52
الأثر والموارد 67
4.3. تحليل البيئة الداخلية 69
طرق الإبلاغ عن أنشطة المبادرات 73
القدرات والخبرات..... 73
4.4. تحليل العوامل الخارجية والفرص..... 74
العوامل الخارجية/ التحديات 74
الفرص:..... 76
4.5. تحسين مشاركة القطاع الخاص..... 76
آليات التمويل..... 77
تنسيق المشاركة 78
الشراكة والتنسيق بين القطاع الخاص والجهات الفاعلة المحلية والدولية 79
الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. 80
الشراكة مع المجتمع المدني..... 81
الشراكة بين القطاع الخاص والمنظمات الدولية والمانحين 82
تكتلات وائتلافات القطاع الخاص. 85
القسم الخامس: التوصيات 87
للقطاع الخاص 87
للحكومة 88
لمنظمات المجتمع المدني المحلية..... 88
للمنظمات الدولية والمانحين..... 89
مجالات محتملة للبحث في المستقبل 90
قائمة المراجع..... 93
المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن 96

تقييم دور القطاع الخاص في الاستجابة الإنسانية والإنمائية في اليمن..... 96
مارس 2024 96

الملخص التنفيذي

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ممارسات وتأثير مبادرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن، والمساهمة في استجابة أكثر محلية للتحديات الإنسانية والتنموية التي تواجهها البلاد. من خلال تقييم شامل لمبادرات وممارسات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وتحديد التحديات والفرص الداخلية والخارجية، وكذلك تقديم التوصيات لتحسين مشاركة القطاع الخاص في الاستجابة الإنسانية والتنموية في البلد.

تأتي هذه الدراسة ضمن استراتيجية توطين وتحسين آليات الاستجابة في اليمن والاستراتيجية والدراسة تمت بتمويل الوكالة الدانماركية للتنمية الدولية (DANIDA)، ورعاية المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) ومؤسسة تمدين شباب (TYF). وإدراكًا للدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الخاص في الاستجابة، تسعى مبادرة التوطين من خلال هذه الدراسة إلى تعزيز دور القطاع الخاص ومشاركته في الاستجابة الإنسانية والتنموية في اليمن.

وتتلخص المشكلة التي تعالجها الدراسة في أن فعالية وتأثير وتنسيق مبادرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لا تزال غير واضحة إلى حد كبير. وفي حين انخرطت الشركات بشكل متزايد في مبادرات مختلفة للمسؤولية الاجتماعية في اليمن منذ عام 2015م وقبل ذلك، فإن الافتقار إلى التقييم الشامل يعيق تحسينها ودمجها في الاستجابة وجهود توطين وتحسين آليات الاستجابة في اليمن. ولذلك تتناول هذه الدراسة هذه الفجوة الحرجة من خلال تقييم الوضع الحالي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن، وتحديد التحديات والفرص، والتوجيه في نهاية المطاف بمقترحات لتعزز وتحسين دور وتأثير مشاركة القطاع الخاص في الاستجابة الإنسانية والتنموية. تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها الأولى من نوعها في اليمن وهدفها إلى تحسين فعالية وتأثير مبادرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن، مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز الاستجابة المحلية للتحديات الإنسانية والتنموية المتفاقمة في البلاد.

وقد اتبعت الدراسة منهجية متعددة الأساليب البحثية النوعية والكمية، التي تتضمن، المسح من خلال توزيع استبيان لعينة تتكون من 30 شركة ومؤسسة اعمال، وإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسين، والنقاش البؤري ودراسة عدد من الحالات، بالإضافة إلى المراجعة المكتبية.

وتتكون الدراسة من اربعة اقسام، بالإضافة إلى المقدمة والمنهجية، القسم الأول: الإطار النظري، يتناول مفاهيم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية وأهميتها وابعادها ومجالات تطبيقها، بينما يتناول القسم الثاني: سياق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن، بما في ذلك السياق الثقافي والاجتماعي اليمني، والسياق القطري فيما يخص سياق الأزمة الإنسانية، والسياق القطاعي حيث يوفر نظرة عامة على القطاع الخاص اليمني.

ويعرض القسم الثالث: سياسات وآليات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن، تضمن عرضا للمبادرات التي تمت بهدف تطوير إطار رسمي لسياسات وآليات المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى استعراض آليات تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. ويتضمن القسم الرابع: مجالات تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن، وتشمل الاقتصاد، التأثير في السياسات العامة والدعوة، الأمن والقضاء، التعليم، البيئة، الصحة والغذاء، تحسين سبل العيش. وقدم القسم الخامس: تحليل للتحديات والفرص التي تواجه اداء المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن، ومنها تحديات تتعلق بطبيعة وحجم القطاع الخاص اليمني من حيث غلبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديات تتعلق بضعف المعارف والمهارات ذات العلاقة، بالإضافة إلى الفساد وضعف حوكمة الشركات، وغياب المحاسبة. كما ناقش هذا القسم الشراكة والتنسيق بين

القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى: الحكومة ومنظمات المجتمع المدني المحلية، والمنظمات الدولية والمانحين. علاوة على مبادرات القطاع الخاص لتشبيك وتنسيق جهود في المسؤولية المجتمعية والتكتلات والائتلافات التي أنشأها.

النتائج الرئيسية للدراسة

1. **مفهوم المسؤولية الاجتماعية في السياق الثقافي والاجتماعي في اليمن:** بينت الدراسة وجود تعريفات متعددة لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية واختلافات حول اساليب ومجالات تطبيقها، واكدت الدراسة على أن يولى الاعتبار للظروف المحلية والوطنية الخاصة، بما فيها الظروف الخاصة الاقتصادية والمؤسسية والثقافية وغيرها من الظروف. واظهرت أهمية تجسير العلاقة بين العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية، حيث تعتبر الأعمال الخيرية هي السائدة، وفكرة الخير هي الحافز الأساسي للمسئولية الاجتماعية في سياقنا الثقافي الاسلامي، وأظهرت النتائج كيف يمكن الاستفادة من مفهوم الصدقة الجارية ونظام الوقف كأداة من ادوات المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
2. **هيمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديات المسؤولية الاجتماعية:** يهيمن على القطاع الخاص اليمني الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل 97% من إجمالي الشركات، ويعمل بها أكثر من 600 ألف عامل. وتتركز هذه الشركات في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والصيانة والقطاع الصناعي. وعلى الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط عادة بالشركات الكبيرة ذات الموارد المالية والبشرية الكافية، إلا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في اليمن تواجه تحديات في تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية نظراً لمحدودية مواردها وتركيزها على الأرباح قصيرة الأجل، مما يتطلب التعامل بخصوصية أكثر عند الرغبة في نشر ممارسات المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات.
3. **غياب الإطار التنظيمي المؤسساتي للمسئولية الاجتماعية في اليمن:** لا يوجد إطار عام ولا توجد سياسات محددة أو جهة حكومية رسمية تعنى بموضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مما يجعل من هذه الأخيرة مجرد مبادرات فردية للمؤسسات. حيث قام القطاع الخاص بالشراكة مع الجهات الحكومية المعنية، بتنفيذ عدد من المبادرات من اجل وضع إطار سياسات وآليات للمسئولية الاجتماعية، لكن توقفت بسبب الصراع القائم، و لم تسفر عن نتائج عملية.
4. **آليات تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن:** تمارس شركات القطاع الخاص في اليمن المسؤولية الاجتماعية من خلال عدد من الآليات منها إطار المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة، والجمعيات الخيرية التنموية التابعة للشركات العائلية الكبيرة، وهناك منظمات غير حكومية قام بإنشائها القطاع الخاص وتمول عبر التبرع. اغلبية الشركات لا تمارس المسؤولية الاجتماعية بشكل منهجي حيث لا يوجد لديها سياسات ومبادئ ارشادية أو خطط محددة .
5. **الخبرة في تنفيذ مبادرات المسؤولية المجتمعية:** أكثر من ثلثي الشركات تقوم بمبادرات للمسئولية الاجتماعية منذ عام 2015، والنسبة الأكبر من هذه الشركات خبرتها الزمنية محدودة في تنفيذ المبادرات، لا تتجاوز عشر سنوات. نأتي الشركات الكبيرة في المرتبة الأولى في المبادرات، يليها الشركات الصغيرة، ثم المتوسطة. ويبرز قطاع الخدمات كأكثر القطاعات نشاطًا في هذا المجال، يليه المؤسسات المالية.
6. **نطاق وتركيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:**

أ- **الفئات المستهدفة:** تحتل النساء المرتبة الأولى، ثم الرجال بصفة عامة، ثم الشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة، بينما تشير النتائج إلى ضعف اهتمام القطاع الخاص ببعض الفئات المتضررة من الحرب مثل النازحين. ويتم تنفيذ المبادرات في المناطق التي يكون للشركات مقرات وفروع فيها.

ب- **النطاق الجغرافي لتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية**: يتم تنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في المناطق التي توجد بها مقراتها وفروعها غالبًا، وتأتي محافظة تعز في اول بالإضافة محافظة صنعاء، تليها أمانة العاصمة.

ت- تحتل المشاريع الخيرية والمساعدات الطارئة المرتبة الأولى واهمها توزيع السلال الغذائية والتبرعات العينية، في حين تأتي المشاريع التنموية في الترتيب الثاني ومن اهمها مبادرات دعم التعليم ومشاريع خلق فرص العمل وبرامج التمكين الاقتصادي، بينما مساهمة القطاع الخاص في جهود حماية البيئة وتطوير البنية التحتية ضعيفة جدا.

ث- ج- **مشاريع التنمية**: تستثمر الشركات في مجموعة من مشاريع التنمية التي تهدف إلى تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل. تتقاسم المبادرات التعليمية ومشاريع خلق فرص العمل دائرة الضوء، حيث تمثل كل منها 27.3٪ من الأنشطة المتعلقة بالتنمية. يشير هذا إلى تركيز مزدوج على تعزيز رأس المال البشري وخلق فرص العمل. علاوة على ذلك، هناك تركيز ملحوظ على برامج التمكين الاقتصادي (22.7٪)، التي تسعى إلى تزويد الأفراد والمجتمعات بالمهارات والموارد اللازمة لتحقيق الاستقلال المالي. كما تحظى حماية البيئة وتنمية البنية التحتية بالاهتمام أيضًا، وإن كان بدرجة أقل.

ج- **الشراكات والتعاون**: يظهر التعاون كموضوع رئيسي في مساعي المسؤولية الاجتماعية للشركات. تشكل التبرعات النقدية للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية الحصة الأكبر (41.7%) من الشراكات والتعاون، مما يسلط الضوء على أهمية الدعم المالي في دفع الأثر الاجتماعي. كما تشارك الشركات بنشاط في المبادرات التعاونية مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، إدراكًا منها لقيمة الخبرة والموارد المشتركة في معالجة التحديات المعقدة. ويؤكد التنفيذ المشترك لمشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات والمساهمات في البرامج الحكومية على الطبيعة التعاونية لهذه المبادرات.

ح- **جهود بناء السلام**: من الجوانب الجديرة بالملاحظة في المسؤولية الاجتماعية للشركات هو تكريسها لمبادرات بناء السلام. تعزيز الحوار والتماسك الاجتماعي، ودعم مفاوضات السلام، وتعزيز السلام والمصالحة وحل النزاعات، كلها تحظى بالأولوية على قدم المساواة، حيث تمثل كل منها 30٪ من أنشطة بناء السلام. تعكس هذه الجهود نهجًا شاملاً لبناء السلام، معترفًا بأهمية التواصل والتفاوض والمصالحة في تحقيق السلام الدائم. لا يزال معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وإن كانت أقل تكرارًا، عنصرًا حاسمًا في هذه المبادرات.

خ- **المبادرات البيئية والمناخية**: يمتلك عدد قليل من الشركات برامج ومبادرات متعلقة بالبيئة والمناخ. وتشمل هذه المشاريع المتعلقة بالاستدامة البيئية، وتعزيز الطاقة المتجددة، والمساهمة في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

7. الأثر والموارد:

المستفيدون:

أ- **التركيز على الإغاثة الفورية**: تم الوصول إلى غالبية المستفيدين المبلغ عنهم من خلال المساهمات الخيرية وبرامج المساعدة الطارئة، ولا سيما توزيع الغذاء ومشاريع خلق فرص العمل. وهذا يسلط الضوء على أولوية معالجة الاحتياجات الفورية وتوفير سبل العيش المستدامة. ومع ذلك، من الضروري الاعتراف بأن هذه الأرقام لا تمثل سوى صورة جزئية، حيث إن بيانات المستفيدين غير متوفرة إلى حد كبير بالنسبة للعديد من المبادرات بسبب نقص ممارسات جمع البيانات والإبلاغ الرسمية.

ب- **وصول متنوع (ربما أقل من المقدر)**: شملت مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات قطاعات مختلفة، مما أثر على الأفراد المحتاجين إلى الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم والتمكين الاقتصادي وحماية البيئة. من المرجح أن يكون

النطاق الحقيقي لهذه المبادرات أكثر اتساعًا مما تم الإبلاغ عنه، حيث يشير عدم وجود بيانات رسمية للعديد من البرامج، خاصة في مجالات الشراكات والتعاون وبناء السلام والمشاريع البيئية، إلى التقليل من شأن المستفيدين الفعليين.

ت- **البيانات المحدودة تعوق التقييم الشامل:** إن الافتقار إلى البيانات الرسمية عن المستفيدين للعديد من المبادرات يحد بشكل كبير من القدرة على التقييم الكامل للنطاق الكلي وأثر جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتسلط هذه الفجوة في البيانات الضوء على الحاجة إلى تحسين ممارسات جمع البيانات والإبلاغ داخل الشركات لقياس فعالية برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بدقة.

الموارد:

أ- **استثمار كبير في البنية التحتية:** تم توجيه أكبر مخصصات مالية نحو تطوير البنية التحتية، مما يشير إلى التركيز على بناء أسس مستدامة للمجتمعات. ومع ذلك، يمثل هذا الاستثمار جزءًا صغيرًا فقط من إجمالي الموارد المخصصة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث تفتقر العديد من البرامج إلى ميزانيات موثقة.

ب- **المساعدة الطارئة والتبرعات:** تم تخصيص الأرقام المالية المبلغ عنها للمساعدة في حالات الطوارئ (الطعام والمأوى) والتبرعات النقدية للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية. في حين أن هذه المساهمات كبيرة، إلا أنها لا تمثل سوى جزء صغير من إجمالي الموارد المخصصة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. إن عدم وجود بيانات مالية للعديد من البرامج يمنع الفهم الشامل لتخصيص الموارد.

ت- **التوزيع غير المتكافئ للموارد (ربما يتفاقم):** تشير البيانات المتاحة إلى أن غالبية التمويل يتركز في عدد قليل من المجالات، في المقام الأول تلك التي لديها مستفيدون وميزانيات قابلة للقياس الكمي. وقد يشير هذا إلى توزيع غير متكافئ للموارد، مما قد يؤدي إلى إهمال المبادرات التي تفتقر إلى جمع البيانات والإبلاغ الرسمي.

ث- **المساهمات غير النقدية ممثلة تمثيلا ناقصا:** تسلط البيانات الضوء على أهمية التبرعات العينية والجهود التعاونية. ومع ذلك، لا يتم عكس هذه المساهمات بشكل كافٍ في التقارير المالية، مما يجعل من الصعب تقييم قيمتها الحقيقية وتأثيرها على نتائج المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما أن عدم وجود آليات إبلاغ موحدة يزيد من تعقيد عملية تقييم هذه المساهمات غير النقدية.

يكشف التحليل عن تفاوت كبير بين التأثير الملحوظ لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات ونقص البيانات الشاملة لدعم ذلك. في حين تعطي الشركات الأولوية للإغاثة الفورية والتنمية على المدى الطويل، فإن عدم وجود تقارير قوية عن المستفيدين والموارد يعوق إجراء تقييم شامل لجهودها. لضمان الشفافية والمساءلة، تحتاج الشركات إلى اعتماد ممارسات موحدة لجمع البيانات والإبلاغ عبر جميع مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. وهذا من شأنه أن يمكن من إجراء تقييم أكثر دقة لتأثيرها الحقيقي، وتيسير عملية صنع القرار الواعي، وفي نهاية المطاف المساهمة في مساهمات أكثر فعالية وذات مغزى للمجتمع والبيئة.

.

8. البيئة الداخلية لمبادرات المسؤولية المجتمعية:

- **الحوكمة والإبلاغ:** أكثر من نصف مؤسسات القطاع الخاص [53.33 في المئة]، ليس لديها سياسات وإرشادات وخطط مخصصة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية. الشركات التي تقوم بالإبلاغ عن مبادراتها الاجتماعية، تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي [فيسبوك وتويتر.. إلخ] في الترتيب الأول، يليها التقرير السنوي للشركة، ثم قسم مخصص على موقع الويب، ونادرا ما تخصص بعض الشركات الكبرى تقرير خاص بالمسؤولية الاجتماعية. وتبرر الشركات التي لا تقوم بالإفصاح عن

مبادراتها الاجتماعية، لكونها اعمال خيرية وصدقات لوجه الله، يفضل عدم الافصاح عنها، أو الإعلان عنها أمر غير مرغوب فيه.

- **القدرات:** اغلبية الشركات تمتلك القدرات والخبرات اللازمة لتنفيذ المبادرات الاجتماعية إلى حد متوسط أو ضعيف، بينما هذه القدرات والخبرات بدرجة عالية لدى 23.33 في المئة فقط. اما المهارات والخبرات الأكثر حاجة لتعزيز قدرة الشركة في تنفيذ انشطة المسؤولية الاجتماعية فتأتي الحاجة إلى تعزيز قدرة الشركة في إدارة وتخطيط المشاريع في المرتبة الأولى، يليها إشراك اصحاب المصلحة والتعاون، بنسبة 10 في المئة، ثم الحاجة إلى تعزيز الخبرة التقنية [في مجالات مثل الصحة، التعليم، التنمية، البيئة]، وكذلك المتابعة والتقييم بنسبة 6.67 في المئة واخيرا الحاجة إلى المهارات الخبرات في إدارة المخاطر والامتثال.

9. التحديات والفرص:

- **التحديات:** واسفرت النتائج أن اهم التحديات التي تواجه الشركات في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية: يعتبر الوضع الأمني الهش من أكبر التحديات، بالنسبة لأغلبية الشركات، ثم ضعف الثقة والشفافية، يليه محدودة التعاون ومحدودية الموارد، ثم تعقيدات التنسيق وتعدد اصحاب المصلحة، وصعوبة الوصول إلى المجتمعات النائية، والبيئة القانونية المنظمة.
- **الفرص:** هناك ثلاث فرص اساسية متاحة لإشراك القطاع الخاص في الاستجابة للتحديات الإنسانية والتنموية الجارية، وهي: خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية، يليها الدعم المالي، ثم الخبرة والمساعدة التقنية، بالإضافة إلى فرص أخرى بدرجات اقل وهي: الابتكار والتكنولوجيا، والاستثمار الاجتماعي التأثيري، ثم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، واخيرا الشراكات الإنسانية.

10. فيما يخص آليات تنظيم تمويل مبادرات القطاع الخاص، اسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

آليات التمويل: اغلبية مؤسسات القطاع الخاص [حوالي 63 %] ترى بأن الآليات الأكثر فعالية لتبسيط مساهمة القطاع الخاص، هي التمويل من خلال صناديق مجمعة، مثل الصناديق الخاصة بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، بينما ثلث مؤسسات الأعمال تفضل التمويل من خلال كل من صناديق تحالفات وشبكات الأعمال، والتبرع لصناديق مبادرات مجتمعية. ثم التمويل من خلال الوكالات الدولية والمانحين، وصناديق الاستثمار الاجتماعي التأثيري، في حين حصلت أربع آليات للتمويل على تأييد ما يقارب 27 في المئة من اجمالي مفردات العينة وهي: التمويل من خلال التبرعات للمنظمات غير الحكومية التي انشأها القطاع الخاص، ومن خلال الزكاة التي تجبيها الحكومة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومن خلال آليات تنسيق حكومية. واخيرا التبرع للمنظمات غير الحكومية المحلية أو التمويل من خلال المجلس المحلي للمنطقة، حصلت على تأييد نسبة ضئيلة تقدر بحوالي 17 في المئة فقط.

11. فيما يتعلق بتنسيق ودمج مشاركة القطاع الخاص في الاستجابة الإنسانية

فضل ما يقارب ثلثي مؤسسات الأعمال إقامة شراكات مع اصحاب المصلحة الآخرين. بينما اقل من نصف الشركات ترى التنسيق من خلال تكييف مبادرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص مع أولويات الاستجابة الإنسانية، وفضل حوالي 33% التنسيق من خلال تحديد مجالات المشاركة للقطاع الخاص. ثم تأتي المشاركة مع آليات تنسيق الاستجابة القائمة، يليها التنسيق من خلال برامج بناء القدرات، وتضمين القطاع الخاص في منصات تبادل المعلومات والمعرفة، وفي الأخير تنسيق مبادرات القطاع الخاص مع آليات الاستجابة من خلال دراسة الموارد الممكنة لمساهمة القطاع الخاص، وتقييم مبادرات المسؤولية الاجتماعية. الأغلبية العظمى من الشركات، تعتقد أن إنشاء مركز أو شبكة مخصصة للمسئولية الاجتماعية للشركات في اليمن سيكون مفيدا لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في معالجة التحديات الإنسانية والتنموية للبلاد.

القسم الأول: منهجية الدراسة

1.1. خلفية وسياق الدراسة:

تتطلب الأزمة الإنسانية والتنموية في اليمن عملاً جماعياً من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص. وفي حين انخرطت الشركات الخاصة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية منذ عام 2015م وما قبل ذلك، فإن فعالية هذه الجهود وتأثيرها لا تزال غير واضحة إلى حد كبير، مما يعيق مساهمتها المحتملة في الاستجابة المنسقة والموجهة محلياً. تسد هذه الدراسة هذه الفجوة الحرجة، بما يتماشى مع استراتيجية مبادرة "توطين وتحسين آليات الاستجابة في اليمن": تحسين الموارد الحالية وتعزيز الملكية المحلية لتحسين كفاءة الاستجابة وفعاليتها.

تأتي هذه الدراسة ضمن الإطار الأوسع لمبادرة توطين وتحسين آليات الاستجابة في اليمن وبتمويل الوكالة الدانماركية للتنمية الدولية (DANIDA)، ورعاية المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) ومؤسسة تمدين شباب (TYF). وإدراكًا للدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الخاص في الاستجابة، تسعى مبادرة التوطين من خلال هذه الدراسة إلى تعزيز دور القطاع الخاص ومشاركته في الاستجابة الإنسانية والتنموية في اليمن.

1.2. التحديات:

على الرغم من الاحتياجات الإنسانية والتنموية المستمرة، هناك العديد من التحديات التي تعيق المساهمة المثلى لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص في اليمن:

- محدودية البيانات والفهم: لا يزال نطاق المبادرات الحالية وتركيزها وفعاليتها غير مفهوم بشكل جيد، وتفتقر إلى البيانات الشاملة عن المناطق المستهدفة، ونطاق وصول المستفيدين، وتخصيص الميزانية.
- تأثير غير مؤكد على المجتمعات: ليس من الواضح في كثير من الأحيان ما إذا كانت المبادرات تعالج بفاعلية وكفاءة الاحتياجات المحلية وتحقق نتائج إيجابية، أو أنها تخلق عن غير قصد عواقب غير مقصودة.
- القيود الداخلية داخل الشركات: يمكن لهياكل الإدارة الضعيفة، وآليات إعداد التقارير غير الكافية، والقدرات الداخلية المحدودة أن تعيق شفافية وفعالية جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- العوامل الخارجية التي تعيق التقدم: إن تأثير الأنظمة والمخاوف الأمنية والشراكات على تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات يتطلب تحليلاً لتحديد العوائق القائمة والتغلب عليها.
- المشاركة المحدودة للقطاع الخاص: هناك حاجة إلى استراتيجيات لتشجيع المزيد من المشاركة، وبناء القدرات، وتعزيز تبادل المعرفة، وتطوير نماذج تنسيق فعالة لإطلاق الإمكانات الكاملة للقطاع الخاص.

1.3. أهداف الدراسة:

ومن المهم تحسين مساهمات القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحقيق استجابة أكثر فعالية بقيادة محلية في نهاية المطاف للاحتياجات الإنسانية والتنموية المعقدة في البلد. ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى:

- تقييم الوضع الحالي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص في اليمن من خلال جمع البيانات وتحليلها بشكل شامل.
- تحديد التحديات والفرص الداخلية والخارجية التي تؤثر على فعالية وتأثير مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات
- وضع توصيات قابلة للتنفيذ للشركات وأصحاب المصلحة لتعزيز جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومعالجة القيود، وتعظيم مساهمتهم في التنمية ال.

- إثراء استراتيجية مبادرة "التوطين وتحسين آليات الاستجابة" برؤى عملية لتمكين القطاع الخاص وتعزيز استجابة أكثر كفاءة وموجهة محلياً في اليمن.

ومن خلال سد الفجوة المعرفية وتقديم توصيات قوية، تسعى هذه الدراسة إلى إطلاق العنان للإمكانات غير المستغلة للمسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص وتمهيد الطريق لمستقبل أكثر مرونة واستجابة محليًة للتحديات الإنسانية والتنموية في اليمن.

1.4. منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة منهجية متعددة الأساليب والتقنيات بما يتناسب مع المؤشرات المعيارية لأبعاد ومجالات المسؤولية المجتمعية وخصائصها والسياق المحلي. حيث تم الاعتماد على الأساليب البحثية النوعية والكمية، التي تتضمن جلسات النقاش البؤرية، والمقابلات الشخصية مع اصحاب المصلحة، وتوزيع استبيانات، ودراسة حالة. وفيما يلي تفاصيل المنهجية والأدوات المستخدمة في جميع البيانات.

- طرق جمع البيانات المراجعة المكتبية للدراسات والأبحاث والتقارير ومراجعة وتحليل محتوى وثائق السياسة العامة والتشريعات ذات الصلة بالمسؤولية المجتمعية، فضلا عن الممارسات والأنشطة التي تم الاضطلاع بها في السنوات الأخيرة.
- دراسة حالة لتقييم واقع المسؤولية الاجتماعية. وفق منهج دراسة الحالة تم اختيار بعض الشركات والجمعيات التابعة للقطاع الخاص. [7 حالات]
- المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين (KIIs): نفذت عدد 22 مقابلة مع اشخاص تم تحديدهم (من بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة) في شكل شبه منظم. شملت جهات معنية مثل وزارة التجارة والصناعة، والاتحاد العام للغرف التجارية، والغرفة التجارية الصناعية في محافظة تعز، وشركات تجارية وجمعيات خيرية تنموية تابعة لشركات تجارية، ومنظمات مجتمع مدني مدعومة من القطاع الخاص وخبراء،
- المسح: نفذ مسح لعينة من مؤسسات القطاع الخاص لغرض تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال استبيان يتكون من المحاور الآتية:

1) البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة، وتشمل:

- نوع النشاط للشركة، حجم الشركة، الموقع الجغرافي للمقرات الرئيسية للشركة
- الخبرة في مجال المسؤولية الاجتماعية، تضمن سؤال لمعرفة نسبة الشركات التي تقوم بمبادرات للمسئولية الاجتماعية، وسنوات الخبرة في تنفيذ مبادرات تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركة.

2) نطاق وتركيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات:

- النطاق الاجتماعي والجغرافي: الفئات المستهدفة التي استفادت بشكل أساسي من مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، والنطاق الجغرافي لتنفيذ المبادرات
- مجالات تركيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتشمل خمس مجالات هي: المشاريع الخيرية والمساعدات الطارئة- المشاريع التنموية- الشراكات والتعاون- بناء السلام- البيئة والمناخ.
- الأثر والموارد: يتضمن خمسة اسئلة تتعلق بقياس حجم المستفيدين وحجم الميزانيات المقدرة لمشاريع المسؤولية الاجتماعية التي نفذتها الشركات خلال الثلاثة أعوام الماضية، والشراكات التي تقيمها مؤسسات الأعمال مع اصحاب المصلحة الآخرين [المنظمات غير الحكومية، الحكومة، المنظمات الدولية، المجتمعات المحلية، المؤسسات الأكاديمية]

3) تحليل البيئة الداخلية للمسؤولية الاجتماعية لشركات ومؤسسات القطاع الخاص

هذا الجزء يركز على تقييم القدرات الداخلية للشركة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، ويشمل: الحوكمة والإبلاغ، بشأن السياسات والأدلة الإرشادية والخطط المخصصة للمسئولية الاجتماعية، وكذلك الإفصاح عن انشطة الشركة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وطرق الإبلاغ عنها. وايضا تقييم مدى امتلاك الشركة للقدرات والخبرات اللازمة لتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية، واحتياجاتها الملحة في بناء القدرات، في مجالات، إدارة وتخطيط المشاريع، المتابعة والتقييم، إدارة المخاطر، المناصرة والإعلام، الخبرات التقنية في مجالات تنفيذ المسؤولية الاجتماعية.

4) تحليل العوامل الخارجية:

هذا القسم يركز على تحديد التحديات والفرص التي تواجه القطاع الخاص في تنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية، ومشاركته في الاستجابة الإنسانية والتنموية الجارية في اليمن.

5) تحسين مشاركة القطاع الخاص:

يركز هذا القسم على تقييم اتجاهات شركات ومؤسسات القطاع الخاص نحو أفضل الآليات الممكنة لزيادة مشاركة القطاع الخاص ودمجه بنظام الاستجابة، بما في ذلك آليات التمويل الأكثر فعالية لتبسيط مساهمات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن، وكيفية ربط مساهمات القطاع الخاص بشكل أفضل وتنسيقها مع آليات وبرامج الاستجابة الحالية في اليمن.

العينة:

غطى المسح 30 شركة ومؤسسة اعمال موزعة حسب نوع الشركة، وهي خدمات عامة بنسبة 36.67%، يليها مؤسسات مالية/ بنوك [26.67%] وشركات صناعية [16.67%] وبيع بالجملة [10%] واخرى وهي منظمات تابعة للقطاع الخاص تعمل في انشطة انسانية [10%]، وتصدير [3.33].

نشاط الشركة	العدد	النسبة
خدمات عامة	11	36.67
مؤسسات مالية (البنوك)	8	26.67
صناعي	5	16.67
بيع بالجملة	3	10
استيراد	2	6.67
أخرى	2	6.67
تصدير	1	3.33

جدول رقم 1: توزيع العينة بحسب نوع النشاط

وشمل المسح 12 شركة [40 في المئة] شركة صغيرة [يعمل فيها اقل من 50 موظفا]، فيما بلغت الشركات المتوسطة [يعمل فيها 50- 250 موظفا] 7 شركات [23.33 في المئة]، والشركات الكبيرة [يعمل بها أكثر من 250 موظفا] 11 شركة [37.67 في المئة].

حجم الشركة	العدد	النسبة %

صغيرة	12	40
متوسطة	7	23
كبيرة	11	37

جدول رقم 2 : توزيع العينة بحسب حجم الشركة

مواقع المقرات الرئيسية للشركات:

يوضح الشكل 1 توزيع المقرات الرئيسية للشركات في مختلف المواقع في اليمن:

صنعاء: تعد صنعاء الموقع الأكثر شيوعًا للمقرات الرئيسية للشركات، حيث تمثل ما يقرب من نصف العدد الإجمالي (46٪).

تركز في المدن الرئيسية: تقع غالبية الشركات (80٪) في أكبر ثلاث مدن: صنعاء وتعز وعدن.

وجود محدود في أماكن أخرى: تحتوي المواقع المتبقية على عدد قليل نسبيًا من المقرات الرئيسية للشركات، مما يشير إلى انخفاض تركيز الأعمال في تلك المناطق.

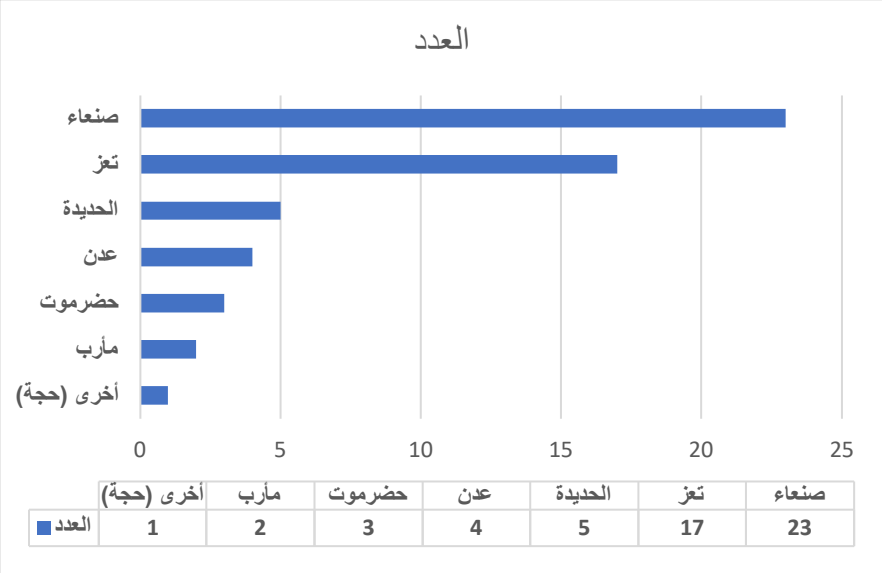

الشكل رقم 1 الموقع الجغرافي للمقرات الرئيسية والفروع للشركات

ويمكن القول، غالبا أن مؤسسات الأعمال التي لها مقرات رئيسية او فروع في أكثر من محافظة هي الشركات المساهمة والشركات الكبيرة بشكل عام وإلى حد ما المتوسطة، ويرتبط النطاق الجغرافي لعمل الشركة بحسب توعها، على سبيل المثال معظم البنوك مقرها الرئيسي في العاصمة، ولها فروع في كل المحافظات، وكذلك بعض الشركات الصناعية.

1.5. منهج التحليل

استخدم البحث المنهج الوصفي في وصف واقع المسؤولية الاجتماعية، والمنهج المقارن في تقييم التجارب والممارسات، واستخلاص الدروس المستفادة الملائمة للسياق اليمني. ونموذج التحليل الرباعي SWOT لتحديد الفرص، والتحديات، ونقاط القوة، والضعف.

1.6. قيود الدراسة

توفر هذه الدراسة رؤى قيمة حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن، ولكنها ليست بدون قيود.

النطاق الجغرافي المحدود :نظراً لقيود الموارد والمخاطر الأمنية نظرا للصراع، ركزت الدراسة بشكل أساسي على المراكز الحضرية والشركات الكبيرة وقد لا يمثل هذا بشكل كامل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في المناطق الريفية أو بين المؤسسات الصغيرة.

حجم العينة :قد لا يكون حجم العينة المكون من 30 شركة، رغم كفايته للتقييم الأولي، ممثلًا بشكل كامل للقطاع الخاص بأكمله في اليمن .يمكن أن يوفر حجم عينة أكبر نتائج أكثر قوة من الناحية الإحصائية.

تحديات جمع البيانات :شكلت قلة الموارد والصراع والمخاوف الأمنية تحديات في جمع البيانات، مما قد يحد من الوصول إلى مناطق أو أصحاب مصلحة معينين.

على الرغم من هذه القيود، توفر هذه الدراسة خط أساس قيّمًا للبحث المستقبلي حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن . من خلال الاعتراف بهذه القيود، يهدف هذا البحث إلى تمهيد الطريق لإجراء تحقيقات أكثر شمولاً ودقة في دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تنمية البلاد وتعافيها.

القسم الثاني: الإطار النظري للمسئولية الاجتماعية

المفاهيم والمبادئ والأبعاد ومجالات التطبيق

2.1. مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

تعددت الآراء حول تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ومؤسسات الأعمال، ولكن هذه الآراء تتفق من حيث المضمون وجميعها نركز على اساسيات محددة. إذ يستخدم مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على نطاق واسع لوصف سياسات محددة في مجال صنع القرارات التي يعتمدها اصحاب الأعمال، التي تكون ملتزمة بالقيم الأخلاقية والقوانين، متسمة باحترام حقوق الإنسان واولويات المجتمعات المحلية، بما في ذلك حماية البيئة. بالاقتران بالمسئولية تجاه مجموعة اصحاب المصلحة، ولا سيما المستهلكون، والعمال وممثليهم، والمستثمرون وحملة الأسهم، ويمكن تقييم المسئولية في حدود الوفاء بمجموعة متنامية من المعايير.

وترتبط المسؤولية الاجتماعية، بمفهوم اوسع نطاقا، هو مفهوم مواطنية الشركات، فيدل على وجود دور فعال لمؤسسات القطاع الخاص بوصف كل منها "مواطنا" له حقوق وعليه مسئوليات. وبالإضافة إلى اعتماد السياسات والممارسات التجارية الداخلية في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات، نجد أن مفهوم مواطنية الشركات موجه بشكل خاص إلى زيادة مساهمات القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية إلى أقصى حد. ومفهوم المواطنة يذهب إلى ما هو ابعد من التركيز على الامتثال، أو الاستجابة للتدقيق الخارجي، أو مجرد الإقلال من الآثار السلبية، وبالتالي فهو يشرك القطاع الخاص على نحو استباقي أكثر في البحث جديا عن سبل تؤدي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية واتباع هذه السبل.[1]

ومفهوم المسؤولية الاجتماعية يتعلق ببعدين لنشاط أي شركة، الحوكمة الداخلية للشركة، ومدى التزامها بالقوانين السارية التي تكفل الحقوق الاجتماعية لموظفيها ومستهلكي منتجاتها أو خدماتها، من جهة، والحوكمة الخارجية، أي تعامل الشركة مع المجتمعات المحلية خارج سياق عملها التجاري. لا ينص أي من التعريفات على مفهوم ملزم قانونيا وإنما اقتصرت على الالتزامات التي تحددها الشركات لنفسها وتلتزم بها بناء على تجربتها ورؤيتها لدورها.

ويمثل مستوى التوسع في تعريف المسؤولية الاجتماعية للمجتمع، التطور الذي شمل مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فهي في مفهومها الواسع تعرف المجتمع بأنه [اصحاب المصالح والأطراف الأخرى]، ولمختلف المستويات التي تحتفظ بمصالح مستمرة ومتطورة مع المنظمة[2].

وفيما يلي نستعرض اهم التعريفات واكثرها شيوعا:

- عرف دركر [Drucker 1977] المسؤولية الاجتماعية بأنها " التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وهذا الالتزام يتسع باتساع شريحة اصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم". وفي نفس الوقت طرح Holmes وجهة نظر ترى في المسؤولية الاجتماعية التزاما اخلاقيا وإنسانيا وادبيا، تتحمله المؤسسات تجاه المجتمع العاملة به وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية كمحاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشاكل الإسكان وغيرها.[3]

[1] الأمم المتحدة: لجنة التنمية الاجتماعية، التعاون الوطني والدولي من اجل التنمية الاجتماعية [تقرير الأمين العام]، 12 ديسمبر 2002

[2] سناء عبد الرحيم سعيد، وعبدالرضا ناصر الباوي، الدور الاستراتيجي للمسئولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة/ دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون 2010

[3] ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، رسالة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقائد– تلمسان، الجزائر، 2010

- وعرفت المفوضية الأوربية المسئولية على انها " مفهوم تقرر من خلاله الشركات المساهمة طوعا من اجل مجتمع أفضل وبيئة أنظف، إضافة إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي العملية التي تدير الشركات من خلالها علاقتها مع اصحاب العلاقة المختلفين".[4]
- كما عرفت منظمة الأيزو، المسؤولية الاجتماعية " تعبر الشركة عن مسئوليتها تجاه تأثير القرارات والأنشطة التي تقوم بها على البيئة والمجتمع والتي تنعكس في سلوك خلقي من خلال: التنمية المستدامة بما فيها الصحة ورفاهية المجتمع- الأخذ بعين الاعتبار ما تتوقعه المجموعات الضاغطة- احترام القوانين مع مراعات المعايير الدولية – جعلها ضمن ثقافة المنظمة وعلاقاتها.[5]
- وعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص بأنها " التزام اصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد"
- كما عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على انها " الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف اخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين توعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل".[6]
- وقد استند مفهوم المسؤولية الاجتماعية في صياغته وبلورته إلى ثلاث حقائق رئيسية:[7]
- الحقيقة المعنوية: تهتم بالقيم الاجتماعية التي تؤثر في النشاطات الداخلية للمنظمة وبالتالي فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يركز على العلاقة بين منظمة الأعمال وقيم المجتمع الذي تتعامل معه المنظمة ولا سيما في مجتمع المنظمة
- الحقيقة العقلانية أو الشرعية: تهتم بالشرعية التي يمنحها المجتمع للمنظمة، من خلال قواعد المجتمع التي تؤثر في الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأعمال وجهودها في الالتزام بالتوقعات الاجتماعية ومن هذه القواعد [قوانين المخرجات الاجتماعية، والغرامات، والمقاطعة الاجتماعية، والعقاب الاجتماعي]
- الحقيقة الاقتصادية: تصف المسؤولية الاجتماعية بأنها احدى الوسائل المهمة التي تحقق المنفعة الذاتية للإعمال، لأنها تساهم في اكتساب القيمة المضافة من خلال مساعدة المنظمة على استيعاب حاجات واسهامات الجماعات المختلفة من اصحاب المصالح من داخل وخارج المنظمة، وبما يترتب عليه من الاحتفاظ بالشرعية الاجتماعية وتعظيم النواتج المالية على المدى البعيد، وتساعد المسؤولية الاجتماعية المنظمة ايضا على الاحتفاظ بالعلاقة المتوازنة بين إعمال المنظمة وقيم المجتمع في ظل ظروف التغير المستمر الذي تنعرض له هذه العلاقة.

2.2. اهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات

تشير التجارب الدولية إلى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يحقق عدة مزايا بالنسبة للمؤسسة والعمال والمجتمع والدولة، ومن اهم هذه المزايا:[8]

[4] ايمان سعادة ورجا الخالدي، واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني [ماس]2019

[5] المركز الديمقراطي العربي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، المانيا، برلين، 2019

[6] يحياوي نعيمة، نماذج عن بعض الشركات العالمية والإسلامية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية، مجلة المال والأسواق

[7] سناء عبد الرحيم سعيد، وعبدالرضا ناصر الباوي، مرجع سابق

[8] المركز الديمقراطي العربي، مرجع سابق

بالنسبة للمؤسسة:

- تحسين سمعة المنظمة ومكانة المنتج: والتي تبنى على اساس الكفاءة في الأداء والنجاح فيي تقديم الخدمات، والشفافية التي تتعامل بها المنظمة ومراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري. فقد اشارت دراسة للمنتدى الاقتصادي العالمي لأكثر من 1000 مؤسسة عالمية، واكد 60 في المئة منها أن السمعة الجيدة يمكن أن تسهم في 40 في المئة من قيمة الأسهم السوقية للمنظمة. لذا فإن المنظمات تسعى إلى الاستفادة من مزايا التميز الأخلاقي، إذا ما اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية مبادرات طوعية للمؤسسة تجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة.
- تحسين الأداء المالي: تؤكد الدراسات أن المنظمات التي قامت بالالتزام بصورة معلنة بقواعد اخلاقية محددة فاقت في ادائها المالي المنظمات المثيلة،
- تعزيز المبيعات وولاء العملاء: على الرغم من أن منظمات الأعمال التجارية يجب عليها أن تفي بمعايير الشرائية بالنسبة للمستهلكين مثل الأسعار وجودة السلع، توفيرها، سلامتها وملاءمتها. فإن الدراسات تظهر تزايد الرغبة في الشراء أو عدم الشراء بسبب بعض المعايير الأخرى مثل قلة التأثير على البيئة، عدم استخدام مواد أو مكونات معدلة وراثيا. فإن تثمين النقاء البيئي والمنتجات الطبيعية قد دفع المستهلكين إلى الاهتمام الخاص بعمليات الانتاج وتأثير هذه العمليات على البيئة.
- زيادة الانتاجية والجودة: إن التزام المنظمات بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القوة العاملة والعمليات التي تقوم بها تؤدي في الغالب إلى زيادة الانتاجية وتخفيض معدل وقوع الأخطاء وتعزز الفعالية والكفاءة عن طريق تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار.
- زيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم: المنظمات المسئولة اجتماعيا يسهل عليها تعيين موظفين ذوي كفاءة عالية والمحافظة عليهم، ويؤدي ذلك إلى خفض تكاليف التوظيف والتدريب، ويتم في الغالب تعيين الموظفين من المجتمع الذي تعمل فيه المنظمة. ولهذا السبب ستصبح القيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات متسقة مع قيم الموظفين، الشيء الذي يستبعد أي تعارض من حيث القيم ويعزز بيئة العمل.
- تخفيض تكاليف الشغل: المبادرات التي تستهدف تحسين الأداء البيئي. تؤدي إلى خفض التكاليف مثل تقليل الانبعاثات الغازية، او تقليل استخدام المواد الكيميائية الزراعية، كما يمكن تقليل تكاليف التخلص من النفايات من خلال إعادة تدويرها

بالنسبة للعاملين:

تتمثل اهمية المسؤولية الاجتماعية للعاملين في:[9]

- اكساب العاملين ثقة أكبر في قدرتهم على العطاء والأداء الجيد لأعمالهم
- إكساب العاملين لمهارات اداء اجتماعي عالية وزيادة وعيهم بضرورة حماية البيئة الطبيعية المحيطة
- المساهمة الإيجابية الفعالة في تحقيق اهد ف المنظمة والمجتمع بأعلى درجة من الرضا

بالنسبة للمجتمع:

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل، والأقليات، والمرأة، والشباب .

[9] غلاب فاتح وختيري وهيبة، التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال 2020

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع سوءا من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع

بالنسبة للدولة:[10]

- يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛ والمساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات.
- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعًا بعيداً عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

2.3. ابعاد المسؤولية الاجتماعية

عبر الباحث كارول (Archie Carrollé) عن شمولية المسؤولية الاجتماعية فحددها بأربعة ابعاد تتمثل في: [11]

1- المسئولية الاقتصادية: وتعني انتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بتكلفة معقولة وبنوعية جيدة، مع تحقيق الربح، ومنع الاحتكار واحترام قواعد المنافسة

2- المسئولية القانونية: هذه مسئوليات عادة ما تحددها الحكومات بقوانين وأنظمة، يجب على منظمات الأعمال احترامها والالتزام بها. لا سيما فيما يتعلق بالبيئة وحقوق الإنسان.

3- المسئولية الأخلاقية: مجموعة سلوكيات ونشاطات ليست بالضرورة موحدة في إطار قانوني، ولكن اعضاء المجتمع ينتظرون من المؤسسة القيام بها

4- المسئولية التطوعية /الخيرية: وهي المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع الحصول عليها من المؤسسة كالدعم المقدم لمشاريع المجتمع المحلي والأنشطة الخيرية...إلخ

وفي هذا الإطار طور Carrollمصفوفة هرمية بين فيها الأبعاد الأربع وكيفية تأثير كل واحد منها على الآخر

2.4. مبادئ المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

هناك مجموعة مبادئ اساسية تشكل مع بعضها البعض كل نشاط المسؤولية الاجتماعية وهي: [12]

1- الاستدامة (Sustainability)

تعني الاستدامة بالآثار التي تتركها التصرفات التي تحصل في الوقت الحاضر على الخيارات المتاحة في المستقبل. وتتطلب الاستدامة قيام المجتمع بتنمية الموارد والحفاظ على البيئة، بإعادة إنتاج الموارد المستخدمة من جديد، هذا يمكن ان يعرف بقدرة تحمل النظام

10 بن مسعود نصر الدين وكنوش محمد، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية"، في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 14-15 فيفري 2012، ص6

11 -ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، رسالة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقائد- تلمسان، الجزائر، 2010

12 قدري إبراهيم، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2015

البيئي. ويمكن ان تقاس الاستدامة بالمعدل الذي تستهلك به الموارد من قبل المنظمة بالنسبة للمعدل الذي يمكن أن يعاد به انتاج هذه المواد.

2- المساءلة (Accountability)

تعني المساءلة اعتراف المنظمة بآثار أعمالها على البيئة الخارجية بالإضافة إلى البيئة الداخلية للمنظمة، وبالتالي من المفترض أن تتحمل مسئولية هذه الآثار. يتضمن هذا المفهوم تقييم هذه الآثار ومن ثم كتابة التقارير التي توضحها وتوفيرها لكافة الأطراف المتأثرة. ويجب على المنظمة أن تعترف أن اصحاب المصالح الخارجيين يملكون القدرة اللازمة للتأثير على الطريقة التي تعمل بها. بإيجاز تعني المساءلة والمحاسبة الكشف عن البيانات وتقديم المعلومات الضرورية لطالبيها من اصحاب المصلحة في أي وقت يحتاجونها لاتخاذ القرارات.

3- الشفافية (Transparency)

تعني الشفافية كمبدأ، الوسائل التي يمكن من خلالها التعرف على الآثار الخارجية لأعمال المنظمة من خلال تقاريرها، وأن الحقائق المتعلقة بهذه الآثار ظاهرة في هذه التقارير ومتاحة لكافة مستخدمي المعلومات. والشفافية هي جزء من اعتراف المنظمة بمسئوليتها عن الآثار الخارجية لأنشطتها الاقتصادية

4-المسلك الأخلاقي (Ethics behavior)

يقصد بهذا المبدأ أن تتصرف المنشأة بشكل أخلاقي في جميع الأوقات، ويبنى سلوكها على أخلاقيات الأمانة والعدل والتكامل، وذلك فيما يتعلق بالتنوع الحيوي والبيئة والالتزام بتناول مصالح الأطراف المعنية. وينبغي على المنشأة أن تعمل على تعزيز السلوك الأخلاقي بواسطة وضع وتحديد قيمها ومبادئها الجوهرية ووضع مدونة سلوك داخل المنشأة وفي تفاعلاتها مع الآخرين.

5- احترام مصالح اصحاب الأطراف المعنية Respect for stakeholders' interests

يقصد من هذا المبدأ أن تحترم المنشأة وتضع في اعتبارها مصالح أطرافها المعنية، بما في ذلك مالكيها وعملائها والأفراد والجماعات الأخرى يجوز أن تكون لهم حقوق ومطالبات أو مصالح معينة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار.

6- احترام سيادة القانون Respect for the rule of law

ينبغي على المنشأة أن توافق على احترامها لسيادة القانون بشكل الزامي.

7- احترام المعايير الدولية للسلوك Respect for international norms of behavior

يعني هذا المبدأ أن المنشأة ينبغي أن تحترم المعايير الدولية للسلوك مع الالتزام بمبدأ سيادة القانون، في المواقف التي لا توفر الحد الأدنى من حماية المجتمع أو البيئة

8- احترام حقوق الإنسان (Respect for human rights)

يقصد من هذا المبدأ أن المنشأة يجب أن تحترم حقوق الإنسان وينبغي أن تعترف بأهمية حقوق الإنسان وعمومها

2.5. مجالات تنفيذ المسؤولية الاجتماعية

يعتمد تنفيذ المسؤولية الاجتماعية بشكل كبير على حجم، المؤسسة، قطاع نشاطها، ثقافة والتزام إدارتها. وقد تلجأ المؤسسات إلى تبني اتجاه واحد من المسئولية وتركز على محور من المحاور الثلاثة الرئيسية [اجتماعي، اقتصادي، بيئة]، بينما تقوم مؤسسات أخرى بدمج الممارسات الاجتماعية في جميع جوانب عملياتها. تتمثل مجالات المسؤولية الاجتماعية في: [13]

[13] المركز الديمقراطي العربي، مرجع سابق

1- البعد الاقتصادي: يستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من اهم عناصر المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والاستفادة من التطور التكنولوجي، بما لا يسبب ضررا بالمجتمع والبيئة والخدمات ذات القيمة للمجتمع. وانتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بكلف معقولة ونوعيات جيدة

2- البعد الاجتماعي: لا بد أن تساهم المؤسسات في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه، وتحسين ورعاية شئون العاملين بما ينعكس ايجابا على زيادة انتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية، ويعد الأسلوب الإداري المتفتح الذي تتبعه المؤسسات حاسما حيث إن لاعتبار سلوكها الاجتماعي تأثير يتجاوز حدود المؤسسة نفسها.

3- البعد البيئي: لا بد أن تراعي المؤسسة الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها، والقضاء على اية آثار سلبية قد تضر بأفراد المجتمع مثل الانبعاثات السامة والحرائق مثل قش الأرز، وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة الانتاجية من الموارد المتاحة، والعمل على تقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على المجتمع. والبعد البيئي هو منشأ مفهوم الاستدامة المرتبط بالمسؤولية الاجتماعية، ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلى النظم الأيكولوجية وتعزيز حمايتها وترشيدها [14]

ومن خلال هذ الأبعاد الرئيسية يمكن تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المجالات الآتية:[15]

1- احترام البيئة: مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية، الأمان عند عملية الانتاج وتحقيق الأمان في خصائص المنتوجات.

2- إثراء المناخ والحوار الاجتماعي: تكافؤ الفرص، ظروف العمل، أنظمة الأجور، التكوين المهني.

3- احترام حقوق الإنسان: في اماكن العمل، القوانين الدولية لحقوق العامل، مكافحة عمل الأطفال.

4- الالتزام بأخلاقيات الإدارة: مكافحة الرشوة وتبييض الأموال.

5- **الاندماج في المجتمع** من خلال التنمية المحلية، والتحاور مع اصحاب المصالح

[14] العرابي حمزة، وبوقدوم مروة، الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للتنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة،

[15] بابا عبد القادر، وهيبة مقدم، المسؤولية الاجتماعية ميزة استراتيجية خالقة للقيمة – دراسة حالة شركة سونا طراك

القسم الثالث: سياق المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن

3.1. المسؤولية الاجتماعية في السياق الثقافي والاجتماعي اليمني

تكييف المسؤولية الاجتماعية بما يتناسب مع الظروف المحلية والوطنية

كثيرا ما تجري المناقشات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في سياق البلدان المتقدمة النمو أو في ضوء سلوك شركات مقرها في هذه البلدان، ومن المهم لدى بحث المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، أن يولى الاعتبار للظروف المحلية والوطنية الخاصة بما فيها الظروف الخاصة الاقتصادية والمؤسسية والثقافية وغيرها من الظروف. واستنادا إلى هذه الاعتبارات والتقييمات، ينتظر من الشركات أن تسعى إلى اعتماد أفضل الممارسات الممكنة في نشاطها، آخذة في الاعتبار الظروف المحددة السائدة في بلدانها و/ أو في سياق المنطقة الجغرافية التي تعمل فيها.

وفي البلدان النامية ترتبط المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص إلى حد كبير بمشاريع التنمية المجتمعية أو الاستثمار الاجتماعي للشركات. ولكي يكون الاستثمار الاجتماعي للشركات ذات صلة بواقع الحياة، ينبغي للاستثمارات أن تتسق مع البرامج الانمائية المحلية والوطنية وأن تؤدي إلى نشوء مشاريع إنمائية مستدامة تخدم الأهداف المجتمعية وتنقل المهارات إلى المجتمعات المحلية.[16]

وتؤشر التجارب العربية القائمة أو التاريخية بوضوح على الدور الاجتماعي للقطاع الخاص، فالحضارة العربية يغلب عليها تاريخيا طابع المجتمعات أكثر من الدول، والتضامن والتكافل والتقدم الحضاري والعلمي الذي أنجز كان يعتمد على المجتمعات والأفراد أكثر من الدول. فالحضارة العربية والإسلامية كانت قائمة تاريخيا على مؤسستين متكاملتين ومستقلتين، وهما الدولة (السلطة) والمجتمعات التي كانت تنظم التعليم والرعاية والتكافل في حين كانت السلطة تنسق شؤون الأمن والدفاع وترعى المجتمعات وتساعدها، وكانت تجربة الدولة المؤسسية التي تقوم على التنمية والرفاه والخدمات في التجربة العربية حديثة جدا[17].

اهمية تجسير العلاقة بين العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية

عادة يؤكد الباحثون على ان المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تختلف عن العمل الخيري، باعتبار الأخير عمل فردي، موسمي، عشوائي وفي الغالب لا يحقق تنمية مستدامة. بينما المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لا تقف عند التبرعات للمشروعات والبرامج التنموية والخيرية، فالمسئولية ترتبط بالحوكمة والتنمية المستدامة ومجالاتها متعددة وثمة مبادئ ونظم يجب أن تلتزم بها الشركات، وتحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية.

في اليمن وسائر البلدان العربية والإسلامية، تعتبر الأعمال الخيرية هي السائدة، وتحكمها القيم الدينية والمعايير الثقافية، أكثر من المحددات الاقتصادية والنفعية بالمفهوم الأخلاقي. وهناك العديد من الدراسات التي صدرت في العقود الأخيرة، تحاول تكييف المسؤولية الاجتماعية في السياق العربي والإسلامي، وثمة اطروحات تناقش ابعاد المسؤولية الاجتماعية، لتؤكد على اهمية ادماج العمل الخيري في المسؤولية الاجتماعية باعتبار المسؤولية الاجتماعية اشمل لأنها تعني كل شركات القطاع الخاص بما في ذلك الشركات عبر الوطنية والمتعددة الجنسية، والشركات المساهمة ينبغي ان يكون لها نظام وخطط استراتيجية للمسئولية الاجتماعية، حيث تجمع مشاركين من معتقدات وقيم شخصية متعددة.

وهذه الدراسات تحاول تجسير العلاقة بين العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية، ففكرة الخير وقيم الخير هي الحافز الأساسي للمسئولية الاجتماعية في المجتمع اليمني، فالإسلام يدعو إلى بناء المجتمع على اساس التضامن والتكافل الاجتماعي. كما أن العمل الخيري لا يعني فقط تقديم المساعدات الآنية، فهناك تجارب عريقة في اليمن تؤكد على التضامن والتكافل واستدامة عمل الخير " الصدق الجارية". والمسألة مرتبطة بالتطور الاجتماعي الاقتصادي.

---

[16] الأمم المتحدة، مرجع سابق

[17] احمد السيد كردي، طبيعة المسؤولية الاجتماعية عند الشركات في الدول العربية https://www.csrsa.net/.

من هنا تأتي اهمية تقديم عرض موجز للتجارب التاريخية للدور الاجتماعي او دور المؤسسات الاجتماعية في الحضارة اليمنية، والسياق الثقافي والحضاري لليمن العربي والإسلامي.

استلهام تاريخي: المسؤولية الاجتماعية كتوجه جمعي في المجتمع اليمني

اسس اليمنيون القدامى اعراف وتقاليد راسخة للمشاركة في الأعمال المكرسة للصالح العام، ووضعوا لها الأنظمة والقواعد، التي أصبحت جزء لا يتجزأ من السلوك الاجتماعي وكوسيلة من الوسائل المتبعة في تحمل الأعباء والمسؤوليات بصورة جماعية. ويتبع هذا التقليد أو الفكر التعاوني من الحاجة إلى مواجهة الظروف الطبيعية وفي سعي الإنسان لتأمين مصادر العيش والشعور بالأمن والسلامة.

ويتمثل هذا التقليد التعاوني بصورة خاصة في مجال الزراعة، وما تتطلب من حواجز وسدود وقنوات لحجز مياه الأمطار والينابيع وتوزيعها على اراضي المستفيدين بالمساواة والاتصاف. كما يتمثل في تشييد المباني العامة وفي شق الطرق والمعابر وصيانتها ويشترط في العمل الجماعي المكرس للمصلحة العامة، كما تخبرنا النقوش واللقى الأثرية، والمساهمة بالإنصاف والمساواة من قبل القادرين على بذل ما يكلفون به من جهد للعمل المطلوب ومن المساهمة المادية بالغذاء للعاملين وبالأدوات والحيوانات للحرث والنحت والنقل والعمران حسب ما تقرره الجماعة المختارة لإدارة التعاون، وتبعا لإمكانيات المساهمين المادية ومكانتهم الاجتماعية.[18]

وقد استلهمت حركات التغيير في تاريخ اليمن المعاصر، الروح التعاونية لتحفيز المجتمع ككل لتعزيز التنمية ومكافحة الفق. على سبيل المثال، أحد مبادئ ثورة 26 سبتمبر في اليمن عام 1962، يقول" بناء مجتمع يمني إسلامي تعوني وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات"

وقد ارتكز الخطاب السياسي لحركة 13 يونيو 1974 بقيادة الرئيس إبراهيم الحمدي، على إذكاء روح التضامن المجتمعي في مكافحة الفساد وتعزيز التنمية والاستقرار، حيث اعتمد على إنشاء التعاونيات في كل انحاء الشطر الشمالي من اليمن، وقامت المجتمعات المحلية بمشاريع تنموية هائلة خلال فترة وجيزة لا تزيد عن ثلاث سنوات، كان لا يمكن للدولة ان تقوم بها على مدى عقود، حيث قام كل افراد المجتمع بشق الطرق وإنشاء مشاريع المياه وبناء المدارس بجهود المجتمع، عن طريق التبرع بالمال والعمل كل حسب استطاعة.

الوقف كتجسيد للمسئولية الاجتماعية في اليمن

إن العبقرية الخيرية الإسلامية تتجلى في نظام الصدقة الجارية، التي تعرفها الشريعة الإسلامية بأنها كل عمل خيري يقوم به المسلم ويستمر أجره وثوابه حتى بعد وفاته. فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:" إِذَا مَاتَ ابنُ آدم انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أو عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ ".رَوَاهُ مُسْلِمٌ.. ويجمع الباحثون على أن الوقف الخيري هو الشكل الهيكلي للصدقة الجارية.

يشكل الوقف شكلا مميزا للنموذج الخيري الإسلامي، فهو يعكس: "المفهوم الإسلامي حول الحقوق والواجبات والمسئوليات المرتبطة بالتوجه الجمعي للمجتمع، يعرف الوقف بأنه حبس الأصل أو المال عن الاستهلاك، وتسبيل المنفعة للانتفاع المتكرر به في وجه من وجوه البر والخير، فهو صدقة جارية أو عبادة مالية مستمرة. وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أول من وقف في الإسلام، ثم تبعه الصحابة في ذلك. فتطور الوقف الخيري عبر صيرورة حضارية جعلته أكثر شمولا لمناحي الحياة"[19].

[18] احمد قائد بركات، التعاون في اليمن، الموسوعة اليمنية، مؤسسة العفيف الثقافية، 2000

[19] نايلا طبارة [إشراف]، المسؤولية الاجتماعية الإسلامية للمواطنة والعيش المشترك، دار الفارابي –بيروت

شكل الوقف الخيري نموذجا حضاريا متقدما للخير والنفع العام، من خلال بناء مدنية المجتمع، أي قدرته على التدبير الذاتي. فالتكافل الاجتماعي هو المجال: "المتروك للأفراد وجهودهم وأموالهم، كل على قدر طاقته في سبيل مجتمعهم".

لعب الوقف، وهو ما يشبه الائتمان في القانون الغربي، دوراً حاسمًا في إنشاء وصيانة البنية التحتية العامة، لا سيما في المناطق الحضرية. ولا يشمل ذلك المساجد فحسب، بل يشمل أيضًا المدارس والمستشفيات وإمدادات المياه وغيرها من المرافق العامة. كانت ممتلكات الوقف تُدار عادةً كمؤسسات خيرية، حيث يتم استخدام الدخل المتولد من الأصول الموقوفة لتمويل الخدمات العامة المرتبطة بها.[20]

يوضح المثل القائل: "إذا خُربت صنعاء أقامها الوقف، وإذا خُرب الوقف لم تقمها صنعاء" الدور المحوري للوقف في المجتمع اليمني، لا سيما في صيانة وتطوير البنية التحتية الحضرية. لقد كان الوقف، تاريخياً، وسيلة أساسية لتمويل الخدمات والمؤسسات العامة مثل المساجد والمدارس والمستشفيات وإمدادات المياه. يسلط هذا المثل الضوء على الدور الحاسم للوقف في دعم رفاهية المدينة وقدرتها على التعافي من الدمار المحتمل. ويؤكد أن الوقف، كمؤسسة، هو أكثر أهمية لبقاء المدينة من أهمية المدينة لبقاء الوقف. [21]

انواع الوقف

يقسم الفقها الوقف إلى نوعين وقف خيري عام ووقف اهلي ذري:

- الوقف الخيري العام، هو ما كان على مصلحة عامة كالمساجد والمستشفيات والمدارس وغيرها، او ما يقصد به التصدق على اشخاص معينين، كالفقراء، والمساكين، والعجزة، وغيرهم.
- ويمكن ان تستفيد المشروعات الصغيرة من هذا النوع على سبيل المثال، في تخصيص اوقاف لتمويلها أو لإقراض اصحابها للتوسع، كما يمكن تخصيص أو قاف للتدريب على هذه المشروعات وتأهيل الذين يرغبون في إنشائها.
- والثاني: اما الوقف الأهلي الذري، هو ما كان استحقاق الريع فيه إلى الواقف في حياته ثم على ذريته وأقربائه.. إلخ، ثم لجهة بر لا تنقطع، حسب إرادة الواقف. ويمكن ان تستفيد المشروعات الصغيرة من هذا النوع على سبيل المثال، بأن ينم تخصيص أوقاف تخصص لمن يستمر في حرفة أو صنعة معينة يخشى اندثارها وترتبط باسم العائلة ويحاول الواقف تشجيع هذا النوع من الحرف أو التخصص لضمان استمرارها في السرة وعدم اندثاره.[22]

نظام الوقف وإدارته في اليمن

للوقف الخيري سمات أربع هي:[23]

- الوقف عادة يتم عن طريق الكتابة
- التوسع في توجيه الأوقاف كان يتم نحو تحقيق المصالح العامة.
- حرص الواقفين على تحري المتطلبات الإدارية كالأمانة والكفاءة فيمن توكل إليه الولاية الخاصة على وقف معين
- الحرص على تعيين نظار عموميين وولاة خصوصيين يشرفون على الأوقاف العامة والذرية [الخاصة]

تتضمن حجج الوقف او الوقفيات في اليمن عادة، كافة المسائل المتعلقة بالوقف، من حيث نوعه وإدارته وماله وتوزيع منافعه وشروط الواقف مجتمعة، بشكل نصوص واجبة الاتباع والاحترام. وتعتبر الوقفيات بمثابة قانون يحرم انتهاك نصوصه شريطة

[20] إيريك هوفدين، الوقف في اليمن الزيدي :النظرية القانونية، والتقنين، والممارسة المحلية، 2018
[21] إيريك هوفدين، الوقف في اليمن الزيدي :النظرية القانونية، والتقنين، والممارسة المحلية، 2018
[22] حسين الأسرج، الوقف الإسلامي كأحد أدوات المسؤولية الاجتماعية للشركات، 2012
[23] حسن مجلي، الوقف في اليمن، الموسوعة اليمنية، مؤسسة العفيف الثقافية، 2000

خلوها من كل ما يهدر المصالح الشرعية أو يخالف مقصدا شرعيا. ومن الاعتبارات الشرعية الشهيرة بهذا الصدد إرادة الواقف التي ينص المشرع على لزوم احترامها، ووجوب العمل بما عبرت عنه في حدود الشرع والقانون.

وكما يشير استاذ القانون حسن مجلي، لقد كانت الولاية على الوقف في اليمن هي للواقف نفسه، ثم لذريته، ثم للحاكم [القاضي] فقط، وليس لجهات الدولة الأخرى ثمة سلطة عليه، لذلك كان هنا من يسمى [قاضي الوقف] وكانت له ولاية الفصل في كافة النزاعات الخاصة بالأوقاف في علاقته بالغير. وقد تم اخيرا إلغاء هذا اللون من القضاء [قاضي الوقف، قاضي الأمن...إلخ] واسناد كافة القضايا إلى المحاكم المتخصصة.

وأضاف مجلي: دأب القضاء اليمني على تقرير مبادئ وقواعد مهمة لا يكاد يوجد لها نظير في العالم الاسلامي. وأدى الوقف في اليمن، وما زال، دورا مهما في بناء المساجد وتوابعها والمدارس وملحقاتها، كبيوت الطلبة التي تعرف بالهجر والمنازل [جمع منزلة] كذا في تشييد القلاع والأسوار لحماية المدن وبناء [السبل] وصيانة اسبلة المياه للشرب والري بعد بنائها وغير ذلك.

لقد شدد اليمنيون على ضرورة الاهتمام بالوقف والعناية به واختيار الأساليب والطرق المناسبة لإدارته. لذلك كان الواقفون في اليمن يتولون إدارة أوقافهم بأنفسهم ما داموا احياء، ثم يجعلونها من بعدهم لشخص من ذريتهم، او لجهة قد تكون رسمية كالحاكم مثلا، وقد تكون غير رسمية كإمام الجامع مثلا، في حالة عدم وجود الشخص المتعين من ذريتهم. كما كان إمام المسجد او معلم المدرسة هو الذي يتولى الإشراف على أوقافها والتصرف في الريع حسب شروط الواقف. وبعد ذلك استمر الاشراف على الأوقاف من قبل الفقهاء والقضاة وبتكليف من اصحاب الأوقاف أنفسهم. واستمر هذا الوضع إلى عام 817 هجرية ثم تم نقل شئون الأوقاف من حكام الشرع إلى ديوان الوقف لتشرف عليه الدولة.[24]

قطاعات الوقف ودورها في التنمية المستدامة

شمل الوقف الخيري قطاعات تقدم خدمات اجتماعية بواسطة مرافق رعائية دائمة مثل: رعاية المساجد والمدارس والمستشفيات، وايضا رعاية الأسر المعوزة، والأشخاص الذين في وضعية هشة: كالأيتام والعجزة والمستين وايتاء السبيل. من هنا ساهم نظام الوقف– عبر التكافل الاجتماعي التلقائي والتطوعي– في إرساء العدل الاجتماعي، ايضا ساهم نظام الوقف في السلم الأهلي والمشاركة في الثروة المجتمعية، مشكلا بذلك نوعا من التنمية والاستثمار المستدامين لمصلحة الأجيال القادمة، اعتمادا على مفهوم "التراكم التنموي"[25]

انتشرت الأوقاف في اليمن لا سيما على المساجد في مختلف مناطق اليمن، وقد احتوت مدينة صنعاء على عدد كبير من المساجد والحمامات والساقيات الموقوفة، والمبرات والسبل والأوقاف الخاصة بالحيوانات المريضة وأوقاف لرعي الدواب، وأوقاف لشراء فحول الأبقار. واشتهرت اليمن بكثرة أوقافها التي سخرت للصرف على مختلف المنشآت، وقد شجعت تلك الأوقاف على زيادة التكافل الاجتماعي، لاسيما وأن ريعها وصل إلى بيوت الفقراء والمساكين والأيتام، والأرامل، وأبناء السبيل، والمنقطعين.

وقد تنوعت الأوقاف وتعددت اغراضها في اليمن، كما في غيرها من البلدان الإسلامية، إذ أن الواقفين أوقفوا اراض زراعية تميزت بموقعها مهمة ووفرت مياهها وكثرة خيراتها ومنتجاتها الزراعية ومردودها المالي الكبير. كما اوقف بعضهم ثمر بعض الأشجار مثل النخيل على بعض المساجد والمدارس التي قاموا بإنشائها، ويبدو أنه بعد بيعها يستفاد من ثمنها في الصرف على تلك المدارس والمساجد وعلى الطلاب والمدرسين.

[24] ذكرى محمد الحطامي، الوقف الإسلامي في اليمن وآثاره الاقتصادية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 7، العدد 4، 2023

[25] المسؤولية الاجتماعية الإسلامية للمواطنة والعيش المشترك ص 39

الوقف نظام قابل للتطور وفق ما تفتضيه مصالح المجتمع، وبما تتحقق معه المنافع العامة، فالوقف في مضمونه ومحتواه إطار يستوعب وجوها متعددة للإنفاق العام على حياة الفرد والمجتمع، ويشمل نماذج متنوعة للعمل الخيري الذي يستفيد منه الناس كافة.

قامت مؤسسات الوقف في اليمن بدور تنموي في العديد من المجالات، في بناء المساجد، ومؤسسات التعليم من خلال إقامة المدارس والمكتبات وتوفير الرواتب للعاملين، فكفلت استقلالية التعليم وتحرر العلماء والفقهاء، وفي المجال الصحي عبر إنشاء المستشفيات، وفي المجال الاجتماعي عبر تأهيل العنصر البشري والمشاركة في التخفيف من حدة الأزمات الاجتماعية، وفي المجال الاقتصادي عبر تمويل النشاطات المختلفة وتوفير المشروعات ذات المصلحة الاجتماعية.[26]

الوقف كأحد ادوات المسؤولية الاجتماعية

خلصت دراسة متخصصة، إلى أن تبني الوقف كأحد ادوات المسؤولية الاجتماعية سيكون له مردود كبير على قطاع الأعمال وكذلك المجتمع بشكل عام ويتمثل ذلك في: [27]

- تعزيز التنمية المستدامة عن طريق الاستدامة التي تحققها الأوقاف
- تحقيق ممارسة المسؤولية الاجتماعية بشكل أفضل، ليشمل ايضا الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المساهمة في الوقفيات.
- إمكانية مساهمة العديد من الشركات في عمل وقفية واحدة وفتح المجال للمشاركة في الوقفية لتنمية مواردها، وتحقيق التنسيق بين الشركات المختلفة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- إمكانية عمل مشروعات وطنية واستراتيجية لحل المشكلات المزمنة مثل البطالة ومحو الأمية وغيرها.
- تقليل الاعتماد على المنح الأجنبية، وتعزيز الربط والشراكة بين القوى الثلاث وهي قطاع الأعمال والحكومة والمجتمع المدني، وتحقيق مصالح مختلفة للأطراف الثلاثة.

وتكمن اهمية الوقف في أنه يقدم نموذجا من شأنه تعزيز نهج التنمية المستدامة، من خلال الآتي:[28]

يعد الوقف ضمانا لبقاء المال ودوام الانتفاع به والاستفادة منه مدة طويلة، فإن الموقوف لا يجوز لأحد أن يتصرف به تصرفا يفقده صفة الديمومة والبقاء، إذ تقوم مؤسسة الوقف برعاية الأصول المنتجة وصيانتها وتعميرها وتوليد عوائد منها تغطي النفقات الجارية. وهي تحقق العديد من الأهداف على صعيد التنمية الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وذلك على النحو الآتي:

- في الوقف تطويل لمدة الانتفاع من المال ومد تفعه إلى اجيال متتابعة.
- إن مؤسسة الوقف تقدم صورة عن اهمية التفكير في مستقبل المنشآت والمؤسسات وضرورة استمراريتها. حيث إن معظم المشروعات التي تنشأ بمساعدة ودعم أوقاف تستمر في أداء رسالتها دون توقف قد يطرأ بعكس المؤسسات التي تنشأ دون وجود وقف مساند حيث تتعرض للتعطل بعد وفاة المتكفل بها أو انصراف اهتمامه إلى اشياء اخرى فتتعطل وتهدر.
- الوقف يساهم في تعزيز العلاقة بين المجتمع والدولة، فالوقف مصدر قوة للمجتمع فيما يوفره من مؤسسات وانشطة اهلية، ويخفف عن الدولة اعباء القيام بأداء الخدمات، ومؤسسة الوقف مؤسسة اهلية تحتل موقعا وسطا بين السلطة والمجتمع.

---

[26] ذكرى محمد الحطامي، الوقف الإسلامي في اليمن وآثاره الاقتصادية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 7، العدد 4، 2023

[27] حسين إلاسرج، الوقف الإسلامي كأحد ادوات المسؤولية الاجتماعية للشركات، فبراير 2012

[28] ذكرى محمد الحطامي، مرجع سابق

- يسهم الوقف في توفير الحاجات الأساسية للفقراء من ملبس وغذاء ومأوى، وتوفير عدد من الخدمات العامة ممثل التعليم والصحة، فيخفف عن كاهل الموازنة العامة للدولة، ويساهم الوقف في ضمان كفاءة توزيع الموارد المتاحة وفي زيادة الموارد المتاحة للفقراء.

3.2. السياق القطري: سياق الأزمة الإنسانية في اليمن

مع دخول النزاع في **اليمن** عامه التاسع، لا تزال اليمن تواجه أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث أدى النزاع إلى مقتل وجرح عشرات الآلاف من المدنيين، ونزوح ملايين الأشخاص داخليا، وتدمير البنية التحتية وانهيار المؤسسات والخدمات العامة. تقلص حجم الاقتصاد اليمني بأكثر من النصف، منذ اندلاع النزاع، يعيش أكثر من 80 بالمائة من اليمنيين حاليا تحت خط الفقر، في ظل فقدان الدخل وانخفاض قيمة الريال اليمني وفقدان الإيرادات الحكومية والقيود التجارية على الواردات وارتفاع اسعار السلع الأساسية وانهيار العملة. تشير التقديرات إلى أن أكثر من 40 بالمائة من الأسر اليمنية فقدت مصدر دخلها الأساسي. كما تشير التقارير إلى أن أكثر من 23.4 مليون شخص- 71 بالمائة من اجمالي عدد السكان- بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في عام 2023م، من بينهم 53% أطفال ويعاني 17.4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. من بينهم 5.3 ملايين شخص يواجهون ظروف الطوارئ.[29]

تحتضن اليمن رابع أكبر أزمة نازحين داخليا على مستوى العالم. حيث يوجد ما لا يقل عن 4.5 ملايين شخص من النازحين داخليا، يعيش أكثر من مليون شخص من النازحين داخليا فيما يقرب من 1,600 موقع للنازحين، معظمها عبارة عن مستوطنات عشوائية تفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والغذاء والرعاية الصحية[30].

وتشير التقديرات إلى أن 73% من النازحين من النساء والأطفال، في حين أن حوالي 30% من الأسر النازحة تعولها حاليا نساء مقارنة ب 9% قبل تصاعد الصراع في عام 2015. ومع زيادة أعداد النزوح بين النساء والفتيات تزداد الحاجة إلى الحماية. وبالأخص مع محدودية خيارات المأوى وانهيار آليات الحماية الرسمية وغير الرسمية، وتعتمد تلك الأسر على آليات تكيف سلبية، مثل زواج الصغيرات والاتجار بالبشر، والتسول، وعمالة الأطفال، وغيرها.[31]

أدى النزاع والانهيار الاقتصادي إلى حدوث تدهور كبير في نوعية وكمية وإمكانية الوصول إلى الخدمات العامة والبنية التحتية الأساسية في اليمن. الخدمات الأساسية والمؤسسات اصيبت بالضعف على نحو خطير. فقط نصف المرافق الصحية وثلثي المدارس تعمل حاليا، وتعمل البنية التحتية للمياه بكفاءة تبلغ أقل من 5%. معظم الطرق مغلقة أو متضررة، واصبحت غير قادرة على إسناد الحمولة المطلوبة للحفاظ على النقل السريع للسلع الأساسية إلى الأسواق المحلية. يفتقر حوالي 90% من السكان إلى إمكانية الوصول إلى الكهرباء التي توفرها الحكومة.[32]

على الرغم من تفاقم الأزمة الإنسانية، والنزاع الشديد، والوضع الاقتصادي الكارثي، انخفضت المساعدات الإنسانية، مما زاد المخاوف من حدوث مجاعة. وفي الواقع أخفق المانحون في مؤتمر التعهدات الخاص باليمن لعام 2021، حيث التزموا فقط بتقديم نصف المبلغ 3.85 مليار دولار أمريكي اللازم لتمويل عمليات المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة في البلاد للعام المقبل. وتواصل الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة، التي تعاني من الاجهاد ونقص التمويل، تقديم المساعدة المنقذة للحياة لليمنيين. ومعالجة مخاوف الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية العاجلة من خلال توفير المساعدات الغذائية، والمأوى، والرعاية الصحية، والتعليم.[33]

[29] الفريق القطري الإنساني، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية: اليمن، فبراير 2024م

[30] خطة الاستجابة الإنسانية.. اليمن فبراير 2024م

[31] الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن، فبراير 2024م

[32] الفريق القطري الإنساني، مرجع سابق

[33] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، المشاركة من أجل البقاء: التحقيق في دور الشبكات الاجتماعية خلال الأزمة الإنسانية في اليمن، يناير2022

أثرت الأزمة الحالية بنحو كبير على الاقتصاد الوطني، فأوجدت مستويات عالية من التضخم وغياب استقرار الاقتصاد الكلي وانهيار الريال اليمني وانكماش كبير في الناتج المحلي الاجمالي وعجز الحكومة عن دفع مرتبات موظفيها غلى جانب عدم القدرة على تسديد القروض وخدمات الدين العام.

ونتيجة لذلك انحسرت، بل وتلاشت الاستثمارات والمكاسب التنموية التي تحققت في الماضي وانخفضت وتيرة الأنشطة الاقتصادية لتصل الى حالة قريبة من الجمود وخاصة في ظل النقص الحاد في الوقود والغذاء والسلع الأخرى الأساسية بسبب الحصار المفروض على الواردات وفي النتيجة سيكون للدمار الواسع في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والأثر الناجم عن تصاعد الصراع على الحياة المعيشية عواقب وخيمة على عملية التنمية في المدى الطويل.

3.3. السياق القطاعي: نظرة عامة على القطاع الخاص اليمني

حجم القطاع: **غلبة الشركات الصغيرة والمتوسطة**

يطغى على هيكلية القطاع الخاص اليمني وبصورة واسعة المشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة- بما يزيد عن 97 بالمائة من الشركات، وبما يقارب 290.000 مشروع، يقل عدد العاملين فيها عن 25 موظف، يصل إجمالي العمالة فيها أكثر من 600.000 عامل، من بينهم حوالي 30.000 امرأة.[34]

ويتسم هيكل القطاع الصناعي بغلبة المنشآت الصغرى والصغيرة، والتي تمثل 89% من عدد المنشآت الصناعية، مقارنة بحوالي 9% للمنشآت المتوسطة وحوالي 2% فقط للمنشآت الكبيرة، ومع ذلك فقد ساهمت المنشآت الكبيرة بالجزء الأكبر من ناتج القطاع الصناعي في العام 2014 وبنسبة 62.2% تليها المنشآت الصغيرة بحوالي 30.6% ثم المنشآت المتوسطة بنسبة 7.2%.

وفي جانب التوظيف للعمالة فقد استوعبت المنشآت الكبيرة حوالي 36% من اجمالي العاملين في القطاع الصناعي في العام 2014 فيما استوعبت المنشآت الصغيرة حوالي 44.5%، واستوعبت المنشآت المتوسطة ما نسبته 19.5% من اجمالي العاملين في القطاع[35]

تتمركز اغلب المنشآت الصغيرة بشكل رئيسي في كل من امانة العاصمة بنسبة 27.25%، وتعز بنسبة 12.57%، والحديدة بنسبة 12.57%وحضرموت بنسبة 8.46%، وإب بنسبة 7.91%. اما المنشآت الأصغر فتتركز بشكل رئيسي في امانة العاصمة بنسبة 15.54% وفي تعز بنسبة 14.19% وفي ذمار9.25 في المئة

وأغلب المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن تعمل في مجال تجارة الجملة والتجزئة والصيانة بدرجة أولى يليها المجال الصناعي، وذلك، بحسب احصائيات العام 2000. ويتركز عمل المنشآت الصناعية الصغيرة في مجال الاسمنت والأحجار والسيراميك وغيرها من المعادن اللافلزية، وذلك بنسبة 23.61% وفي صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 23.66%، بينما تعمل اغلب المنشآت الصناعية الأصغر في صنع المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 49.4%، وفي مجال صنع المعادن المشكلة بنسبة 14.3%.[36]

ارتبطت المسؤولية الاجتماعية بالشركات الكبيرة، فلديها موارد مالية كبيرة تمكنها من تخصيص موازنة كافية لبرامج المسؤولية الاجتماعية ومتابعتها، ولديها خبراء لإدارة هذه البرامج. بالإضافة إلى ثقلها الاقتصادي والاجتماعي، واندماجها في الخطط الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية، يجعلها شريكا مؤثرا في رسم السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية.

بالمقابل تقل دوافع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصغيرة و المتوسطة كما هو الحال في اليمن، حيث تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الغالبية العظمى في القطاع الخاص، كما ذكرنا سابقا، نظرا لعدة أسباب من أهمها: قلة الموارد المالية التي تمكن الشركات من تخصيص موازنة سنوية بنسبة معينة من ارباحها لبرامج المسؤولية الاجتماعية، و قلة الخبرة و الكفاءة البشرية في إدارة مثل هذه البرامج، بالإضافة إلى أن هذه الشركات لا تهتم كثيرا بسمعتها لأنها اصلا تكون غير معروفة فلا تجد مبررا لتحسين صورتها من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية، كما نجد أن الضغوطات الممارسة عليها من قبل المنظمات غير الحكومية أقل مقارنة بالشركات الكبيرة .

إن هذه الاختلافات في دوافع و أشكال ممارسة المسؤولية الاجتماعية بين الشركات الكبيرة و الشركات الصغيرة و المتوسطة،

---

[34] منظمة العمل الدولية، تقييم أضرار المؤسسات المتوسطة والصغيرة: اليمن [مدينة صنعاء وضواحيها]، 2018

[35] الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، مؤشرات اداء القطاع الصناعي في اليمن في ظل الحرب، 2020

[36] ماهر عثمان، وعبد الباسط محمد، المنشآت الصغيرة والأصغر: المسار الأمثل لمواجهة الفقر في زمن الحرب، فبراير 2021، GIZ ومؤسسة رواد

توجب التعامل بخصوصية أكثر عند الرغبة في نشر ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة، حيث يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الخصائص التنظيمية و الإدارية لهذا النوع من الشركات.[37]

تهتم الشركات الصغيرة والمتوسطة بالأرباح القصيرة والمتوسطة الأجل، ولا تهتم كثيرا بالأمد الاستراتيجي في أبعاده المختلفة، لذلك فهي لا تمارس برامج المسؤولية الاجتماعية لأن هذه الاخيرة تمثل تكلفة في الأجل القصير، وان حققت ارباحا فتكون خلال السنوات القادمة، وهذا غير مشجع بالنسبة للشركات المتوسطة والصغيرة.

يشير المسئولين في مؤسسات التمويل الصغير والأصغر، ممن شملتهم المقابلات، أن هذه المشاريع الصغيرة بالكاد تغطي نفقاتها والتزاماتها كي تستمر وبالحد الأدنى من الربح البسيط، وأحيانا لا تحقق ربحا وتفشل بسبب الديون، حيث ان بعض الحاصلين على دعم لمشاريعهم فشلوا و لم يتمكنوا من دفع ديونهم. لا سيما في ظروف النزاع القائم في اليمن، وارتفاع تكاليف الطاقة والنقل، بالإضافة إلى ما تفرضه سلطات الأمر الواقع من اتاوات وجبايات غير شرعية تزيد من ضعف قدرة المشاريع الصغيرة على الصمود والاستمرار".

هناك عدد محدود من الدراسات التي اظهرت مؤسسات الأعمال الصغيرة تتصرف بطريقة مسئولة اجتماعيا. ورغم ذلك فإن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لا تقل أهمية بالنسبة للشركات الصغيرة كما هو الحال بالنسبة للشركات الكبيرة، كما يرى أحد الباحثين، إذا كان عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البدء في الاستثمارات داخل نطاق المجتمعات المحلية، سوف يكون من السهل تحويل القضايا الاجتماعية والبيئية المختلفة إلى قضايا ذات أولوية في الاهتمام. وسوف تساعد على خفض مستويات الفقر، وتوفير المزيد من فرص العمل، وأيضا حل مشكلة العاطلين، ويمكن تحسين مستويات أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات الصغيرة والمتوسطة إذا تم الاهتمام بمشاكل عمالة الأطفال والصحة والسلامة البيئية.[38]

آثار الحرب على القطاع الخاص

كبد الصراع القائم في اليمن منذ اواخر عام 2014 الشركات المحلية خسائر جسيمة. اظهرت نتائج مسح أجراه البنك الدولي في تشرين الأول/اكتوبر 2018 أن ما يقرب من 35% من الشركات اليمنية أغلقت ابوابها، فيما عانى أكثر من 51% من الشركات الناجية من تقلص حجمها وتراجع اعمالها، وأشار نحو 73% من الشركات التي أوقفت نشاطها إلى أن العقبات الأمنية والقيود المالية وزيادة كلفة المدخلات والفاقد في الطلب وفقدان قاعدة المستهلكين من الأسباب الرئيسية في انكماش الكثير من الشركات. ونتيجة لهذا، ساءت البطالة – ذات المعدل المرتفع بالفعل – بصورة أكبر، وزادت تكلفة ممارسة الأعمال، وتقلصت العائدات وقاعدة العملاء، وهاجر رأس المال الخاص إلى الخارج. وصارت العمليات التجارية أصعب كذلك، مما أثر سلبًا على أسعار السلع الغذائية الأساسية المستوردة والأدوية[39].

ووفقا للمسح السريع للأعمال المنفذة من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر [2015]، فقد زادت نسبة مشاريع الأعمال التي اغلقت ابوابها عن 26 في المئة منذ آذار/ مارس2015 ، كما اضطرت 35 في المئة من المشاريع المتوسطة و27 في المئة من المشاريع الصغيرة و24 من المشاريع الأصغر إلى إغلاق ابوابها مقارنة ب 17 في المئة من المنشآت الكبيرة. وبحسب تقييم الأضرار والاحتياجات في اليمن المنفذ من قبل منظمة العمل الدولية [2016]، انخفضت العمالة

[37] وهيبة مقدم، المسؤولية الاجتماعية ضرورة في الشركات الكبيرة وخيار يجب دعمه في الشركات الصغيرة والمتوسطة، 11 أغسطس، 2016م https://www.csrsa.net/

[38] نعيمة إبراهيم الغنّام، دور تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمقاولات الصغرى والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، https://www.regionalcsr.com/

[39] البنك الدولي، مذكرة المشاركة القُطْرية بشأن الجمهورية اليمنية لفترة السنتين الماليتين 2020-2021.

في ثلاث محافظات: صنعاء وعدن والحديدة بحوالي 132.000 شخص [13 بالمائة]، وذلك خلال الفترة: آذار/ مارس – كانون الأول/ ديسمبر 2015، في حين نقص عدد النساء العاملات بحوالي الثلثين من عام 2014م.

واشار تقييم الأضرار والاحتياجات إلى خسارة المشاريع الصغيرة والأصغر والمتوسطة الكثير من قاعدة عملائها، حيث 75 في المئة من تلك المنشآت العاملة في قطاع الخدمات، و73 في المئة من المنشآت العاملة في قطاع التجارة و69في المئة في قطاع الصناعة. كما افادت بعض الشركات الكبيرة بخسارة في قاعدة عملائها بنسبة 60 في المئة، وتدنت ارباح المشاريع الصغيرة والأصغر والمتوسطة بمتوسط 79 في المئة. كذلك افادت ثلث الشركات المشمولة بالمسح بعجزها عن تحقيق الأرباح، وكانت الأشد تضررا من بينها تلك المشاريع العاملة في التجارة والخدمات، بنسبة 44 في المئة و43 في المئة على التوالي.[40]

وفي تقرير لاتحاد الغرف التجارية والصناعية اليمنية، قدر حجم الانكماش التراكمي في قيمة الناتج المحلي الاجمالي الجاري لقطاع الصناعة عام 2020 بنسبة 52 في المئة عن حجمه في عام 2012، وقدرت الخسائر الاقتصادية التراكمية في ناتج القطاع خلال السنوات 2015- 2020 بحوالي ما يعادل 35 مليار دولار، منها 30.5 مليار دولار خسائر القطاع العام والمتمثل في عوائد الصناعات الاستخراجية [النفط والغاز]، وحوالي 4.5 مليار خسائر القطاع الصناعي الخاص.

واشار تقرير اتحاد الغرف التجارية، إلى انعكاس التراجع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة خلال الفترة 2015-2020 في تراجع معدلات التشغيل للأيدي العاملة في القطاع الصناعي، حيث يقدر تراجع أعداد العاملين في القطاع الصناعي الخاص من حوالي 241 ألف عامل في العام 2013 إلى أقل من 190 ألف عامل في العام 2015، قبل أن تعود إلى للتزايد بصورة محدودة إلى حوالي 217 ألف عامل في عام 2020م.[41]

ووفقا لدراسة اجراها مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، اعتبارا من عام 2017، ادت الخسائر المرتبطة بالنزاع إلى قيام شركات القطاع الخاص بخفض ساعات العمل بمعدل النصف، في حين بلغت نسبة تسريح العمال 55% من اجمالي القوة العاملة، وأكثر من ربع شركات القطاع الخاص العاملة في الصناعة والتجارة والخدمات توقفت عن العمل. كما أن نقص العملات الأجنبية وأزمة السيولة بالعملة المحلية وضعت المستوردين امام تحيات وتكاليف متزايدة [مركز صنعاء، مشاركة القطاع الخاص فيما بعد النزاع].

تسببت الحرب في نشوء واقع جديد في اليمن أثر على بنية القطاع الخاص وأدواره، حيث برزت سمات جديدة للاقتصاد بصورة عامة والقطاع الخاص بشكل خاص، ولعل أبرز مظاهرها نشوء اقتصاد موازي للاقتصاد الرسمي وهو اقتصاد الحرب الذي يقوم على السوق السوداء، من خلال شراء وبيع السلع والمنتجات ومنها المشتقات النفطية وتموين الجيش بالغذاء والسلع والمضاربة بالعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. وبالمقابل تراجع دور القطاع الخاص المنظم والتقليدي المتمثل في البيوت التجارية العريقة والشركات العائلية التي تشكل 95 بالمئة من شركات القطاع الخاص في اليمن لصالح طبقة جديدة لها ارتباط بأطراف الصراع[42].

ويعتمد الاقتصاد اليمني بشدة على الموارد النقدية، ويضطلع القطاع المصرفي بدور ضعيف في انشطة الوساطة المالية، حيث لا يمتلك سوى 6% من البالغين حسابات مصرفية. وعلاوة على ذلك، أسهم تدهور بيئة التشغيل والرقابة على القطاع المصرفي في زيادة مقدمي الخدمات غير الرسميين الذين يمارسون انشطة الوساطة ويزيدون من نسبة المعاملات وأدت إحدى نواتج عملية

[40] منظمة العمل الدولية، مرجع سابق

[41] الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، مرجع سابق.

[42] مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، القطاع الخاص الحرب وأدوار التنمية.2019

التسيس المتصلة الصراع، وانفصال البنك المركزي اليمني إلى خلق معوقات كبيرة امام العمليات الخاصة بمنشآت القطاع الأعمال في جميع انحاء اليمن.[43]

[43] البنك الدولي، مذكرة المشاركة القطرية الخاصة بالجمهورية اليمنية لفترة السنتين الماليتين 2022 و2023، إبريل 2022

3.4. سياسات وآليات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن

مبادرات تطوير إطار سياسات المسؤولية الاجتماعية

في اليمن لا توجد سياسات وآليات رسمية محددة للمسئولية الاجتماعية للشركات، ولذلك قام القطاع الخاص بالشراكة مع الجهات الحكومية الرسمية، بتنفيذ عدد من المبادرات من اجل وضع سياسات وآليات تخص المسؤولية الاجتماعية، لكنها توقفت بسبب الصراع القائم وفيما يلي نستعرض بإيجاز المبادرات التي استهدفت وضع سياسات وآليات رسمية محددة لتنظيم المسؤولية الاجتماعية وتحسين وضع القطاع الخاص وتعزيز قدراته فيما يخص المسؤولية الاجتماعية والحوكمة.

شهد عدد من الدول العربية إقامة العديد من المؤتمرات والندوات التي تهتم بموضوع المسؤولية الاجتماعية، بمشاركة المؤسسات الحكومية والخاصة، ونخبة من كبار المتخصصين في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وبدعم ومساندة من المنظمات الدولية وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

في البحرين، شكلت وزارة الصناعة والتجارة عبر إدارة المواصفات والمقاييس لجنة فنية لدراسة مشروع المواصفة الدولية للمسئولية الاجتماعية**ISO 26000** ، وتتضمن المواصفة دليلاً إرشاديًا لمبادئ المسئولية والشراكة الاجتماعية داخل المنشآت بمختلف أنواعها بما في ذلك الحكومية والأهلية.

كما أطلق في الاردن مشروع بناء المنتدى الأردني لمسئولية الشركات الاجتماعية، وذلك بهدف نشر ثقافة مواطنة الشركات والممارسات الأفضل للمسئولية الاجتماعية، وفي الإمارات العربية المتحدة تم تأسيس أكاديمية الإمارات للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، في بادرة هي الأولى من نوعها في الوطن العربي حيث تركز الأكاديمية على عقد دورات وبرامج تعليمية وتدريبية متخصصة

وبرزت في السعودية العديد من نماذج وبرامج المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الشركات السعودية بتنفيذها، من خلال أقسام وإدارات متخصصة في مجالات عمل المسؤولية الاجتماعية،

وفي مصر، قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبالتعاون مع مكتب الميثاق العالمي ومركز المديرين المصري بتأسيس المركز المصري لمسئولية الشركات، لكي يصبح هذا الكيان الجديد دعامة وطنية رئيسية لوضع استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات في إطار النماذج الفعالة والناجحة. كما تم أطلاق المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية للشركات لتكون مصر أول دولة عربية وأفريقية تقوم بتطبيق هذا المؤشر والثانية على المستوى العالمي بعد الهند.[44]

في اليمن بدأ الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية في وقت متأخر، حيث كانت أو ل مبادرة، انعقاد أول مؤتمر بعنوان " المسؤولية الاجتماعية للشركات عمل طوعي.. أم واجب وطني؟ في نهاية أكتوبر2008م. نظمه مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك"**MCRSC**"بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة اليمنية. وكان المؤتمر يهدف الى خلق وعى وتعزيز مفاهيم الاقتصاد الحر والمسؤولية الاجتماعية للشركات اليمنية وتعزيز تنافسية القطاع الخاص وخلق شراكة أمثل مع المجتمع المحلى والمساهمة في ازدهار الشركات اليمنية وتحقيقها للعوائد والاستمرارية والبقاء ونشر ثقافة التسويق الاجتماعي كمفهوم تسويق حديث.

وفي المؤتمر أعلن وزير التجارة والصناعة عن وجود خطة لتبني جائزة للمسئولية الاجتماعية تمنح سنويا لأفضل المشاريع الاجتماعية لتشجيع الشركات على القيام بالأنشطة المجتمعية. واشار إلى تمحور سياسة اليمن حول ثلاثة محاور رئيسية: إعادة توظيف الدولة

[44] احمد السيد كردي، طبيعة المسؤولية الاجتماعية عند الشركات في الدول العربية، https://www.csrsa.net/

ودورها الاقتصادي والاجتماعي، والحد من نشاطها الاقتصادي والانتاج المباشر وتقليص دورها في تقديم بعض الخدمات الاجتماعية.

المؤتمر الثاني للمسئولية الاجتماعية في24-25 يونيو 2009بعنوان" مواطنة الشركات والمؤسسات والمسؤولية الاجتماعية" المؤتمر الثالث في 5-6 مايو 2010 للمسئولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات. بعنوان" شركات ومؤسسات القطاع الخاص والتنمية المستدامة. ثم انعقد لقاء موسع، تبنته كل من وزارة حقوق الإنسان واتحاد الغرف التجارية والصناعية ووزارة التجارة والصناعة في اليمن بدعم،**WB,GIZ,MIF** حول " المسؤولية الاجتماعية. حقوق والتزامات" في 2012 شاركت فيه الجهات الحكومية ذات العلاقة وممثلين للقطاع الخاص. وقد خرج اللقاء بمجموعة من التوصيات اهمها:

- نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في اوساط رجال الأعمال لتوجيه استثماراتهم في مشاريع التنمية الاجتماعية، وتعزيز جهودهم الطوعية لخدمة التنمية المستدامة
- إنشاء إدارات للمسئولية الاجتماعية في هياكل القطاع الخاص، وكذلك في الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة [وزارة حقوق الإنسانــ وزارة الصناعة والتجارة، وزارة النفط والمعادن، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل]
- إنشاء مجلس للمسئولية الاجتماعية يضم الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- إنشاء صندوق للمسئولية الاجتماعية في الغرف التجارية الصناعية لدعم مشاريع وبرامج المسؤولية الاجتماعية بمساهمة من القطاع الخاص.
- إعداد ميثاق شرف للقطاع الخاص حول المسؤولية الاجتماعية
- استيعاب الشباب المتطوعين الراغبين في التدرب في شركات الأعمال.
- اعداد استراتيجية وطنية للتنمية والبناء، وتحديد اولويات برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة،
- على الجهات الحكومية إدراج المسؤولية الاجتماعية ضمن العقود الاستثمارية الكبيرة كبند من بنودها
- **تكوين الشبكة الوطنية للمسئولية الاجتماعية والتمكين" من الجهات الحكومية [وزارة التجارة والصناعة، وزارة النفط والثروات المعدنية، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وزارة حقوق الإنسان] وممثلين عن القطاع الخاص ومجموعات اخرى ذات علاقة. وبدعم من،WB, GIZ, MIF**

وقد اوصى المشاركون في اللقاء، بتحويل توصيات اللقاء إلى مصفوفة تنفيذية، تتولى وزارة حقوق الإنسان ارسالها إلى الجهات ذات العلاقة ومتابعة تنفيذها. وقامت وزارة حقوق الإنسان بتشكيل وحدة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية تكون من مهامها:

1. اصدار وتحديث دليل المسؤولية الاجتماعية
2. إشراك كافة مكونات القطاع الخاص في ميثاق شرف خاص بالمسؤولية الاجتماعية
3. تنسيق جهود الحكومة والقطاع الخاص وتوحيد الخطط والبرامج من خلال إنشاء مجلس تنسيق المسؤولية الاجتماعية
4. إقامة برامج تأهيلية لموظفي الوحدة بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب الآخرين
5. السعي لخلق روح المنافسة بين مؤسسات القطاع الخاص لتنفيذ البرامج التنموية
6. إبراز الدور المميز للشركات والمؤسسات التي تقدم مشاريع تنموية

كما انعقدت مؤتمرات وفعاليات اخرى حول حوكمة الشركات، كان أولها مؤتمر "حوكمة المؤسسات.. الواقع والمستقبل" في 6-7فبراير 2008، بصنعاء. شارك فيه قرابة (200) شخص من القطاع الخاص ومنظمات الأعمال المحلية، وخبراء من مركز المشروعات الدولية الخاصة (**CIPE**) والمنتدى العالمي للحوكمة (**GCGF**) ومعهد دبي للحوكمة. ويعد المؤتمر الأول من نوعه في اليمن. بهدف إلى التعريف بالحوكمة واهميتها وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والأسس الكفيلة بتطبيقها في اليمن. وقد

أوصى المشاركون بتوعية القائمين على المؤسسات والشركات بقضايا الحوكمة لما لذلك من دور حيوي في عملية اتخاذ القرارات للإسهام في الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، و تطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات القطاعين العام والخاص والشركات العائلية، بالإضافة إلى الاهتمام بتدريب اعضاء مجالس الإدارات والقيادة التنفيذية العليا والوسطى في المؤسسات العامة والخاصة على كيفية التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة، والقيام بالبحوث والدراسات للتعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات والمؤسسات بشكل دوري وبتوضيح كيفية تذليل الصعوبات التي تواجهها.

مؤتمر الشركات العائلية في اليمن: نظمه نادي رجال الأعمال اليمنيين في بداية أكتوبر 2010، بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية، بمشاركة اقليمية ودولية ممثلة بمشاركة خبراء واختصاصيين في الشركات العائلية من السعودية ولبنان ومصر والإمارات العربية المتحدة والمانيا.

دليل حوكمة الشركات في اليمن: أعد نادي رجال الأعمال اليمنيين ومركز المشروعات الدولية الخاصة دليل حوكمة الشركات في اليمن، وتم اشهاره في حفل خاص بتاريخ 29 مارس 2010 وسط حضور كبير من رجال الأعمال، وممثلي القطاع العام وبرعاية وزير الصناعة والتجارة، الذي أعلن عن تبني الحكومة ممثلة بالوزارة لجائزة خاصة بحوكمة الشركات اليمنية اضافة إلى جائزة المسؤولية الاجتماعية التي تبنتها سابقا وصدر بها قرار خاص تضمن تشكيل لجان للجائزة ومعايير للاختيار.

المؤتمر الثاني للحوكمة في اليمن: نظمه نادي رجال الاعمال اليمنيين، في 23 نوفمبر 2013 بصنعاء، بمشاركة العديد من الشركات والبنوك ومنظمات القطاع الخاص ورجال اعمال، وممثلين عن الجانب الحكومي. تمحورت أوراق المؤتمر حول حوكمة البنوك وإطلاق دليل حوكمة البنوك.

اعداد الدراسات والبحوث وقياس الرأي العام: على سبيل المثال نفذ نادي رجال الاعمال، مع المركز اليمني لقياس الرأي العام ومركز المشروعات الدولية الخاصة التابع للغرفة التجارية في واشنطن (**CIPE**)دراسة ميدانية حول (حوكمة الشركات. الممارسات والاتجاهات في الشركات اليمنية). ركزت على عدد من المبادئ الرئيسية للحوكمة في مقدمتها شكل وصلاحيات مجلس الادارة والشفافية والافصاح وحقوق المساهمين. أعلن نتائجها في مارس 2009

وكان للمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية للمؤسسة الدولية للتنمية نبراساً لتصميم عمليات مجموعة البنك الدولي، ومكنت من زيادة المساندة المقدمة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص باليمن. كما ساندت مؤسسة التمويل الدولية هذه الجهود عن طريق بدء برنامج حوكمة الشركات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والذي يقدم للشركات العائلية تدريباً على حوكمة الشركات[45].

آليات تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

تمارس شركات القطاع الخاص في اليمن المسؤولية الاجتماعية من خلال عدد من الآليات بحسب طبيعتها وحجمها، وفيما يلي نستعرض سياسات وآليات برامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص:

1- وحدة المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة:

الشركات المساهمة والشركات الكبيرة في اليمن، تتبنى فكرة المسؤولية الاجتماعية، مثل شركات الاتصالات والقطاع المصرفي والشركات العاملة في مجال النفط والغاز، والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة. حيث تقوم هذه الشركات بتمويل مشاريع تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية. لكن هذه الشركات في الغالب لا تمارس المسؤولية الاجتماعية بشكل منهجي، حيث لا يوجد وحدات أو دوائر مستقلة للمسئولية الاجتماعية ضمن هيكلها الإداري، ويرجع ذلك إلى ضعف القدرة المالية للشركات في

[45] البنك الدولي، مذكرة المشاركة القُطْرية بشأن الجمهورية اليمنية لفترة السنتين الماليتين 2020-2021

اليمن، حيث لا تتمكن الشركات من تخصيص موارد مالية وبشرية كافية للمسئولية الاجتماعية، وبالتالي فإن الشركات المساهمة تقوم بتمويل أو تنفيذ برامج اجتماعية محدودة وبسيطة، عبر موظفيها، أو من تستعين بهم، مثل تقديم المساعدات والأعمال الخيرية الطارئة وتمويل انشطة رياضية وثقافية وندوات وحفلات طلابية. وكما قال مدير شركة كبيرة، أن شركته تقوم بأعمال خيرية وتقديم مساعدات إنسانية، مثل الغذاء والدواء والكساء، عن طريق موظفي الشركة، بينما لا تقوم بتنفيذ مشاريع تنموية، لأن هذه المشاريع، وفقا لرأيه، من مهمة الدولة، ولأنها تحتاج إلى إدارة خاصة وخبراء لتنفيذها.

اجريت حول اتجاهات ممارسي العلاقات العامة في البنوك اليمنية نحو برامج المسؤولية الاجتماعية.[46] ويمكن من خلال نتائج هذه الدراسة أن نتعرف على كيفية إدارة برامج المسؤولية الاجتماعية، حيث اشارت الدراسة إلى أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة والتي بلغت **69** في المائة، أجابت بأن سلطة اتخاذ القرارات المرتبطة بتنفيذ البنك لبرامج المسؤولية الاجتماعية، جاءت في الترتيب الأول لصالح مجلس الإدارة، وفي المرتبة الثانية لمدير عام البنك بنسبة **60.6** في المائة، وفي الترتيب الثالث إدارة التسويق بنسبة **33.3** في المائة، يليها إدارة العلاقات العامة بنسبة **18.2**في المائة، وأخيرا جاءت الإدارة المالية للبنك بنسبة **6.1** في المائة.

وعن تقييم حجم برامج المسؤولية الاجتماعية التي ينفذها البنك، أجاب أقل من نصف العينة [45.5 في المئة] أنها جيدة جدا، بينما هي جيدة من وجهة نظر **24,2** في المئة، وتعتبر مقبولة بحسب تقييم **21.2** في المئة، بينما يرى **3.0** في المئة بأن حجم برامج المسؤولية الاجتماعية التي ينفذه البنك ضعيف، وأجاب **6.1** في المئة بأن حجم البرامج ضعيف جدا.

وفقا لدراسة، يعتقد غالبية أصحاب الأعمال أن مشاركتهم في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات هي نوع من مساهمتهم في العمل الإنساني؛ ويقومون بتوزيع الدعم من خلال شركاتهم، وقامت الشركات لأغراض توزيع المعونة بتطوير وحماية قواعد بيانات للمستفيدين باستخدام شبكات غير رسمية من أسر وأصدقاء وجيران. وبشكل عام، يقدم الدعم موظفو الشركات من ذوي الخبرة في مجال الإغاثة الإنسانية. كما ذكر اصحاب الأعمال أن انشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات سابقة للصراع الحالي، ومنذ بدء الصراع الحالي، انخفض مستوى انشطة المسؤولية الاجتماعية نسبيا.[47]

بعض البنوك تولي اهمية خاصة في مسئوليتها الاجتماعية لتنمية الشركات الصغيرة، منها بنك الأمل المتخصص بتمويل هذا النوع من الشركات. وبنك اليمن والكويت، حيث يرى البنك في إطار مسئوليته " يرتبط النمو الاقتصادي المستدام ارتباطاً قوياً بمعدل إنشاء المشاريع، الذي يعتمد بدوره على ثقافة تنظيم المشاريع في بلد ما وعلى السهولة التي يمكن بها بدء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتمويلها. ولذلك، فإننا ندرك حجم المسؤولية الاجتماعية التي تفرض علينا دعم وتنمية هذا القطاع. تم إنشاء قطاع خدمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بنك اليمن والكويت من اجل تقديم خدما تنافسية والوصول الى أكبر نطاق ممكن من المنشآت المستهدفة بفعالية. والى جانب تقديم الخدمات المالية المتكاملة، نسعى الى تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من إدارة الأعمال بطريقة مسؤولة اجتماعيًا وبيئيًا وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية عن طريق تقديم الخدمات غير المالية بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية الساعية الى تنمية هذا القطاع.، كما قام البنك بإنشاء قطاع الطاقة النظيفة.[48]

---

[46] مطهر علي عقيدة، وإبراهيم محمد الأكوع، اتجاهات ممارسي العلاقات العامة في البنوك اليمنية نحو برامج المسؤولية الاجتماعية،

[47] علي العزكي، المنظمات الإغاثية الدولية والقطاع الخاص اليمني: الحاجة إلى تحسين التنسيق في الاستجابة الإنسانية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 16 مارس 2018

[48] https://www.yk-bank.com

دراسة حالة1: بنك الأمل للتمويل الأصغر

أطلق بنك الأمل للتمويل الأصغر شعار "2024. عام التمكين المستدام" ليعكس توجهات خطته التشغيلية للعام 2024، وفي ظل استمرار التحديات التي يعاني منها القطاع المصرفي من الأوضاع السياسة والاقتصادية، فقد أعلن بنك الأمل للتمويل الأصغر بعد انعقاد اجتماع مجلس إدارته منتصف شهر يناير إقرار خطته التشغيلية والمالية للعام 2024، والتي سيركز خلالها على قضايا التمكين الاجتماعي والاقتصادي والبيئي التي تعكس اسهامات البنك في دعم قطاع المشاريع الصغيرة والصغرى والتركيز على الشباب والمرأة من خلال حزمة الخدمات المالية وغير المالية التي يقدمها بالشراكة مع مؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال.

وبعد ان استطاع البنك أواخر العام 2023 تجاوز التحديات التي فرضها قانون منع التعاملات الربوية على القطاع المصرفي والمالي بشكل عام وبنك الأمل بشكل خاص من خلال تحديث منتجاته وتطوير منتجات مالية جديدة متوافقة مع معايير الصيرفة الإسلامية، فسيركز البنك خلال العام 2024 على توسيع حصته السوقية في قطاع التمويل الأصغر من خلال توسيع عمليات الإقراض واستهداف شرائح من السوق عبر منتجات تمويلية مبتكرة، بالإضافة إلى إطلاقه مع بداية العام 2024 المرحلة الثانية من مشروع ريادة الأعمال الشبابية والشمول المالي الممول من الاتحاد الأوروبي والذي سيعمل خلال 4 أعوام على الدعم المالي والفني لمشاريع الشباب الريادية خاصة تلك التي تضررت بسبب الحرب ودعم إنشاء المشاريع الشبابية الجديدة لأصحاب الخبرات والتخصصات الفنية والمهنية.

ويعمل البنك في مواجهة مخاطر المناخ في اليمن. من خلال تقديم التمويل للمشاريع المستدامة التي تساعد على التخفيف من تغير المناخ وبناء القدرة على التكيف معه، بالإضافة إلى العمل على الحد من مخاطر المناخ من خلال تحسين ممارساتهم الخاصة، مثل الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة، فإن المشاريع والمنتجات وتعزيز العمليات الداخلية الصديقة للبيئة ستحظى بتركيز كبير خلال العام 2024 تنفيذا للمبادئ والتوجهات التي تم تأطيرها في دليل السياسات البيئية الذي أطلقه البنك في منتصف العام 2023 كأول دليل بيئي من نوعه في القطاع المصرفي اليمني.

وعلى صعيد التمكين المؤسسي فقد أقر البنك عدد من التوجهات والمشاريع التي تهدف إلى تحسين وتطوير بيئة العمل وتعزيز امكانيات الموظفين وتعزيز القدرات التقنية التي تتوافق مع استمرار توسع البنك في الخدمات الرقمية والانتشار عبر الفروع والوكلاء ونقاط البيع.

2- الجمعيات الخيرية التنموية التابعة للشركات العائلية:

هناك مجموعة متميزة من الجمعيات التابعة للشركات العائلية الكبيرة، مثل المؤسسة الخيرية لمجموعة شركات هائل سعيد انعم وشركاه، وهي أشهر الجمعيات وأقدمها في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في اليمن حيث تأسست في عام 1970، ومؤسسة الخير التنموية التابعة لشركات العالمية وصاحبها علوان الشيباني، ومؤسسة بازرعة الخيرية، والمؤسسة الخيرية بمجموعة الكبوس.

من خلال المقابلات التي اجريت لهذه الدراسة والاطلاع على تجارب هذه الجمعيات، اتضح ان هذه الجمعيات تعمل باستقلالية تنظيمية وإدارية جيدة إلى حد ما ولديها استراتيجيات وخطط محددة، يقوم بها موظفون ذوي كفاءة، وبعض هذه المؤسسات التابعة للشركات العائلية. تؤكد على ربط برامج المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها بالخطط والاستراتيجيات التنموية للحكومة وفقا للأولويات الوطنية.

هذه الجمعيات التابعة للشركات العائلية، خصصت لأداء المسؤولية الاجتماعية الخارجية للشركات التي تتبعها، في حين أن بعض الشركات لديها ايضا وحدات للمسئولية الاجتماعية ضمن هيكلها التنظيمي، يهتم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين وما يتصل بأنشطتها الاقتصادية تجاه البيئة والمجتمع ككل وفقا لأنشطتها على سبيل المثال الشركة الوطنية للإسمنت وهي احدى شركات هائل سعيد انعم لديها وحدة خاصة ببرامج المسؤولية الاجتماعية، ويمكن الإشارة إلى رؤية هذه الشركة كنموذج،

فالشركة كما جاء في موقعها الإلكتروني " تتحمل و تمارس مسؤوليتها الاجتماعية فإنها تنطلق من قيمها وفلسفتها الادارية المنبثقة من منظومة قيم ومبادئ مجموعة شركات هائل سعيد انعم "والشركة تؤكد بدقة على إدراكها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بطبيعة انشطتها واختلافها عن الأعمال الخيرية " " المسؤولية الاجتماعية للشركة الوطنية للأسمنت لا تنطلق من كونها أعمال خيرية، أو أنشطة ترويجية وإنما من تأتي استجابة لقضايا مجتمعية وبيئية تنشا بحسب طبيعة عمل الشركة , كشركة رائدة في صناعة وتسويق الاسمنت. وقد أدركت الشركة الوطنية للأسمنت أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل هموم المجتمع والبيئة، وإلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرّفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي (النمو الاقتصادي – التقدم الاجتماعي – حماية البيئة" ولديها استراتيجية عمل حيث حددت الشركة خمس مرتكزات للمسئولية الاجتماعية على المستويين الداخلي والخارجي

دراسة حالة2: المؤسسة الخيرية لهائل سعيد انعم وشركاه.

تأسست عام 1971 كمؤسسة خيرية طوعية لمساعدة المحتاجين في كل انحاء اليمن، وهي احدى مؤسسات مجموعة شركات هائل سعيد انعم وشركاه/ ويحصر مجالات نشاط المجموعة في المسؤولية الاجتماعية في التنمية المجتمعية، الرعاية الاجتماعية، التعليم، الصحة العامة، الثقافة والبحث العلمي، البيئة والسلامة المهنية، الشراكة مع المجتمع المدني، الشراكة التنموية مع الدولة والمسؤولية الاجتماعية تجاه المنتسبين. ومع تفاقم الأزمة الإنسانية والانهيار الاقتصادي وما خلفته الحرب من اضرار على البنية التحتية وانهيار الخدمات العامة انشأت "برنامج التنمية الإنسانية **HDP**" وهو منظمة غير حكومية مستقلة تركز على تحسين جودة حياة لإنسان من خلال مشاريع شاملة وجيدة التخطيط في مجالات المياه والتعليم وسبل العيش والتدخلات الصحية وتوفير المأوى وإحياء الموروث الثقافي وحماية الأطفال والأنشطة ذات الصلة التي تعزز المجتمعات المحرومة في جميع أنحاء اليمن مع المرونة للاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ.[49]

دراسة حالة 3: مؤسسة بازرعة التنموية الخيرية

مؤسسة خيرية غير ربحية تهدف إلى:

1) لإسهام في تخفيف أعباء الفقر وآثاره في المجتمع وتمكينه اقتصادياً.
2) المساهمة في تعزيز برامج وآليات تطوير مخرجات التعليم المهني والفني والأكاديمي.
3) الإسهام في إيصال الخدمات الصحية للمناطق المحرومة
4) الإسهام في تنمية مشاريع البنية التحتية.

مجالات العمل:

الرعاية الاجتماعية: تخصص المؤسسة 30% من إجمالي الإنفاق السنوي للمؤسسة لبرامج الرعاية المجتمعية وتأتي في المرتبة الثانية بعد البرامج الصحية، وتتضمن مشاريع دعم التغذية وتوزيع الملابس للأسر الفقيرة والمحتاجين وبرنامج الإسهام في القضاء على الجوع.

الرعاية الصحية: تخصص المؤسسة في مجال الرعاية الصحية حوالي 35 % من إجمالي الإنفاق السنوي للمؤسسة وتأتي في المرتبة الأولى ومن أبرز برامج ومشاريع الرعاية الصحية، برنامج الاستجابة للكوارث الصحية، وبرنامج الصحة الجيدة. تساهم مؤسسة بازرعة في دعم الجهود الحكومية عند مواجهة الأوبئة والكوارث الصحية مثل اجتياح الكوليرا من خلال دعم تجهيز

[49] https://www.hsayemen.com/

5 مراكز صحية بالمعدات والتجهيزات والمحاليل الطبية وغيرها، كذلك دعم الجهود الحكومية في مواجهة كوفيد19 من خلال توفير مراكز عزل صحي علاجي مزودة بجميع التجهيزات بسعة 100سرير رقود وأربع غرف عناية مركزة ومختبرات فحص وجميع اللوازم، إلى جانب مشروع توفير معدات السلامة المهنية للطواقم الطبية العاملة في 12 مركز صحي ويتبع المؤسسة عدد من المشاريع والبرامج، وتشمل:

- **مركز بازرعة لتعزيز صحة الطفل وتنمية المجتمع:** يقدم المركز خدمة تخصصية لتعزيز صحة الطفل من خلال التشخيص والمعاينات برسوم رمزية وكذلك صيدلية تعاونية توفر الأدوية بأسعار أقل من الصيدليات التجارية، وكذلك يقدم خدمة التوعية والإرشاد الأسري والدعم النفسي ويستفيد منه حوالي 4,000حالة سنوياً.
- **مشروع المخيمات الجراحية الطبية:** في مجالات مختلفة أبرزها عمليات العيون وإزالة المياه البيضاء في المناطق النائية بحوالي 250عملية جراحية سنوياً.
- **مشروع حياة لمساعدة المرضى الفقراء:** يقدم المشروع دعم ومساندة للمرضى الفقراء لتلقي العلاج سواء في الداخل أو الخارج من خلال مساهمات وكفالات يستفيد منها سنوياً حوالي 2500 مريض.

البرامج التعليمية وبناء القدرات: تخصص المؤسسة خلال العام سلسلة من البرامج والمشاريع في مجال الرعاية التعليمية وبناء القدرات والتي تقدر بنحو 25% من إجمالي الإنفاق السنوي للمؤسسة وتأتي في المرتبة الثالثة ومن أبرز برامج ومشاريع المجال:

- **برنامج بادر للمنح الدراسية الداخلية:** سيب
- **برنامج تطوير التعليم الأساسي والثانوي:** يشمل مشروع تحسين البيئة المدرسية في بعض مدارس التعليم الأساسي والثانوي من خلال توفير أنظمة الطاقة البديلة، المعامل والمختبرات والأثاث وغيرها
- **برنامج دعم مبادرات بناء القدرات:** يساهم في دعم المبادرات المجتمعية الهادفة إلى تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني.
- **مشروع التحول والانتقال إلى نظام تعليمي نموذجي:** تعمل المؤسسة على تطبيق برنامج التحول والانتقال إلى نظام تعليم نموذجي في مدرسة بازرعة كأول نموذج لمدرسة حكومية نموذجية في التعليم الأساسي كمشروع تجريبي قابل للتوسع والانتقال إلى مدارس أخرى

مشاريع البنية التحتية: تساهم المؤسسة في دعم البنية التحتية للمناطق النائية في مشاريع المياه وبناء وصيانة المساجد والتي تقدر بنحو 10% من إجمالي الإنفاق السنوي للمؤسسة

دراسة حالة 4: مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية مؤسسة يمنية غير ربحية تابعة لمجموعة شركات العالمية تمارس نشاطها تأسست عام 2008 وتهتم بدعم مسارات التنمية المستدامة والشاملة من خلال تنفيذ برامج تنموية تستهدف شرائح متعددة في المجتمع مع التركيز على فئة الشباب من الجنسين، وتعمل بشكل أساسي في مجالات التعليم وبناء القدرات; بهدف الارتقاء بمستوى التعليم ونشر ثقافة وأهمية التعلم في المجتمعات المحرومة، وتنفذ المؤسسة تدخلاتنا في تحسين سبل العيش في المناطق الريفية القبلية وتشارك بمساعي حثيثة مع مختلف الشركاء في مواجهة الأزمة الإنسانية من خلال العمل في مجال الاستجابة الإنسانية الطارئة.
تمارس المؤسسة انشطتها لتحقيق الأهداف التالية:

1) تحفيز الشباب على الاستثمار الأمثل للوقت لتقوية رصيدهم المعرفي مختلف العلوم

2) دعم الحملة الوطنية للقضاء على الأمية من خلال تشجيع الفتيات والأمهات اللاتي لم تتح لهن فرصة الدراسة المنتظمة منذ الصغر.
3) انشاء المراكز والمعاهد المتخصصة لتنمية قدرات الشباب
4) توفير خدمات التوجيه والإرشاد للشباب في جميع النواحي الإدارية والفنية والسياحية وكافة الأنشطة
5) التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والسعي لتنسيق الجهود المبذولة بما يخدم وينمي قدرات الشباب.
6) تقديم المساعدات العينية والنقدية للأسر المحتاجة.
7) المساهمة في دعم وتمويل مشاريع التنمية الاجتماعية.

مركز الخير للتدريب والتنمية الاجتماعية

يعد مركز مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية أحد المراكز التدريبية المعتمدة من وزارة التعليم الفني والمهني حيث تم افتتاحه في 2014 م وهو مركز رائد في مجال التدريب في مختلف التخصصات التي تهدف الى بناء القدرات لكافة فئات المجتمع والشركات والمؤسسات وفق خطة تدريبية محكمة ودقيقة ويقدم خدمات متميزة عن بقية المراكز في تدريب حديثي التخرج في مختلف التخصصات عن طريق التلمذة المهنية.

برامج مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

التعليم: وفي إطار أهداف الألفية الثمان، نفذت مؤسسة الخير العديد من التدخلات الهادفة إلى دعم العملية التعليمية في كافة مراحلها معطية الأولوية للمجتمعات الأكثر حاجة خصوصا في الأرياف والفئات المهمشة والأيتام وبما يتلاءم مع الجهود الوطنية والدولية الساعية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويتضمن البرنامج تدخلات فرعية في دعم التعليم العام، دعم التعليم الفني والجامعي والدعم الثقافي والتمكين الاقتصادي.

في إطار دعم التعليم في المناطق النائية في عام 2022م قامت المؤسسة بتمويل وتنفيذ بناء مدرسة الخير في قرية الهيجة بمديرية المصلوب بتكلفه قدرها ($442,776)

- تمويل عمل دراسة الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية خلال القرن العشرين مستهدفاً قطاع الثقافة والتراث المحلي

دعم تعليم الايتام وبلغ اجمالي المستفيدين 924 يتيم ويتيمة خلال الفترة 2013 – 2020 في مدينة تعز

- دعم تعليم المهمشين وبلغ اجمالي المستفيدين 596 طالب وطالبة خلال الفترة 2013 – 2020 في مدينة تعز
- ترميم وتأثيث أربع مدارس وبناء فصول دراسية خلال الفترة 2010 – 2020م في صنعاء وتعز.

حالة المشروع :مستمر.

- تقديم المنح التعليمية لعدد 564 طالب وطالبة من خريجي الثانوية العامة في فترة بين 2010 – 2020 في اليمن.
- تقديم منح الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) محليًا وخارجيًا وبلغ عدد المستفيدين 21 طالبة وطالبة خلال الفترة...
- تنمية مهارات 578 طالب وطالبة بين فتره 2008 الى 2020 في مدينة تعز.
- دعم وزارة التربية والتعليم بعدد 500000 كمامة طبية ومعدات التصحيح التلقائي والمساهمة في إتمام عملية الاختبارات...
- تقديم الأجهزة التعليمية، والمنح الدراسية لعدد 27 طالب وطالبة من أبناء الأسر اليمنية في ماليزيا من العام 2020م
- توزيع 480 الحقائب المدرسية لعدد 480 طالب وطالبة في محافظتي تعز والجوف في عام 2019م.

الاستجابة الطارئة

قدمت المؤسسة من خلال برنامج الاستجابة الطارئة عدد من التدخلات في المياه والاصحاح البيئي والمساعدات الغذائية الطارئة.

ويتضمن البرنامج تدخلات فرعية في المياه والإصحاح البيئي وتقديم المساعدات الغذائية الطارئة، ومنها بناء خزانات مياه، وتوزيع سلل غذائية، والمساهمة في مشاريع الطرق

تحسين سبل العيش وتساهم مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية عبر برنامج تعزيز سبل العيش في تنفيذ المشاريع الهادفة الى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمساهمة في تخفيف مستوى الفقر وآثاره والحد من الضعف في المجتمعات المتضررة وتحسين الوصول الى الخدمات الأساسية.

ويتضمن البرنامج تدخلات فرعية في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية والشباب، دعم الخدمات الصحية، دعم الرعاية الاجتماعية، دعم المبادرات المجتمعية والجمعيات الناشئة، ودعم البنية التحتية وإعادة الإعمار. وتتضمن تمويل وزراعة شتلات بن، وتمويل مشروع تموين دوائي لدعم المرضى النفسيين، وتأهيل مستشفى شهيد العلم في تعز، وغير ذلك

اما عن نوعية البرامج التي تنفذها الشركات العائلية الكبيرة والجمعيات التابعة لها فهي تتنوع ما بين برامج تنموية استراتيجية ذات رؤية تنموية تمكينيه، وبرامج إغاثية. بينما جزء كبير من برامج شركات الاتصالات والبنوك المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية يطغى عليها صفة الاحتفالات الخيرية والتكريمية وحفلات التخرج والمهرجانات ودعم الأنشطة الرياضية للطلاب. وتنفذ بطريقة بعيدة عن قيم ومردود المسؤولية الاجتماعية. على سبيل المثال، في الدراسة المشار إليها سابقا حول برامج المسؤولية الاجتماعية التي تنفذها البنوك. من وجهة نظر عينة من موظفي العلاقات العامة بالبوك اليمنية، يتضح من النتائج أن أغلبية المستجوبين، يعتبرون أن برامج المسؤولية الاجتماعية مجرد إهدار لأموال البنك، بنسبة **76.8** في المئة، ويعتقد 74.4 في المئة من العينة، أن هذه البرامج لا تحقق أي فائدة، وأنها مجرد مجاملات لكسب رضا أطراف أخرى، ويقول ما يقارب **68** في المئة من ممارسي العلاقات العامة في البنوك، تمارس على البنك ضغوط لتنفيذ برامج مسئولية اجتماعية ليس لها ارتباط بعمل البنك.[50]

[50] مطهر علي عقيدة، وإبراهيم محمد الأكوع، مرجع سابق

جوائز عالمية لشركات يمنية

أفضل صاحب عمل في الشرق الأوسط/ مجموعة شركات هائل سعيد انعم

حصلت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه على لقب أفضل مكان للعمل في الشرق الأوسط للعام 2023 من مؤسسة **Top Employers** وهي هيئة عالمية عالية المستوى متخصصة في تقييم بيئة العمل. يأتي هذا الاعتراف، تأكيدا على نهج المجموعة في تحقيق رفاهية موظفيها وإسعادهم

جائزة اسلو للأعمال من أجل السلام / مجموعة العالمية

لفتت انشطة مؤسسة الخير التنموية التابعة لشركة العالمية انتباه الخارج وحازت على اعجاب ودعم منظمات دولية تنموية رفيعة، مما جعلها تترشح من خلال رئيس مجلس امنائها لجائزة اسلو للأعمال من اجل السلام في عام 2013، مع استضافته في مؤسسة مبادرة كلينتون لمشاركة المدعوين إسهاماته في تعليم المهمشين تقديرا منها لدوره في التنمية الاجتماعية، التي تؤدي في نهاية المطاف إلى استتباب الأمان والسلم الاجتماعي

وبالطبع ازداد تشاط الشركات في الجانب الخيري والإغاثي اثناء الحرب، مما يجعل الفئات الفقيرة المستهدفة بشكل رئيسي. ويعتبر التعليم مجال تركيز رئيسي بالنسبة للمؤسسات الخيرية التنموية للقطاع الخاص، من خلال توفير عدد من المنح الدراسية كل عام في التعليم الجامعي والعالي داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى دعم تشييد المدارس والكليات الجامعية وتقديم تجهيزات.

3- إنشاء ودعم منظمات المجتمع المدني

يعتبر دعم القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدني جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية، وقد قام القطاع الخاص بإنشاء ودعم مجموعة من منظمات المجتمع المدني والكتل المتخصصة في مجالات معينة، كالصحة والتغذية ومن أبرزها: المؤسسة الوطنية لأمراض السرطان، وبنك الدواء، وبنك الطعام وغيرها وتتميز هذه المؤسسات بأنها تستهدف الفئات الهشة والضعيفة، وتشكل كتلا مجمعة يقوم بتمويلها شركات القطاع الخاص بكل انواعها الكبيرة والمتوسط والصغيرة. ويمكن للمواطنين العاديين التبرع لهذه المؤسسات كل بحسب قدرته، كعمل خيري. حيث يتبرع المواطنين لمؤسسة السرطان مثلا من خلال صناديق موزعة على نطاق واسع في المؤسسات والمحلات. وكانت هذه الصناديق تشاهد قبل الحرب وهي تملأ، ولكن خلال فترة الحرب قل تبرع المواطنين وتلاشت هذه الصناديق من المحلات.

قام القطاع الخاص بإنشاء بعض المؤسسات مثل بنك الطعام وبنك الدواء في إطار الاستجابة الإنسانية، لتقديم المساعدات الطارئة. لكن هذه المؤسسات بدأت تتوسع في انشطتها و لديها خطط استراتيجية للانتقال إلى مشاريع تنموية مستدامة، ويبدو أن هذه المنظمات المدنية التي أنشأها القطاع الخاص كأذرع لممارسة المسؤولية الاجتماعية، واجهت مضايقات من سلطات الأمر الواقع، مما أضطر الاتحاد العام للغرف التجارية بإصدار بيان، حيث أكد الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية والغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة أن بنك الطعام اليمني YFB وبنك الدواء اليمنيYMB ومؤسسة السجين الوطنية والمؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان هي مؤسسات وطنية أنشأها القطاع الخاص اليمني وهي تابعة له وتشرف عليها قيادة الغرفة ورجال الأعمال من جميع المحافظات .ونوه الاتحاد العام والغرفة، في بيان صحفي، أن هذه المؤسسات أنشئت برعاية ودعم القطاع الخاص اليمني لخدمة المجتمع والشعب اليمني وتلبية احتياجاته الملحة في مجال مكافحة الجوع ونقص الدواء والأمراض المستعصية ومتابعة قضايا المعسرين وتفريج كربتهم .وقال بيان الاتحاد وغرفة الأمانة إن هذه المؤسسات تقوم بعمل تنموي وطني كبير ورائد لخدمة المجتمع اليمني وتعكس المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والخدمية ورجال المال والأعمال بشفافية وصدق ونزاهة وفق أحدث نظم الجودة واللوائح العالمية في هذا الشأن .وبين الاتحاد

العام والغرفة أن هذه المؤسسات ليست وليدة اللحظة، بل لها جذور راسخة في العمل والنشاط الخيري والإنساني والإغاثي وأثبتت في هذه الظروف بالذات قدرتها على التدخل والمشاركة والنشاط الجاد والفعال في كافة المحافظات بفضل دعم ورعاية القطاع الخاص لها وثقته فيها .وأوضح الاتحاد والغرفة أن هذه المؤسسات حاصلة على التراخيص الرسمية من الجهات المختصة المعنية بالعمل الاجتماعي والإنساني وهي حريصة على الشراكة الكاملة مع كافة الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ومستمرة في القيام بواجبها ودورها لتحقيق أهدافها في كافة الظروف .وناشد الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية والغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة قيادة الدولة وجميع الجهات الحكومية مساندة هذه المؤسسات وتقديم الدعم والعون المعنوي اللازم لها لتقوم بدورها الإنساني والتنموي كما يجب، وتنوه بأن إيقافها أو أي جزء من أنشطتها سيعكس صورة سلبية عن إدارة وتنسيق العمل والنشاط الإنساني في بلادنا لدى المجتمع الدولي ومنظماته الشريكة لليمن في العمل الإنساني والإغاثي، كما أنه سيؤدي للتقليل من دور ونشاط قيادة القطاع الخاص ومسئوليته الاجتماعية في هذه الظروف الحرجة والعصيبة والمفترض فيها تكاتف الجهود والشراكة لتنفيذ سلسلة من النشاطات والبرامج والمشاريع الوطنية للاحتراز والوقاية من دخول فيروس كوفيد 19 لبلادنا الحبيبة وسبل مكافحته.

دراسة حالة 5: بنك الدواء اليمني

بنك الدواء اليمني هو مؤسسة خيرية غير ربحية، متخصصة بالخدمات الصحية والدوائية في اليمن، تأسست في أمانة العاصمة عام 2018م تهدف إلى تقديم الخدمات الصحية والدوائية الضرورية الطارئة والسريعة للفئات الفقيرة والأشد ضعفاً، وتضمن وصولهم إلى تلك الخدمات بأمان وكرامة، كما يسهم البنك بفعالية في بناء نظام صحي ودوائي مؤهل وقادر على القيام بواجباته المنوطة به تجاه المجتمع، من خلال تحفيز طاقات الخير والتكافل وتنسيق الجهود بين قطاعات العمل الحكومي والخاص وشركاء العمل الإنساني من منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية.

يعمل بنك الدواء اليمني على ست برامج هي:

1. التموين الدوائي من البرامج الفاعلة في البنك، يقوم بحشد الدعم الدوائي من شركات ومصانع الأدوية في الداخل والخارج وكذا من المنظمات الصحية والدولية المهتمة بقضايا الصحة، وصرف تلك الأدوية للمرضى المحتاجين عبر مجموعة من المشاريع المتخصصة وفقاً لمعايير وضوابط
2. الخدمات الطبية
3. المياه والإصحاح البيئي والنظافة
4. التغذية
5. التوعية والتثقيف
6. بناء القدرات

دراسة حالة 6: بنك الطعام

مع تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن، شعر القطاع الخاص ممثلاً بالغرفة الصناعية والتجارية بأمانة العاصمة واتحاد الغرف التجارية بالمسؤولية الملقاة على عاتقه؛ فقام مجموعة من رجال وسيدات الأعمال، وشخصيات أكاديمية واجتماعية وشبابية بإنشاء مؤسسة تنموية غير ربحية هدفها القضاء على الجوع باسم "بنك الطعام اليمني"، تحاكي فكرة بنوك الطعام في دول العالم، وتطويرها وتكييفها بما يتناسب مع المجتمع اليمني، وتطبيقها بطريقة احترافية من خلال تبني إدارة وتنفيذ المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص، والتنسيق مع شركاء العمل الإنساني.

تم تأسيس البنك عام 2017م، ويعمل على محاربة الجوع من خلال تخليـــق عوامل ومتطلبات تحقيـــق الأمن الغذائي المستدام، وتنظيم العمل الإنساني بما يرفع من كفاءته وفاعليته من خلال منظومة برامج ومشاريـــع وأنشطة عديدة. يتكون البنك من قطاعين :

- قطاع الاستجابة الطارئة
- قطاع الأمن الغذائي الاستراتيجي
- قطاع الدراسات والبحوث والدراسات

يركز البنك جزءاً كبيراً من جهوده نحو قطاع الأمن الغذائي الاستراتيجي وسبل العيش، من خلال تبني برامج ومشاريع تعتمد على الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، وخلق حلول مستدامة تضمن حصول المجتمعات المحلية على مصادر للغذاء الآمن والمستدام. ويعمل برنامج الأمن الغذائي الاستراتيجي على تلبية الاحتياجات الغذائية وتأمين فرص العمل من خلال دعم مشاريع الزراعة والثروة الحيوانية والمشاريع الإنتاجية لأجل المساهمة في تحقيق النظم الغذائية المستدامة ولخلق قيمة مضافة من خلال استغلال الموارد المتاحة وتنميتها. يعمل في البنك 250 متطوعا وعدد المستفيدين 867000 نفذ 19 مشروع

دراسة حالة 7: المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان

تأسست المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان في 2003/3/19م ومؤسسة مجتمع مدني خيرية غير ربحية. أشترك في تأسيسها رجال مال وأعمال وأطباء وناشطين، وتهدف إلى مكافحة مرض السرطان ورعاية المصابين به صحيا واجتماعيا ونفسيا في اليمن.

وهي أول مؤسسة تعمل على مكافحة السرطان في اليمن، وتعد الإطار المجتمعي الأكبر للجهود التطوعية الرامية لمكافحة السرطان، وقد حصلت المؤسسة على شهادة الجودة العالمية الآيزو كأول مؤسسة مجتمع مدني تحصل عليها في اليمن.

وتعتبر المؤسسة رافدا ومكملا لما تقوم به الحكومة ممثلة بوزارة الصحة العامة والسكان عبر المركز الوطني لعلاج الأورام. ومنذ تأسيسها تعمل المؤسسة على خدمة ما يقارب (15000) خمسة عشر ألف مريض سرطان سنويا.[51]

من اهم المجالات التي نعمل عليها المؤسسة:

- خدمات الكشف المبكر عن سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم
- الرعاية الاجتماعية: تشمل الأمن الغذائي، المأوى، الحماية، التعليم والتأهيل، التمكين الاقتصادي، الدعم النفسي، الأعضاء التعويضية.
- الخدمات الصحية: تشمل التشخيص والعلاج وتقديم الدواء للمرضى
- إنشاء الوحدات والمراكز المتخصصة لعلاج السرطان، حيث يتبع فروع المؤسسة مراكز او وحدات لعلاج الأورام
- التوعية والإعلام

المركز الرئيسي للمؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان في صنعاء، ولها ستة فروع في: صعده وإب وعدن وتعز والحديدة

[51] ويكيبيديا

القسم الرابع: نطاق ومجالات تنفيذ المسؤولية الاجتماعية

وتشمل الاقتصاد، التأثير في السياسات العامة والدعوة، الأمن والقضاء، التعليم، البيئة، الصحة والغذاء، تحسين سبل العيش.

4.1. الخبرة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات

عبرت غالبية الشركات المبحوثة عن قيامها بمبادرات للمسئولية الاجتماعية في اليمن منذ عام 2015 بنسبة 66.67 في المئة، في مقابل 33.33 في المئة من الشركات اجابت بأنها لم تقم بأي مبادرات تخص المسؤولية الاجتماعية.

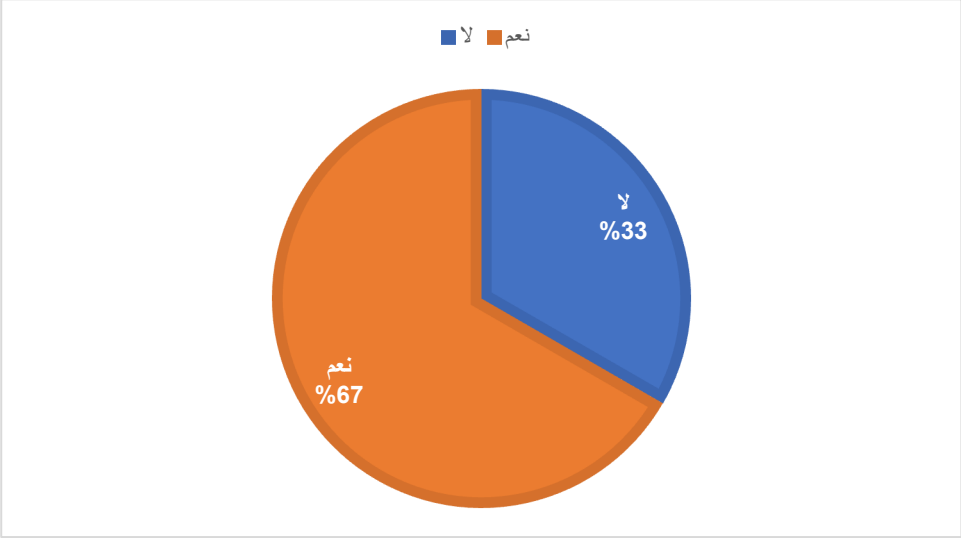

الشكل رقم 2 نسبة الشركات التي تنفذ مبادرات مسئولية مجتمعية

ويتضح من الشكل رقم3 أن النسبة الأكبر من الشركات التي قامت بمبادرات للمسئولية الاجتماعية، هي شركات كبيرة، بنسبة تصل إلى 45.0 في المئة، يليها الشركات الصغيرة، بنسبة 35 في المئة، ثم مؤسسات الأعمال المتوسطة بنسبة 20 في المئة

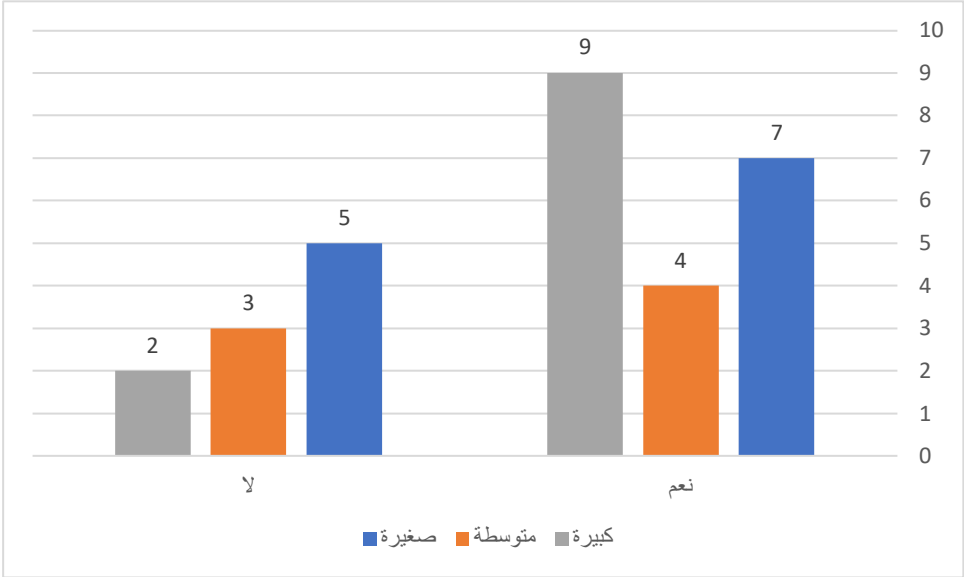

الشكل رقم 3 هل قامت شركتك بأي مبادرات للمسؤولية الاجتماعية منذ عام 2015

كما بين الشكل "4" وجود تباين بين مؤسسات الأعمال في مبادرات المسؤولية الاجتماعية بحسب نوع نشاط المؤسسة، حيث تأتي شركات الخدمات العامة في الترتيب الأول في إقامة مبادرات المسؤولية الاجتماعية، بنسبة تصل إلى 40 في المئة، يليها المؤسسات المالية/ البنوك بنسبة25 في المئة، وفي الترتيب الثالث

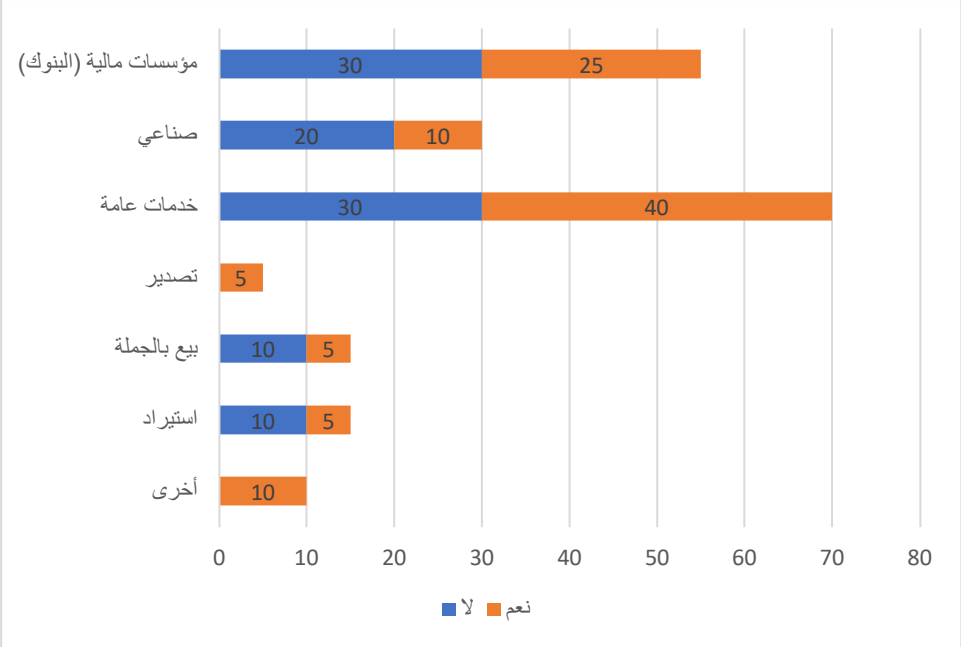

الشكل رقم 4 الشركات التي تقوم بعمل مبادرات بحسب نشاط الشركة

وتكشف نتائج الدراسة أن اغلب الشركات التي قامت بمبادرات تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، وهي 19 شركة، خبرتها محدودة، فمن بينها 7 شركات، تشكل 23.33 في المئة من اجمالي افراد العينة نفذت مبادرات في مجال المسؤولية الاجتماعية في فترة تتراوح ما بين 5- إلى 10 سنوات، ونفس العدد والنسبة نفذ ت مبادرات في فترة تتراوح ما بين 1 إلى 4 سنوات، بينما 10 في المئة من افراد العينة لها أكثر من 15 سنة تقدم مبادرات، و6.67 في المئة حددت سنوات قيامها بمبادرات من 11- 15 سنة.

عدد السنوات	العدد	النسبة
من 5 إلى 10 سنوات	7	23
من 1 إلى 4 سنوات	7	23
أكثر من 15 سنة	3	10
من 11 إلى 15 سنة	2	7

جدول رقم 3 سنوات الخبرة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات

4.2. نطاق وتركيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الفئات المستهدفة

فيما يتعلق بالمجموعات أو الفئات الاجتماعية التي استفادت من مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، اشارت الشركات إلى سبع مجموعات رئيسية، وهي الفئات الهشة والمتضررة من التراع القائم. كل منظمات الأعمال التي تقوم بمبادرات [19منظمة اعمال] تمثل نسبة 63.33 من اجمالي عدد افراد العينة تستهدف النساء في المرتبة الأولى، ثم الرجال والشباب، وافاد 9 مؤسسات [30 في المئة] باستهداف ذوي الاحتياجات الخاصة، بينما يستفيد النازحون والأطفال من مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها 8 شركات، ويعتبر المهمشون من المجموعات المستهدفة من قبل5 شركات.

الفئات المستهدفة	العدد	النسبة
نساء	19	63
رجال	16	53
شباب	15	50
ذوي احتياجات الخاصة	9	30
النازحون	8	27
أطفال	8	27
المهمشين	5	17
أخرى	2	7

جدول رقم 4 الفئات المستهدفة

النطاق الجغرافي لتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية

اما بالنسبة للنطاق الجغرافي لتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، فيتم تنفيذ المبادرات في المناطق التي غالبا ما يكون للشركات مقرات وفروع فيها، بالطبع تستفيد محافظة تعز من كل المبادرات التي تنفذها الشركات العاملة فيها، وأكثر من نصف الشركات المعنية [12 من 19 شركة]، تقوم بتنفيذ مبادرات في محافظة صنعا، يليها امانة العاصمة بحسب إفادة 8 شركات، وحوالي ثلث الشركات نفذت مبادرات في كل من محافظات الحديدة، عدن، وإب. و4 شركات في حجة وذمار وحضرموت، وهناك 3 شركات في مارب وسجلت مبادرات لشركتين في كل من المحويت وحجة، وشركة واحدة في بقية المحافظات اليمنية.

المحافظات التي تم فيها التنفيذ	العدد	النسبة
تعز	18	60
صنعاء	12	40
امانة العاصمة	8	27
الحديدة	7	23
عدن	6	20
اب	6	20
حجة	4	13
ذمار	4	13

المحافظات التي تم فيها التنفيذ	العدد	النسبة
حضرموت	4	13
مأرب	3	10
الجوف	2	7
المحويت	2	7
البيضاء	1	3
لحج	1	3
المهرة	1	3
صعده	1	3
عمران	1	3
ابين	1	3
الضالع	1	3
شبوة	1	3

جدول رقم 5 النطاق الجغرافي لتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات

مجالات تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في اليمن:

دور القطاع الخاص في الأزمة الإنسانية

اعترف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام 2017م: بأنه لا يمكن تماما للمساعدات الإنسانية تعويض غياب المؤسسات العامة، فإنها لا يمكنها أيضاً أن تحل محل الواردات التجارية وعمل الأسواق المحلية لتلبية الغالبية العظمى من احتياجات اليمنيين للبقاء على قيد الحياة، ويشير التقرير كيف أن القطاع الخاص أوقف تآكل الخدمات فعقب انخفاض إنتاج الكهرباء في القطاع العام إلى ما يقرب الصفر في معظم أنحاء البلد، سهلت الأعمال التجارية عملية انتقال سريعة وواسعة نحو الطاقة الشمسية بالنسبة للكثير من الأسر في العديد من المناطق، مع توفير الوصول إلى المولدات والمعدات وقطع الغيار الصناعية والخبرات للإبقاء على مختلف شبكات المياه ومرافق الرعاية الصحية في المدن اليمنية الرئيسية، وخاصة صنعاء والحديدة وتعز، كما ظلت العديد من المرافق الطبية الخاصة مفتوحة –غالباً لتقديم خدماتها للأشخاص غير القادرين على الدفع – في المناطق التي شهدت إغلاق العيادات العامة، هذا بينما سهلت الشركات اليمنية تدفق الإمدادات الطبية إلى الصيدليات والمرافق العامة والخاصة والإنسانية في جميع أنحاء البلاد.

في استبيان أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آب/ أغسطس 2017 ضم 53 ممثلًا لمؤسسات القطاع الخاص –الصغيرة والمتوسطة والكبيرة– في اليمن في جميع القطاعات الصناعية، أفاد أن أربعًا من بين كل خمس من هذه المنظمات تساعد الأشخاص المتضررين من النزاع. كما ذكرت هذه المؤسسات أن أهم أشكال المساعدة التي تقدمها تشمل الخدمات المالية والغذائية والصحية.

في استبيان آخر أجراه مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، افاد جميع المشاركين انهم يساهمون في التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية. تراوحت هذه المساهمات بين التوزيعات النقدية، وإعداد سلال الأغذية وتوزيعها، وصولاً إلى توريد المستلزمات الطبية للمصابين بالكوليرا. وعلى الرغم من محدودية الطلب في السوق على سلعهم،

فإن جميع أصحاب الأعمال قالوا إنهم احتفظوا بأغلبية القوى العاملة –ولو من خلال استراتيجيات تكيف سلبية، كخفض الرواتب والاستحقاقات، وأيضاً تقليل ساعات العمل– كجزء من إجمالي جهودهم للتخفيف من حدة الأزمة.

1. المشاريع الخيرية والمساعدات الطارئة:

اشارت 16 شركة ومؤسسة بانها تتبنى مشاريع خيرية ومساعدات طارئة، ويأتي توزيع السلال الغذائية في مقدمة المشاريع الخيرية والطارئة لمؤسسات الأعمال، بحسب تصريح 13 مؤسسة تمثل 43.33 في المئة من المؤسسات المشمولة بالمسح، وتقدم 30 في المئة من الشركات تبرعات عينية لدعم القضايا الاجتماعية، ثم توفير الرعاية الصحية والمساعدات الطبية، حيث يدخل ضمن المساعدات التي تقدمها 7 مؤسسات بنسبة 23.33 في المئة. وتقدم 6 مؤسسات [20 في المئة]، مساعدات في مجال المأوى والإسكان وكذلك نفس العدد والنسبة من الشركات تقدم مساعدات في مجال توفير المياه والصرف الصحي.

المشاريع الخيرية والمساعدات الطارئة	العدد	النسبة
توزيع السلال الغذائية	13	43
التبرعات العينية لدعم القضايا الاجتماعية	9	30
توفير الرعاية الصحية والمساعدات الطبية	7	23
توزيع مساعدات المأوى والإسكان	6	20
توفير مساعدين للمياه والصرف الصحي	6	20

جدول رقم 6 مساهمة الشركات في المشاريع الخيرية

في مجال الغذاء، مع تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن، قام القطاع الخاص ممثلا بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة واتحاد الغرف التجارية ومجموعة من رجال وسيدات الأعمال بإنشاء "بنك الطعام اليمني" في عام 2017. يركز البنك جزءاً كبيراً من جهوده نحو قطاع الأمن الغذائي الاستراتيجي وسبل العيش، من خلال تبني برامج ومشاريع تعتمد على الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، وخلق حلول مستدامة تضمن حصول المجتمعات المحلية على مصادر للغذاء الآمن والمستدام. ويعمل برنامج الأمن الغذائي الاستراتيجي على تلبية الاحتياجات الغذائية وتأمين فرص العمل من خلال دعم مشاريع الزراعة والثروة الحيوانية والمشاريع الإنتاجية لأجل المساهمة في تحقيق النظم الغذائية المستدامة ولخلق قيمة مضافة من خلال استغلال الموارد المتاحة وتنميتها.[52]

إلى جانب بنك الطعام قام القطاع الخاص بإنشاء مطابخ وافران مجتمعية في العديد من المناطق المتضررة، بالإضافة إلى توزيع السلال الغذائية.

وأطلقت مجموعة شركات هائل سعيد اتعم وشركاه، بالشراكة مع شركة تترابك المصنعة للتعبئة والتغليف، مبادرة الحليب المدرسي في اليمن، والتي تم الإعلان عنها في مايو ٢٠٢٣ في ورشة عمل مشتركة حول الأمن الغذائي استضافتها مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (**IFPRI**)، بعنوان "إعادة التفكير في الاستجابات لأزمة الغذاء: قوة الشراكة لبناء نظم غذائية قادرة على الصمود في اليمن". تأتي المبادرة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم اليمنية وبرنامج الأغذية العالمي للمساعدة في مواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذية التي تواجه الشباب في اليمن. ستوفر المبادرة التجريبية، التي بدأت في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٣، الحليب المدعم لـــ ١٠.٠٠٠ طفل في اليمن مرة واحدة يومياً خلال أيام الدراسة، سعياً إلى تحسين تغذية وصحة التلاميذ مع تحفيز الالتحاق بالمدارس. وسيستهدف المشروع التجريبي ما يقدر بنحو ٤٠ مدرسة في محافظة تعز.

[52] https://www.yemenfoodbank.org

وفي إطار المبادرة ستقوم مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه بإنتاج حليب الهنا المعقم في منشآتها المحلية والمدعم بالمغذيات الدقيقة والفيتامينات بناءً على بيانات نقص التغذية المحلية فيما ستورد تتراباك عبوات **Tetra Brik Aseptic® 125** ، بما يضمن بقاء المنتج طازجًا لمدة تصل إلى ١٢ شهرًا، وبالتالي زيادة فترة التوزيع إلى أقصى حد. ونتيجة لذلك، سيتم تقليل تأثير تحديات النقل الشائعة في اليمن بسبب البنية التحتية المتضررة.

ومن جانبه سيقوم برنامج التنمية الإنسانية التابع لمجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه بإدارة توزيع الحليب على المدارس والتنسيق مع السلطات المعنية، بما في ذلك وزارة التربية والتعليم ومجموعة التغذية التابعة للأمم المتحدة، والتي تديرها اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي كما سينسق البرنامج مع المدارس بشأن احتياجات التخزين والسلامة الغذائية، وإشراك المجتمعات من خلال حملات التوعية، والإشراف على مراقبة المشروع وتقييمه.

وستعمل مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه، وشركة تتراباك على ضمان حصول الأطفال اليمنيين على تغذية آمنة بالإضافة إلى تحسين سلسلة القيمة الغذائية في اليمن من خلال زيادة الفرص أمام المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لتطوير أعمالهم وكسب الدخل وتحسين سبل عيشهم. حيث ستلعب هذه المبادرة أيضًا في تحسين الدخل وسبل عيش صغار مزارعي الألبان، بما في ذلك المنتجين المحليين في سلسلة التوريد، مع تخفيف سوء التغذية لدى الفئات السكانية الضعيفة.

ستتضمن المرحلة الثانية من هذه المبادرة ابتكار تركيبات مشروبات مغذية ومنتجات الألبان والحبوب بأسعار معقولة لبرامج التغذية المدرسية في جميع أنحاء اليمن.[53]

المساعدات الغذائية والصحية:

قام القطاع الخاص بجهود إغاثية وتنموية تمثلت بتقديم المساعدات من خلال توزيع الغذاء والدواء ــ سواء بصورة مباشرة أو عبر جمعيات ومؤسسات مجتمع مدني، كما ساهم في دعم مستشفيات الغسيل الكلوي ووحدات علاج السرطان وتوفير المشتقات النفطية لبعض المستشفيات ومؤسسة المياه وتقديم التمويل للعديد من الحملات المجتمعية كالنظافة ومواجهة الأمراض كالكوليرا وحمى الضنك فيروس كورونا.

في مجال الصحة والغذاء، هناك عدد من المؤسسات انشئت بدعم ورعاية القطاع الخاص اليمني، لخدمة المجتمع وتلبية احتياجاته الملحة من أبرزها بتك الطعام، وبنك الدواء اليمني **YFB**، والمؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان. هذه المؤسسات وغيرها، بحسب بيان لاتحاد الغرف التجارية الصناعية اليمنية والغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، تابعة للقطاع الخاص وتشرف عليها قيادة الغرفة التجارية ورجال الأعمال من جميع المحافظات.[54]

تعد المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان الإطار المجتمعي الأكبر للجهود التطوعية الرامية لمكافحة السرطان، فهي مؤسسة مجتمع مدني خيرية، تأسست في مارس 2003، أشترك في تأسيسها رجال مال، وأعمال، وأطباء، وناشطين. وتهدف إلى مكافحة مرض السرطان ورعاية المصابين به صحيا واجتماعيا ونفسيا في اليمن. مقرها الرئيسي في امانة العاصمة ولها ستة فروع في: صعده وإب وعدن وتعز والحديدة [مصدر المعلومات موقع المؤسسة]. بالإضافة إلى الخدمات الصحية والعلاج وتقديم الدواء للمرضى، تقدم المؤسسة الرعاية الاجتماعية لمرضى السرطان: تشمل الأمن الغذائي، المأوى، الحماية، التعليم والتأهيل، التمكين الاقتصادي، الدعم النفسي، الأعضاء التعويضية.

[53] مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه وتتراباك تطلقان برنامجًا لدعم التغذية الآمنة في المدارس https://www.prnewswire.com/

[54] https://yemen-yba.com/

وتشكل مؤسسة مكافحة السرطان في محافظة حضرموت تجربة مميزة في المسؤولية الاجتماعية، حيث يدعمها تجار حضرموت لتشكل نافذة امل للمئات من المرضى غير القادرين على مواجهة مرض السرطان. وتتلقى المؤسسة الدعم من القطاع الخاص.

كما يقدم القطاع الخاص خدمات صحية عبر الجمعيات الخيرية التنموية التابعة لبعض الشركات. على سبيل المثال، قدم البرنامج الصحي في المؤسسة الخيرية لمجموعة شركات هائل سعيد انعم المساعدة ل **40471** مريضا، يتم هذا الدعم من خلال دعم المرافق الصحية عن طريق الأدوية والمعدات الطبية والنفقات التشغيلية، حيث انشأت المؤسسة عشرات المراكز الصحية في المناطق الريفية والحضرية في اليمن.

وتقدم مؤسسة بازرعة التنموية الخيرية عدد من الخدمات الصحية، منها مركز بازرعة لتعزيز صحة الطفل وتنمية المجتمع، حيث يقدم المركز خدمات تخصصية لصحة الطفل من خلال التشخيص والمعاينات برسوم رمزية وكذلك صيدلية تعاونية توفر الأدوية بأسعار أقل من الصيدليات التجارية، وكذلك يقدم خدمة التوعية والإرشاد الأسري والدعم النفسي ويستفيد منه حوالي 4,000حالة سنوياً. ويقيم مركز بازرعة مخيمات جراحية طبية، في مجالات مختلفة. كما يقدم مشروع حياة لمساعدة المرضى الفقراء، التابع لمؤسسة بازرعة، دعم ومساندة للمرضى الفقراء لتلقي العلاج سواء في الداخل أو الخارج من خلال مساهمات وكفالات يستفيد منها سنوياً حوالي 2500 مريض..

و تساهم مؤسسة بازرعة في دعم الجهود الحكومية عند مواجهة الأوبئة والكوارث الصحية المهددة للمجتمع مثل اجتياح الكوليرا ودعم تجهيز 5 مراكز صحية بالمعدات والتجهيزات والمحاليل الطبية وغيرها، كذلك دعم الجهود الحكومية في مواجهة كوفيد19 من خلال توفير مراكز عزل صحي علاجي كورونا زودت بجميع التجهيزات بسعة 100سرير رقود وأربع غرف عناية مركزة ومختبرات فحص وجميع اللوازم، إلى جانب مشروع توفير معدات السلامة المهنية للطواقم الطبية العاملة في 12 مركز صحي، بالإضافة إلى مشروع دورات تدريبية للأسر الفقيرة حول صناعة المنظفات والمعقمات، ودعم بعض المبادرات المجتمعية في ذات السياق.

وفي الحديدة قام رجال الأعمال بجهود عديدة في تهامة، لعل أشهرها دعم مستشفيات غسيل الكلى وتوزيع مواد اغاثية وتوزيع مصادر تمويل للدخل لأسر الأكثر احتياجا.

وفي تعز، يقدم القطاع الخاص العون في جوانب مختلفة، أبرزها، دعم قسم الكلى في مستشفى الثورة وإمداد المستشفيات بالمياه ودعم النازحين، حسب تصريح أمين الحيدري الرئيس التنفيذي لائتلاف الإغاثة الإنسانية في تعز "القطاع الخاص في تعز يقدم **90%** من المساعدات الإنسانية".

في مجال الدواء أنشأ القطاع الخاص بنك الدواء اليمني، في عام 2019، كمؤسسة خيرية. تهدف إلى تقديم الخدمات الصحية والدوائية الضرورية الطارئة والسريعة للفئات الفقيرة والأشد ضعفاً، كما يسهم البنك في بناء نظام صحي ودوائي، من خلال تحفيز طاقات الخير والتكافل وتنسيق الجهود بين قطاعات العمل الحكومي والخاص وشركاء العمل الإنساني من منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية. ويشمل عمل البنك عدد من البرامج: التموين الدوائي، الخدمات الطبية، المياه والإصحاح البيئي والنظافة، التغذية، التوعية وبناء القدرات.

2. المشاريع التنموية

وفيما يتصل بمساهمة الشركات في المشاريع التنموية، اشارت الشركات إلى خمس مجالات، يمكن ترتيبها من الأعلى إلى الأدنى حسب إجابات العينة.

- مبادرات التعليم، 8 شركات تمثل نسبة26.67 في المئة من اجمالي الشركات المشمولة بالتقييم، تتبنى مشاريع تنموية تتعلق بالتعليم

- وايضا نفس العدد والنسبة من الشركات تهتم بمشاريع خلق فرص العمل،
- وتقدم سبع شركات [23.33 في المئة] برامج التمكين الاقتصادي،
- وتأتي جهود حماية البيئة وكذلك تطوير البنية التحتية في المرتبة الثالثة، حيث اشار إلى المجالين على حد سواء 16.67 في المئة من اجمالي العينة.

المشاريع التنموية	العدد	النسبة
مبادرات التعلم	8	26.67
مشاريع خلق فرص العمل	8	26.67
برامج التمكين اقتصادي	7	23.33
جهود حماية البيئية	5	16.67
تطوير البنية التحتية	5	16.67

جدول رقم 7 مساهم الشركات في التنمية

مبادرات التعليم:

منذ اندلاع الحرب استفاد عدد محدود من اسهامات القطاع الخاص في تغطية تكاليف التشغيل أو رواتب المعلمين. ومع ذلك فإن التعليم عموما، يظل بعيدا عن أولويات الدولة والمانحين والقطاع الخاص في الوقت الحالي.

وعلى الرغم من الصورة القاتمة، في عام 2019 أسست مجموعة هائل سعيد أنعم التجارية برنامج التنمية الانسانية **HDP** كمؤسسة غير حكومية وغير ربحية والذي بدورها أسست وبالتعاون مع الحكومة اليمنية وتحت اشراف وزارة التربية مشروع المدرسة العربية العالمية الحديثة IMAS والذي يهدف إلى توفير تعليم عالي الجودة ومجاني ومنصف وشامل للأطفال الفقراء المتفوقين في ثلاث محافظات يمنية هي الأشد تأثرا وهي عدن وتعز ومأرب. و سيساهم في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع» كما أن هذا يتماشى مع المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ من INEE تعليم جيد وحديث يواكب متغيرات العصر من اجل تنشئة جيل يستخدم آليات التفكير الناقد والتفكير الإبداعي، بالإضافة الى تمكين الطلبة المستهدفين من المهارات الحياتية والقيادية الاساسية التي تجعل منهم قادة صالحين للمستقبل. وهذا المشروع يدعم إعطاء الأولوية للتعليم العام المأمون والمنصف والجيّد لجميع الأطفال والشباب المتضررين من الأزمات.

يعد مشروع (إيماس) التعليمي الإنساني جزء من الجهود الرامية إلى كبح جماح الكارثة الإنسانية الواقعة في اليمن حاليا من أجل خلق جيل قادر على حل المشاكل وبناء السلام ومنع الصراعات. كما سيتم من خلال هذا البرنامج تأثيث ثلاث مدارس بكافة مستلزمات ومتطلبات التعليم والتعلم عبر الأنترنت، إضافة الى توظيف كادر تعليمي مؤهل ذو مهارات عالية. عدد المستفيدين حاليا من هذا المشروع التعليمي الإنساني 460 طالب وطالبة من الفقراء والنازحين المتفوقين في ثلاث محافظات يمنية هي عدن وتعز ومأرب. كما يخطط برنامج التنمية الانسانية **HDP** خلال عامين (2025) لافتتاح عشر مدارس في عشر مناطق متأثرة بالأزمة ليكون العدد الكلي للمستفيدين 2000 طالب وطالبة من المتأثرين بالحرب والأزمات.

بالإضافة إلى مشروع **IMAS** ساهمت مجموعة هائل سعيد أنعم في بناء وترميم وإعادة تأهيل ما يقارب 1,112 مدرسة ومعهد فني متضرر بالصراع. كما ان المجموعة تساهم في تزويد آلاف الطلبة اليمنيين بالمستلزمات المدرسية من حقائب وزي مدرسي وأدوات صحية في جميع محافظات اليمن.[55]

في إطار هذا البرنامج من عام 2015، قامت مؤسسة هائل سعيد الخيرية بإعادة تأهيل 12 مدرسة في تعز المتضررة من التزاع، بالإضافة إلى توفير الفرص التعليمية، من خلال الدورات التدريبية الصيفية لطلاب المدارس الثانوية ل [**200**] طالب، والتدريب المهني في مدارس محافظة تعز ل [**200**] طالب بالشراكة مع **GIZ**.[56]

كما قدمت شركات اخرى دعما ماليا لمشاريع التعليم، ومن ذلك تبرع مجموعة الحباري ب **80** بالمئة من اجمالي كلفة تشييد قسم الميكانيكا الإلكترونية بجامعة صنعاء.[57]

ونفذت مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية التابعة لشركات العالمية التي اسسها رجل الأعمال علوان الشيباني، العديد من التدخلات الهادفة إلى دعم العملية التعليمية في كافة مراحلها معطية الأولوية للمجتمعات الأكثر حاجة خصوصا في الأرياف والفئات المهمشة والأيتام وبما يتلاءم مع الجهود الوطنية والدولية الساعية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن برنامج التعليم في مؤسسة الخير تدخلات في دعم التعليم العام، دعم التعليم الفني والجامعي والدعم الثقافي والتمكين الاقتصادي.

قامت مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية بترميم وتأثيث أربع مدارس وبناء فصول دراسية في صنعاء وتعز. وبناء مدرسة الخير في قرية الهيجة بمديرية المصلوب بتكلفه قدرها في عام 2022م (442,776$)، وتمويل عمل دراسة الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية خلال القرن العشرين مستهدفاً قطاع الثقافة والتراث المحلي، ودعم تعليم الايتام وبلغ اجمالي المستفيدين 924 يتيما ويتيمة خلال الفترة 2013 – 2020 في مدينة تعز، ودعم تعليم المهمشين وبلغ اجمالي المستفيدين 596 طالب وطالبة خلال الفترة 2013 – 2020 في مدينة تعز. وقدمت المؤسسة منح تعليمية لعدد 564 طالب وطالبة من خريجي الثانوية العامة خلال الفترة 2010 – 2020، بالإضافة إلى منح للدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) محليًا وخارجيًا، لعدد 21 طالبة وطالبة خلال الفترة.

وتنمية مهارات 578 طالب وطالبة بين فتره 2008م الى 2020م في مدينة تعز. ودعمت وزارة التربية والتعليم بعدد 500000 كمامة طبية ومعدات التصحيح التلقائي والمساهمة في إتمام عملية الاختبارات.

وقدمت المؤسسة اجهزة تعليمية ومنح دراسية لعدد 27 طالب وطالبة من أبناء الأسر اليمنية في ماليزيا عام 2020م، وتوزيع 480 حقيبة مدرسية في محافظتي تعز والجوف في عام 2019م.

و تخصص مؤسسة بازرعة الخيرية مجموعة من البرامج والمشاريع مجال الرعاية التعليمية وبناء القدرات والتي تقدر بنحو 25% من إجمالي الإنفاق السنوي للمؤسسة وتأتي في المرتبة الثالثة ومن أبرز برامج ومشاريع المجال: برنامج بادر للمنح الدراسية الداخلية ,برنامج تطوير التعليم الأساسي والثانوي , برنامج دعم مبادرات بناء القدرات، في دعم المبادرات المجتمعية الهادفة إلى تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني.، برنامج رعاية الطالب الجامعي و مشروع تحسين البيئة المدرسية: تعمل المؤسسة على دعم تحسين البيئة المدرسية في بعض مدارس التعليم الأساسي والثانوي من خلال توفير أنظمة الطاقة البديلة، المعامل والمختبرات والأثاث وغيرها. ومشروع التحول والانتقال إلى نظام تعليمي نموذجي: تعمل المؤسسة على تطبيق برنامج التحول والانتقال إلى

[55] شريان الحياة في اليمن: دعم القطاع الخاص للتعليم اثناء الطوارئ والأزمات https://inee.org/

[56] https://www.hsayemen.com

[57] طارق بركات وآخرون، مرجع سابق

نظام تعليم نموذجي في مدرسة بازرعة كأول نموذج لمدرسة حكومية نموذجية في التعليم الأساسي كمشروع تجريبي قابل للتوسع والانتقال إلى مدارس أخرى.

خلق فرص العمل:

يستمر القطاع الخاص-إلى حد ما- في توفير الوظائف والحفاظ على مصدر معيشة الناس من شأنه أن يسهم في الاستقرار المتجدد. وحتى مع استمرار الحرب، فإن القطاع الخاص قد وفر مصادر طاقة بديلة مثل انظمة الطاقة الشمسية، وكذا انظمة ضخ المياه للري بالطاقة الشمسية، وهو ما كان من شأنه ابقاء الباب مفتوحا امام استمرار الانتاج. يضطلع القطاع الخاص ايضا بتوفير انظمة الطاقة الكهربائية للمجتمعات المحلية خصوصا في المناطق الحضرية. من جهتها حرصت بعض الشركات في القطاع الصناعي على دفع نصف مرتبات موظفيها المؤهلين للمحافظة عليهم.[58]

تحسين سبل العيش:

اسهمت مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية عبر برنامج تعزيز سبل العيش في تنفيذ المشاريع الهادفة الى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تخفيف مستوى الفقر وآثاره بين مختلف المجموعات السكانية الفقيرة والحد من الضعف في المجتمعات المتضررة وتحسين الوصول الى الخدمات الأساسية. ويتضمن البرنامج تدخلات فرعية في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية والشباب، دعم الخدمات الصحية، دعم الرعاية الاجتماعية، دعم المبادرات المجتمعية والجمعيات الناشئة، ودعم البنية التحتية وإعادة الإعمار. بما في ذلك تمويل وزراعة شتلات البن في عزلتي بني شيبة الشرق والغرب مديرية الشمايتين محافظة تعز وبلغ عدد المستفيدين 298، وتمويل مشروع التموين الدوائي لدعم المرضى النفسيين مستهدفاً عدد 51 مريضاً خلال العام 2020م في صنعاء وتأهيل مستشفى شهيد العلم في محافظة تعز والمساهمة في تشغيله ودعم رواتب العاملين خلال الفترة 2019 – 2020م، وتأهيل 76 امرأة ريفية في مجال الكوافير في فترة بين 2017 - 2019 في مدينه تعز. توزيع التمر والأضاحي العيدية للأسر الفقيرة سنويا وبلغ عدد المستفيدين 864 اسرة خلال الفترة بين 2010 - 2020.تقديم مكافآت تشجيعية لدعم التعليم والتوعية الصحية في مديرية الشمايتين بمحافظة تعز خلال الفترة بين 2010 – 2020، دعم المبادرات المجتمعية والجمعيات الناشئة وبلغ عدد المستفيدين 57 أمجتمعية وجمعية ناشئة خلال الفترة 2010 - 2020 في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية.

مع تنامي خطر الجائحة العالمية في عام 2020، أُطلقت المبادرة العالمية ضد كوفيد-19 في اليمن في أبريل 2020 في إطار شراكة تجمع بين المؤسسات والأمم المتحدة من أجل دعم المجتمعات والعاملين في مجال الصحة من خلال توجيه المستلزمات الطبية المهمة للبلاد، بالتعاون مع السلطات اليمنية والدولية. قاد المبادرة مجموعة هائل سعيد انعم، ومعها تكتل القطاع الخاص اليمني واتحاد الغرف التجارية والصناعية اليمنية. بالإضافة إلى الأمم المتحدة وترترا باك ويوني ليفر.

في إطار العمل مع الأمم المتحدة ووكالاتها، تَبرَّع شركاء مبادرة **IICY** بالأموال اللازمة لدفع رواتب موظفي الكادر الطبي العاملين في الخطوط الأمامية وتوفير المعدات الطبية الأكثر أهميةً، بما فيها معدات الوقاية الشخصية التي تم توزيعها على المستشفيات والمعامل في شتى أنحاء اليمن.[59]

قام بنك الكريمي الإسلامي للتمويل الأصغر بدعم الاستجابة لوباء كورونا في اليمن، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ووزارة الصحة العامة. سعى الشركاء إلى تعزيز النظم الصحية للاستجابة لتفشي الفيروس، من خلال دعم الجهود الوطنية لاحتواء الانتشار وإرساء الأساس للتعافي والقدرة على الصمود ضد الصدمات المستقبلية. تعهد بنك الكريمي بمبلغ 600 ألف دولار أمريكي لإطلاق مبادرات في عدن والحديدة وصنعاء وتعز مع إعطاء الأولوية على وجه التحديد لـــ:

[58] طارق بركات وآخرون، دور القطاع الخاص في بناء السلام في اليمن، كاربو 2019

[59] https://www.hsayemen.com

تحسين إدارة نفايات الرعاية الصحية، وتوفير معدات الحماية الشخصية.(**PPEs**) ، ونقل عينات الاختبار وتتبعها، وبدل المخاطر للعاملين في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية.

3. التعاون ودعم الشراكات

تتخذ الشراكة والتعاون بين منظمات الأعمال والأطراف الأخرى فيما يخص اداء المسؤولية الاجتماعية اربعة اشكال:

- يأتي في المرتبة الأولى تقديم التبرعات المالية للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، بحسب إجابة 33.33 في المئة من اجمالي عدد الشركات المشمولة بالتقييم
- يليه المبادرات التعاونية مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة بنسبة 23.33 في المئة من الشركات المبحوثة،
- وقليل من الشركات بنسبة 13.33 في المئة تساهم في البرامج الحكومية
- واخيرا تعمل بعض الشركات لا تتجاوز نسبتها [10 في المئة] من خلال التنفيذ المشترك لمشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات.

التعاون ودعم الشراكات	العدد	النسبة
التبرعات المالية للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية	10	33.33
المبادرات التعاونية مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة	7	23.33
المساهمات في البرامج الحكومية	4	13.33
التنفيذ المشترك لمشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات	3	10

جدول رقم 8 نوع الشراكات والتعاون

5. جهود بناء السلام

اما بالنسبة لمساهمة الشركات ومؤسسات الأعمال في بناء السلام، فقد كشفت نتائج المسح أن مساهمة الشركات في مبادرات بناء السلام محدودة للغاية:

- اشار 13,33 في المئة فقط من اجمالي العينة، إلى المساهمة في تعزيز السلام والمصالحة وحل النزاعات،
- فيما افاد 10 في المئة من الشركات بأن لها مبادرات في تعزيز الحوار والتماسك الاجتماعي وكذلك في دعم مفاوضات السلام، بالإضافة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

جهود بناء السلام	العدد	النسبة
تعزيز السلام والمصالحة وحل النزاعات	4	13.33
تعزيز الحوار والتماسك اجتماعي	3	10
دعم مفاوضات السلام	3	10
معالجة الأسباب الجذرية للصراعات	3	10

جدول رقم 9 مساهمة الشركات في بناء السلام

التأثير في السياسات العامة والدعوة:

في الغالب يسعى القطاع الخاص إلى الالتزام بسياسة الحياد تجنبا لردود فعل الأطراف المتصارعة، وعلى الرغم من ذلك فالقطاع الخاص يمكن له ان يسهم ايجابيا في التأثير على المخرجات السياسية. على سبيل المثال، قام التجار من خلال الغرف التجارية

بتمكين تدفق السلع بين خطوط أطراف الصراع، وقد كان من شأن ذلك إحداث التهدئة وتشجيع التفاعلات والتبادلات الوظيفية بصورة يومية. ومنذ استعار الحرب في 2015 سلم اتحاد الغرف التجارية عدة خطابات إلى مكتب المبعوث الخاص لأمين عام الأمم المتحدة في اليمن، مطالبا باحترام حياد القطاع الخاص والاقتصاد، طبقا لمقررات الأمم المتحدة.[60]

خلال عامي 2015و 2016عقدت العديد من اللقاءات التشاورية التي تضم ممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات حكومية، ومؤسسات دولية وخبراء اقتصاديين. خلال عامي 2015و 2016.ركزت اللقاءات وضع تصورات لإنهاء الحرب ومتطلبات الحل السياسي.

وتسعى الكتل الممثلة للقطاع الخاص ك "قيادات التنمية" ومشروع "إعادة الإعمار" مسنودة بدعم دولي، إلى زيادة نفوذ الفاعلين الاقتصاديين وترسيخ حيادية حقل الأعمال والأنشطة التجارية. وبإمكان القطاع الخاص التعاون مع السلطات المحلية من اجل تأمين وتأهيل وتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.[61]

في مذكرة السياسات الخاصة بتكتل القطاع الخاص الذي تشكل عام 2019 فقد طالب القطاع الخاص بإشراكه في رسم السياسات الاقتصادية والتنموية. وقال إن إشراك القطاع الخاص في صياغة السياسات والتشريعات يسهم في إعادة الثقة بينه وبين الجهات الرسمية بعد سنوات طويلة من انعدام الثقة.

كما طالب التكتل بتعزيز دور القطاع الخاص في العمل الإنساني والتنموي، وأن يكون شريكا رئيسيا ومؤثرا في رسم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج لمرحلة التعافي وإعادة الاعمار، حتى لا تتكرر سلبيات سابقة في الاداء، وذلك عبر تأسيس صناديق استثمارية وتنموية تساهم في إعادة الاعمار والتعافي بإدارة مستقلة يمثل فيها القطاع الخاص بدور فاعل ورئيسي.

ودعت المذكرة الى تأسيس صندوق إعادة الاعمار لتسريع التعافي وإعادة الإعمار، ويخصص جزء من انشطتها لدعم القطاع الخاص اليمني بجميع مستوياته ليلعب دورا محوريا في هذه المرحلة، و صندوق استثماري بشراكة القطاع الخاص والمانحين والجهات الرسمية لدعم تمويل الاستثمارات في البنية التحتية، و صندوق ضمان الاستثمار و الذي يوفر الضمانات للقطاع الخاص والمستثمرين المحليين و الدوليين للدخول في الاستثمارات.

وحذرت المذكرة من استمرار العمل الإغاثي بهذه الصورة المبالغ فيها سينتج مجتمعاً فقيراً اتكالياً ضعيفاً وغير قادر على العمل والإنتاج، فالتأثير السلبي للعمل الاغاثي طويل المدى كارثي على الوطن والمواطن، ويؤثر على قدرة القطاع الخاص في تزويد السوق ويدعم بشكل أو بأخر انهياره المتسارع.[62]

مبادرات تحييد الاقتصاد وتفادي تفاقم الوضع الانساني.

أطلق القطاع الخاص ممثلا بالاتحاد العام للغرف التجارية والغرفة التجارية بأمانة العاصمة والمرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات في 31 مارس 2016 مبادرة (تحييد الاقتصاد اليمني عن الحرب والصراعات). تضمنت المبادرة النقاط الآتية:

- وقف استهداف المنشآت والمرافق الاقتصادية العامة والخاصة في عموم محافظات الجمهورية فورا ورفع الحصار الاقتصادي المفروض على اليمنيين من الخارج وبين المحافظات، ودعم استمرار عجلة الاقتصاد من جميع الأطراف، والتوقف عن اتخاذ الجانب الاقتصادي كورقة ضغط، وفتح المجال أمام تدفق المساعدات الإنسانية وتوزيعها للمحتاجين في عموم المحافظات.

---

[60] طارق بركات وآخرون، مرجع سابق

[61] طارق بركات وآخرون، مرجع سابق

[62] الاعلان عن تأسيس تكتل للقطاع الخاص في اليمن، http://yemenief.org/ Feb – 07 – 2019

- التحييد الفوري للقطاعات الاقتصادية الهامة في اليمن وعلى رأسها إنتاج وتصدير النفط والغاز، والعوائد الضريبية والجمركية وعدم التدخل في السياسة النقدية المتعلقة بتوفير السيولة للسوق وتعزيز الاحتياطي النقدي ومراقبة سعر الصرف.
- وتحدد واجبات على الأطراف المتصارعة كالتزام أخلاقي أمام الشعب اليمني تتمثل في تجنيب الاقتصاد الوطني مزيدا من التعثر والخسائر حتى في ظل استمرار الحروب والمواجهات المسلحة، وضمان استمرار تدفق الموارد الأساسية للمجتمع، وصرف المرتبات لجميع الموظفين واستمرارية نشاط القطاع الخاص ومنحه التسهيلات اللازمة. رؤية القطاع لاستمرار الاقتصاد وتعزيز سبل المعيشة.

كما وضع القطاع الخاص ممثلا بفريق الاصلاحات الاقتصادية رؤية لاستمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار، اقترحت الرؤية مجموعة من السياسات في حالتي استمرار الحرب او انتهاء الحرب وبناء السلام. في الوضع الراهن، اكدت رؤية القطاع الخاص على السياسات والأولويات التي تحد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وفي هذا السياق اقترحت الرؤية عدد من السياسات، كالتالي[63]:

1- تحييد الاقتصاد الوطني وتعزيز سبل المعيشة: من خلال، توافق جميع أطراف النزاع على مبادرة تحييد الاقتصاد تضمن تجنيب البنية التحتية والمنشآت الاقتصادية من الاستهداف، والعمل على تسهيل تدفق السلع والخدمات من وإلى اليمن، ودعم برامج التنمية الريفية عبر النقد مقابل العمل والمشاريع الصغيرة، وتهيئه مناطق آمنة لوصول المساعدات، واشراك القطاع الخاص في تقديم الأعمال الإغاثية والإنسانية من خلال توفير السلع والدخول في المناقصات الكبيرة مع المنظمات الدولية التي تتولى هذا الجانب.

2- تحسين الأوضاع الإنسانية وخاصة للفئات الأكثر تضررا، من خلال، توفير المواد الغذائية الإغاثية، تأمين الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، توفير الوسائل البديلة في المجال الصحي [مثل الفرق الطبية المتنقلة] للمرافق التي تضررت سابقا، تقوية التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بمعالجة الاوضاع الانسانية من اجل الوصول إلى الفئات الاشد احتياجا بأقل التكاليف، وتعزيز التنسيق بين الجهود المحلية وجهود المانحين في مجال الاستجابة الإنسانية.

3- مساعدة القطاع الخاص في ظل الحرب، من خلال: العمل على تأمين مصادر الطاقة اللازمة لبقاء العمليات الانتاجية والنقل، العمل على ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية، التركيز على دعم مشاريع كثيفة العمالة وبالذات المشاريع الصغيرة والأصغر من خلال توفير مصادر التمويل، وتمويل مبادرات الشباب والمرأة، وإنشاء حاضنات الأعمال، مساعدة القطاع الخاص في إدارة المخاطر من خلال اعداد استراتيجية لمواجهة الأزمات، وضمان حرية التجارة الخارجية وابقاء جميع الموانئ مفتوحة امام القطاع الخاص لضمان تدفق السلع.

في السياق نفسه، عقد ممثلو القطاع الخاص ومنظمات الأعمال سلسلة من اللقاءات التشاورية في عدد من المحافظات اليمنية، لمناقشة رؤية القطاع حول استمرارية النشاط الاقتصادي واعادة الاعمار. توجت هذه اللقاءات بلقاء تشاوري في أمانة العاصمة نظمه فريق الاصلاحات الاقتصادية وفريق مناصرة قضايا القطاع الخاص بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة ونادي الاعمال اليمني ومركز الدراسات والاعلام الاقتصادي. تمحور النقاش حول الروية المذكورة سابقا.

وعقد لقاء رفيع المستوى خلال في مارس 2017 في لبنان لمناقشة ما يمكن عمله لتحسين الاقتصاد والوضع الانساني في اليمن. تم تنظيم اللقاء من قبل مؤسسة بيرغهوف بالتنسيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن وبدعم من وزارة الخارجية

[63] نادي الأعمال اليمني، رؤية استمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار،

الالمانية. جمع اللقاء خبراء اقتصاد ومال، بما في ذلك ممثلين رفيعي المستوى من القطاعين المصرفي والتجاري، وشارك فيه خبراء من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

كان هذ اللقاء جزء من سلسلة لقاءات تهدف إلى تعزيز التوصل إلى حل شامل وسلمي في اليمن مع مراعاة احتياجات وهموم كافة اصحاب المصلحة. وقد عقدت العديد من اللقاءات في نوفمبر وديسمبر 2015، وفي مارس ومايو ويوليو واكتوبر وديسمبر 2016.ركزت اللقاءات على: 1- عناصر الحل السياسي لإنهاء الحرب وتنفيذ قرار مجلس الامن (2216) و2- استعادة وظائف الدولة. و3- تعزيز الشمول والشراكة، كعناصر رئيسية في عملية السلام اليمنية.4- آليات لإدراج القضية الجنوبية في الحوار السياسي وعمليات الانتقال السياسي. -5- استئناف الحوار السياسي وخارطة الطريق لعملية الانتقال السياسي. -6- الحوار السياسي: المبادئ والصيغ والآليات -7- اهمية الحكم المحلي من اجل تحقيق السلام المستدام. -8- خيارات لدعم عملية تشمل كافة مكونات المجتمع اليمنية وعملية السلام والمصالحة. -9- المصداقية وبناء الثقة لتعزيز السلام.[64]

يتضح من البيانات السابقة أن المشاريع الخيرية والمساعدات الطارئة تطغى على بقية المجالات، وهذا يعود في جانب منه إلى الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحرب القائمة في اليمن، حيث اتجه جميع الفاعلين المحليين والدوليين إلى تقديم المساعدات الطارئة وتراجع الاهتمام كثيرا بالمشاريع التنموية والبيئة وغير ذلك، ولكن هناك عامل أهم وهو ضعف الوعي بالمسؤولية الاجتماعية ومجالاتها بشكل عام.

بدأ تداول موضوع المسؤولية الاجتماعية في اليمن بشكل رسمي في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي، ضمن تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث ادى انتهاج سياسة اقتصاد السوق وتطبيق برامج الإصلاحات منذ منتصف العام 1995م، إلى تنامي ملحوظ لأهمية الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في الاقتصاد، غير أن هذا النمو في دور القطاع الخاص وتزايد أنشطته لم يقابله كما يلاحظ المهتمون وجود أنشطة للمسؤولية الاجتماعية إلا في نطاق ضيق وعشوائي، حيث إن معظم الشركات في اليمن لا تعي مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، بل يقتصر ما تقدمه على الأعمال التطوعية والخيرية.

ويتركز الدور التنموي الاجتماعي للقطاع الخاص في اليمن كما يرى الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل على العمل التطوعي والخيري و ما يتسم به هذا العمل من فردية وعشوائية في الإدارة وغياب المعلومات عن حجمه وحدوده واتجاهاته، وأماكن تركزه وبروزه في مواسم معينة (شهر رمضان وعيد الضحى المبارك)، وعدم وجود إطار مؤسسي منظم يقوم على آليات وأهداف وبرامج محددة، بالإضافة إلى ذلك فإن سيطرة الوازع الديني كعامل حاكم ودافع أساسي، وما يسود من اعتقاد مترسخ في أهمية إخفاء الصدقات والزكاة والتبرعات طلباً للأجر الكبير والثواب العظيم من الخالق سبحانه وتعالى تدفع القطاع الخاص إلى حجب أعماله التطوعية الخيرية قدر الإمكان.[65]

في استطلاع قام به مركز دراسات وبحوث المستهلك، كشف أن 95% من الشركات العاملة في اليمن تجهل المسؤولية الاجتماعية، بل وتعتبر العمل الخيري والزكاة مسئولية اجتماعية وبعض اصحاب الأعمال يحمل الحكومة تبعات غياب المسؤولية الاجتماعية، حيث يتحجج بدفع الضرائب والزكاة.

---

[64] انظر مؤسسة بيرغهوف، الاقتصاد اليمني في مفترق الطرق – كيف يمكن تحسين الاداء الاقتصادي وتفادي تفاقم الوضع الانساني. تقرير لقاء خلال الفترة من 26-29مارس 2017، لبنان

[65] عبد السلام الدعيس، تقرير: القطاع الخاص في اليمن.. دور اجتماعي غائب وخلط بين المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري، 20 سبتمبر 2009، https://www.saba.ye

واشار الاستطلاع إلى ان مجموعة هائل سعيد انعم، جاءت في المركز الأول من حيث قيامها بالمسؤولية الاجتماعية بشكل مؤسساتي، حيث توجد إدارة خاصة وإن كانت غير مسماة بالمسؤولية الاجتماعية، وكشف الاستطلاع عن وجود شركات يمنية تقوم بدور اجتماعي لكنها ترفض الافصاح عنه وتعتبره عملا خيريا لا يجوز الكشف عنه.[66]

بعض المشاركين في المقابلات التي اجريت لهذه الدراسة، يشيرون إلى ضعف الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، وبشكل اكبر بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في مقابلة مع مسئول وحدة ريادة الأعمال في احدى المؤسسات، قال " المتقدمون لطلب الدعم من اصحاب المشاريع الصغيرة، معظمهم افراد بسطاء، مستواهم التعليمي محدود جدا، ليس لديهم ادنى معرفة حول المسؤولية الاجتماعية، ومع محدودية امكانياتهم المادية والظروف القائمة تجعل التفكير بتوعيتهم حول مسئوليتهم الاجتماعية امرا غير مجد لأن اصحاب هذه المشاريع بالكاد ينجحون في سداد ديونهم.

من جانب آخر، تعتبر الدوافع النفعية المتعلقة بتحسين سمعة الشركة والحصول على رأسمال معنوي من شأنه أن يؤثر في زيادة مالية الشركة، بالإضافة إلى ارضاء عملائها وتجنب المساءلة والضغط من قبل المجتمع المدني والمنظمات المعنية بحماية البيئة وحقوق الإنسان، هي الدوافع الرئيسية لممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات الكبيرة المساهمة، وهي محدودة في اليمن، بينما من أهم دوافع ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للشركات الصغيرة و المتوسطة والعائلية هي المعايير الثقافية والقيم و الاخلاقيات الشخصية لصاحب الشركة او مديرها، ولديه صلاحية كبيرة في اتخاذ القرارات المختلفة بشكل شخصي.

زيادة على ذلك، كما يقول بعض الباحثين، الثقافة العربية المدافعة عن القيم الأبوية التقليدية، التي تقلل من الأداء الاقتصادي والتي تركز السلطة في أيدي أصحاب العمل، لذلك تعمل هذه الثقافة على قمع تطور الحركات والتفاعلات بين مختلف الجهات المعنية وخاصة النفقات كما تعرقل بحكم الواقع فرص الحوار الاجتماعي.[67]

في اليمن، يعتبر العمل الخيري تقربا إلى الله الدافع الأهم والقيمة الفاصلة في تبني المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي يخضع قرار ممارسة المسؤولية الاجتماعية إلى فهم وتقدير مالك الشركة أو مديرها لمجالات الخير. فالبعض يمارس العمل الخيري بشكل موسمي وفي مشاريع خيرية آنية غير مستدامة وهو الاتجاه الغالب. والبعض الآخر يدعم مشاريع اجتماعية مستدامة، وهناك شركات تتبنى المسؤولية الاجتماعية بمضامينها المختلفة.

غالبا ممارسات المسؤولية الاجتماعية جزئية وتتميز بالطابع غير الرسمي، خصوصا وأن مجمل العملية الإدارية في الشركات الصغيرة والمتوسطة تتم بشكل غير رسمي، فمن الممكن أن تمارس هذه الشركات بعض البرامج التي تدخل في إطار المسؤولية الاجتماعية لكنها تسمى بمسميات أخرى. وغالبا لا تهتم بعملية المتابعة وتقييم إثر المشاريع الاجتماعية التي تنفذها.

كما ان غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المجتمع المحلي، يؤدي إلى غياب المساءلة المجتمعية فيما يخص آثار الأنشطة الاقتصادية للشركات على البيئة وحقوق الإنسان.

من المهم توعية المجتمع واصحاب الشركات بأهمية المسؤولية الاجتماعية وفوائدها لصالح القطاع الخاص والمجتمع والحكومة، بالإضافة إلى بناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتقديم الدعم الفني لها من قبل المجتمع المدني والمانحين. ومن المهم ايضا تطوير الخطاب الفقهي فيما يخص العمل الخيري وادماجه في مفهوم ومجالات المسؤولية الاجتماعية، والتنمية المستدامة والحوكمة.

الأمن والقضاء

[66] طاهر حزام، 95في المئة من الشركات اليمنية والعاملة في اليمن تتجاهل مسؤوليتها الاجتماعية، 24 يونيو 2009، مارب برس

[67] نعيمة إبراهيم الغنّام، مرجع سابق

تعبر معظم شركات القطاع الخاص في أن مصلحتها تكمن في تطبيق احكام القانون، فالتجار يدركون بأن فشل الدولة سيؤثر عليهم من الناحية المالية. غير أن عددا من الشركات تتورط في أنشطة غير قانونية، أو تشجع على خصخصة الأمن والقضاء من خلال دعمها للمليشيات المحلية بغية حماية اصولها، كما هي الحال مع ميناء تصدير الغاز بلحاف وغيرها.

يشكك معظم التجار في فاعلية وحيادية القضاء، وتظهر عدم قدرة تدخل القطاع الخاص حاليا في الاسهام الفاعل في دعم الأمن والقضاء.[68]

قدم القطاع الخاص دعما للشرطة المحلية في بعض المحافظات، حيث يذكر أحد التقارير، تلقت أقسام الشرطة على المستوى المحلي دعماً من مجتمعاتها مما ساعدها على استمرار عملياتها. كما تلقت الشرطة دعماً من رجال أعمال محليين. وأكد التقرير، ان هذا الدعم لا ينبع من رغبة رجال الأعمال بحماية ممتلكاتهم الشاغرة من الاستيلاء غير القانوني فحسب، بل ينبع أيضًا من رغبة بعمل الخير لأنهم قادرون على تقديم هذه المساهمات في وقت يضعف فيه تحصيل الضرائب. ويذكر التقرير على سبيل المثال، قدم قطاع الأعمال خدمات مجانية للعديد من أقسام الشرطة في تعز، ويشمل ذلك الكهرباء من الشركات الخاصة والمياه المنقولة في صهاريج المياه من الآبار الخاصة. كما قام رجال الأعمال في تعز بتوفير مبانٍ مؤقتة لأقسام الشرطة للعمل منها بدلاً من تلك التي دُمرت خلال الحرب. وأوضح رؤساء الشرطة أن الماء والكهرباء والأثاث يتم توفيرها من قبل رجال الأعمال والمواطنين الذين يدعمون القسم. إن هذه النماذج من الترتيبات بين الشرطة المحلية وكل من القطاع الخاص وأفراد المجتمع هي أمر شائع.[69]

[68] طارق بركات وآخرون، مرجع سابق

[69] مركز السياسة اليمني [2021] دور المجتمع المدني اليمني في تشكيل ملامح الإصلاح الأمني، https://www.yemenpolicy.org/

6. البيئة والمناخ

في تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال البيئة والمناخ، اجاب فقط 7 شركات من أصل 30 شركة بأن لديها برامج ومبادرات في هذا المجال منها 5 شركات بنسبة 16.67 اشارت إلى مشاريع الاستدامة البيئية، و3 شركات فقط تمثل 10 في المئة لديها انشطة تتصل بالترويج للطاقة المتجددة وايضا لها مساهمات في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. واخيرا شركتين فقط [6.67 في المئة]، اشارت إلى إدارة النفايات.

البيئة والمناخ	العدد	النسبة
مشاريع الاستدامة البيئية	5	16.67
الترويج للطاقة المتجددة	3	10
جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه	3	10
إدارة النفايات	2	6.67

جدول رقم 10 مبادرات الشركات في مجال البيئة

عادة ترتبط المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة وحقوق الإنسان بالشركات الكبيرة ومن بينها الشركات الصناعية التي تخلف انشطتها الاقتصادية تلوث بيئي. تكمن اسباب كثيرة وراء الدور المحدود لإسهامات القطاع الخاص في مسألة البيئة. وتجادل بعض الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بأن العائق الرئيسي امامها هو غياب أي إطار لسياسة الدولة. لا توجد اية اهداف وطنية لإرساء اولويات تخص البيئة وإرشادات توجيهية بخصوص صنع سياسات تتعلق بموضوع البيئة، وبالتالي فلا يوجد توجه منسق لعامة الشعب. أما بالنسبة للقطاع الخاص فلا يوجد في اليمن سوى ضوابط محددة جدا بخصوص المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تتحملها الشركات، ويدخل من ضمن ذلك مسئولية توفير ضمانات بيئية وقائية. إلى جانب بقاء الوعي العام متدنيا حول التحديات البيئية المستقبلية، فكثير من الفاعلين في مجال القطاع الخاص هم ايضا غير ملتزمين بمسئولياتهم تجاه البيئة.

إن دور التجار، وخصوصا في الزراعة، واضح على صعيد التلوث البيئي والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. فإن فكرة المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات غير حاضرة بتاتا. والمثال الحي على ذلك هو مسألة المبيدات الحشرية خاصة نظرا لاستهلاك القات من قبل نسبة عالية من السكان.[70]

والأسوأ لم يأت بعد، في ظل التغير المناخي والتدهور البيئي الناجم عن الحرب، كما اشار تقرير جديد صدر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي، يوضح المستقبل المتوقع للمناخ في اليمن وكيف يمكن أن يؤثر تغير المناخ على التنمية الاقتصادية والبشرية على المدى الطويل. واكد التقرير ان اليمن يُعد من بين البلدان الأكثر عرضة لتغير المناخ، وهو البلد الذي يواجه أزمة متفاقمة في المياه منذ عقود. مضيفاــ ان اليمن مثل معظم البلدان ذات الدخل المنخفض، مساهمته في أزمة المناخ قليلة جداً.

ويتوقع "تقرير تأثير المناخ على التنمية البشرية في اليمن" [2023]، زيادة في سوء التغذية والفقر في اليمن إذا لم يتم اتخاذ إجراءات مناخية لبناء القدرة على الصمود. مع تغير المناخ وبحلول عام 2060، من المتوقع أن يفقد اليمن 93 مليار دولار تراكمي في الناتج المحلي الإجمالي وأن يعاني 3.8 مليون شخص إضافي من سوء التغذية في اليمن. كما توقع التقرير، أن يتسبب تغير المناخ في وفاة أكثر من 121 ألف حالة في اليمن بحلول عام 2060 [71]

[70] طارق بركات وآخرون، مرجع سابق

[71] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: توقعات تبين الآثار المدمرة لتغير المناخ على التنمية البشرية في اليمن **3** ديسمبر 2023، https://www.undp.org/

وفقا لتقرير صادر عن البنك الدولي، يعد اليمن شديد التعرض لآثار تغير المناخ مما يؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف في الاقتصاد الكلي والكوارث والأمن الغذائي، وبالنظر إلى الأزمات المتعددة المستمرة الراهنة، تعد قدرة اليمن على التعامل مع آثار تغير المناخ محدودة للغاية. ويتوقع التقرير أن يرتفع متوسط درجة الحرارة السنوية باليمن بنسبة **1.2** درجة مئوية إلى **3.3** درجة مئوية في المتوسط بحلول عام **2060**، ومن المتوقع ان تزداد موجات التصحر ونوبات الجفاف والاجهاد المائي سنويا بنسبة تتراوح بين **3**% و5% وان تؤثر هذه العوامل على الانتاج الزراعي وانتاج المواد الغذائية [72]

في ظل هذا الوضع، من الضروري ان تقوم الحكومة، بالتنسيق مع قادة المجتمعات والمجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص بوضع خطة طويلة الأجل والسياسات ذات الصلة للتخفيف من هذه المخاطر المستقبلية.، فثمة حاجة ملحة لمعالجة هذه الهموم عن طريق إدخال إطار تنظيمي يعالج قضايا البيئة إلى جانب تضمين التدابير الوقائية والمسؤولية الاجتماعية للشركات في جميع البرامج التي تعمل مع القطاع الخاص.

في هذا السياق، على هامش المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف – كوب ٢٨، المنعقد في 7 ديسمبر 2023 بمدينة دبي، أعلنت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه وهيئة حماية البيئة اليمنية ووحدة تغير المناخ، التابعة لوزارة المياه والبيئة، عن أول شراكة بين القطاعين العام والخاص في اليمن لمعالجة قضايا تغير المناخ وتعزيز التمويل المناخي في البلاد، بما يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واتفاق باريس. وتسعى الشراكة بين مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه والهيئات الحكومية المذكورة لتطوير مشاريع وبرامج مبتكرة تعزز وتدعم أهداف التخفيف من تغير المناخ وتعزيز قدرة اليمن على الصمود في مواجهة تغير المناخ. ستدعم الشراكة أيضًا نشاط مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه في اليمن لدمج السياسات ومتابعة استثمارات جديدة في التقنيات، من خلال الاستفادة من موارد صندوق المناخ متعدد الأطراف مثل صناديق المناخ الأخضر، لتعزيز الكفاءة التشغيلية للمجموعة والمساعدة في مواجهة تحديات تغير المناخ

بموجب الاتفاق:

- ستتلقى مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه الدعم لمزيد من التكامل وتنفيذ السياسات بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة واتفاق باريس لعام ٢٠١٥.
- ستدعم وكالة حماية البيئة ووحدة تنسيق المناخ اعتماد مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه مع صناديق المناخ متعددة الأطراف، والتي ستوفر إمكانية الوصول المباشر إلى مخصصات تمويل المناخ.
- سيتم تطوير آلية لمجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه للمشاركة في تمويل المشاريع لدعم القدرة على التكيف مع تغير المناخ بما يتماشى مع الإجراءات التي حددتها صناديق المناخ.
- سيتم تطوير القدرات داخل كلا المنظمتين لتمكين التعاون الوثيق والتنسيق في البرامج المشتركة، مثل إنشاء بنية تحتية منخفضة الانبعاثات في جميع أنحاء العمليات اليمنية لمجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه وسلسلة التوريد، والتي قد تكون بمثابة مثال يحتذى للقطاع الخاص في اليمن.
- برزت مجموعة شركات هائل سعيد انعم وشركاه**HSA** ، كأول منظمة من القطاع الخاص تتبرع لدعم نداء الأمم المتحدة لمنع وقوع كارثة انسانية واقتصادية كبيرة وكارثة بيئية في اليمن ومنطقة البحر الأحمر. في 25 اغسطس 2022، اعلنت مجموعة **HSA** عن تبرع بمبلغ **1.2** مليون دولار أمريكي لدعم تمويل عملية طارئة لتفريغ حمولة النفط الموجودة على الناقلة **FSO SAFER** ونقلها بأمان إلى سفينة أخرى.

[72] البنك الدولي، وثيقة المشاركة القطرية الخاصة بالجمهورية اليمنية لفترة السنتين الماليتين **2022**م و2023م، **14** إبريل/نيسان **2022**م

- حيث كانت السفينة **FSO SAFER** تحمل أكثر من مليون برميل من النفط الخام، وهي راسية قبالة ساحل البحر الأحمر في اليمن منذ أكثر من 30 عامًا .واصبحت في حالة متهالكة، وعلى وشك أن تتفكك أو تنفجر في أي وقت، مع تسرب شحنتها النفطية إلى البحر الأحمر.

في مجال المياه والاصحاح البيئي، تقدم المؤسسة الخيرية لمجموعة هائل سعيد انعم المساعدة لضمان الوصول إلى المياه النظيفة والآمنة من خلال إعادة تأهيل/ بناء الآبار وتوفير معدات المياه. بسبب التراع دعمت المؤسسة المجتمع من خلال تسليم مشروع نقل المياه بالشاحنات في محافظات تعز، وصنعاء، وعدن والحديدة.

وتدعم مؤسسة بازرعة البنية التحتية للمناطق النائية في مشاريع المياه وبناء وصيانة وتحسين المساجد والتي تقدر بنحو 10% من إجمالي الإنفاق السنوي للمؤسسة ومن أبرز المشاريع في هذا المجال. مشروع مياه الرشيد: توفر المؤسسة مشروع مياه نظيفة صالحة للشرب وتتكفل به لحوالي 3500نسمة في بادية محافظة حضرموت بمديرية دوعن من خلال توفير آبار مياه عدد 2 وتوابعها من مضخات وخزانات وشبكة مياه ممدودة للمنازل وتتكفل بنفقات تشغيل المشروع كاملة بحيث يصل للمستفيدين بشكل مجاني 100%.

وفي مبادرة تعد الأولى على مستوى القطاع الخاص في اليمن، أطلق بنك الأمل للتمويل الأصغر في شهر مايو 2023 دليل السياسات البيئية لبنك الأمل، ويهدف الدليل إلى تأطير تشاط البنك وتدخلاته الحالية وتدخلاته المستقبلية الى حماية البيئة وتعزيز الوعي بالسلوك المسؤول بيئيا، من خلال الامتثال للمتطلبات البيئية المحلية والممارسات الدولية، وتطبيق نهج المسؤولية البيئية والاجتماعية في جميع انشطة البنك ومنتجاته المالية.[73]

الأثر والموارد

تظهر نتائج الاستبانة أن أكثر من نصف الشركات المستجوبة [56.67 في المئة]، تقوم بتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية بالشراكة مع اصحاب المصلحة الآخرين [المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية]، في مقابل 43.33 في المئة من اجمالي العينة لا تقيم شراكات مع اصحاب المصلحة وغالبية هذه الشركات في الأصل ليس لها مبادرات للمسئولية الاجتماعية.

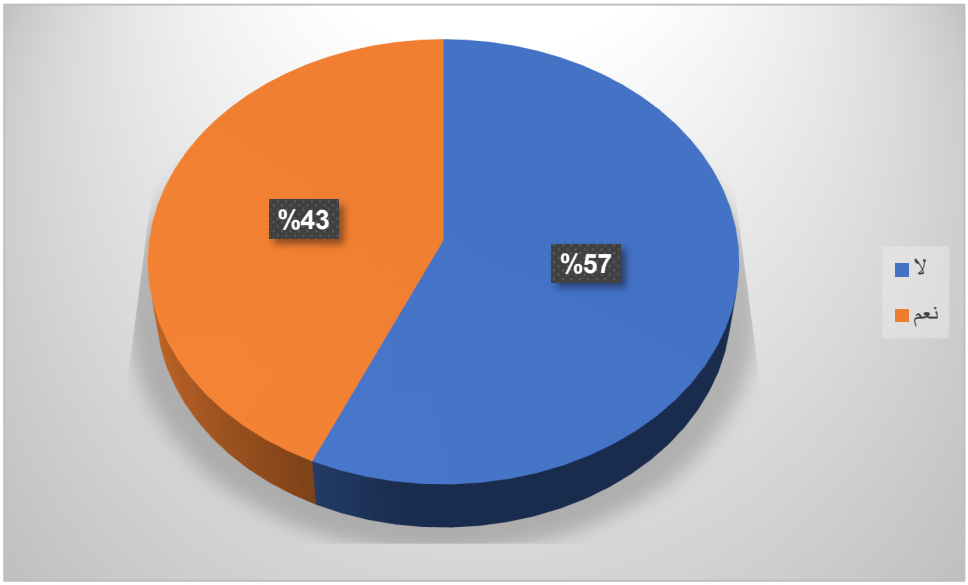

الشكل رقم 5 شراكات القطاع الخاص مع أصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ مبادرات استجابة

[73] دليل السياسات البيئية في بنك الأمل، https://alamalbank.com/

وتشير البيانات إلى بعض الاختلاف في إقامة الشراكات بحسب حجم الشركة، حيث إن اغلبية الشركات التي تقيم شراكات مع اصحاب المصلحة الآخرين، وبنسبة تصل إلى حوالي 54 في المئة من اجمالي عدد مفردات العينة هي من الشركات الكبيرة، في مقابل حوالي 23 في المئة لكل من الشركات المتوسطة والصغيرة.

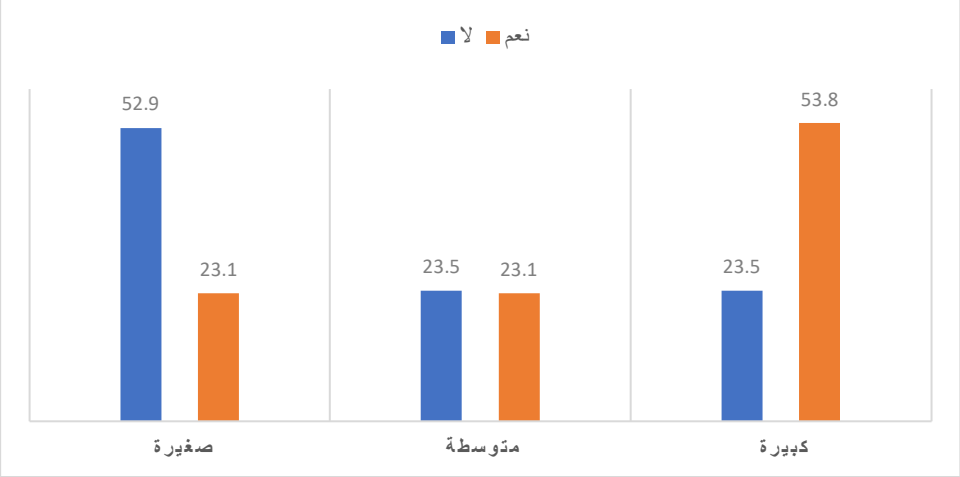

الشكل رقم 6 الشراكات بحسب حجم الشركة

وقد اتخذت الشراكات مع اصحاب المصلحة الآخرين خمسة انواع، ويمكن ترتيبها حسب نسبة تصويت مؤسسات الأعمال المشاركة في المسح كالتالي:

- 30 في المائة من مؤسسات الأعمال اقامت شراكات مع المنظمات غير الحكومية
- في حين اشار 26.67 في المئة من افراد العينة إلى الشراكة مع المنظمات الدولية
- وفي المرتبة الثالثة إقامة شراكات مع الجهات المجتمعية، بحسب إجابة 16.67 في المئة من الشركات
- وهناك 13.33 في المئة لها شراكات متعددة مع اصحاب المصلحة
- وفي المرتبة الخامسة تأتي الشراكات مع جهات اكاديمية بحسب إجابة 10 في المئة
- واخيرا نأتي الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة حيث صرح6.67 فقط من مؤسسات القطاع الخاص المشمولة بالبحث بأنها اقامت شراكة مع الحكومة.

أنواع الشراكات	العدد	النسبة
شراكات القطاع الخاص-المنظمات غر الحكومة	9	30
شراكات القطاع الخاص-المنظمات الدولة	8	26.67
شراكات القطاع الخاص-المجتمعة	5	16.67
شراكات متعددة أصحاب المصلحة	4	13.33
شراكات القطاع الخاص-أكاديمية	3	10
شراكات القطاع الخاص-الحكومة	2	6.67

جدول رقم 11 أنواع الشراكات

4.3. تحليل البيئة الداخلية

ضعف الحوكمة في القطاع

في تقرير لشبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي، قال فريق التقرير: من خلال بحثنا وجدنا دليل محدود على أن القطاع الخاص في اليمن يحاول أن يتبنى اتجاها نحو الحوكمة، فالشركات ما هي إلا مشروعات عائلية والموظفين أقارب أو ينتمون لنفس القبيلة، وبالتالي فإن السياسات واجراءات الإدارة تميل أن تكون غير رسمية. وأكد التقرير أن الحوكمة داخل الشركات تستخدم كوسيلة للتمسك بالقيم والمسؤولية الاجتماعية داخل الشركة، ولكنها لاتزال بدون هيكل واضح ومحدودة.[74]

لمعرفة هذا الواقع نفذ المركز اليمني لقياس الرأي العام مع نادي رجال الاعمال اليمنيين ومركز المشروعات الدولية الخاصة التابع للغرفة التجارية في واشنطن (CIPE)دراسة ميدانية حول (حوكمة الشركات. الممارسات والاتجاهات في الشركات اليمنية).

ركزت على عدد من المبادئ الرئيسية للحوكمة في مقدمتها شكل وصلاحيات مجلس الادارة والشفافية والافصاح وحقوق المساهمين. أعلن نتائجها في مارس 2009، شمل المسح 200 شركة ومؤسسة اقتصادية كبيرة ومتوسطة في خمس محافظات يمنية، وأظهرت الدراسة أن 60.5 في المئة من الشركات تمتنع عن النشر والافصاح عن ارباحها، و57.5 في المئة تمتنع عن الافصاح عن كبار مالكي الاسهم فيها. في المقابل فإن 67 في المئة تقوم بالإفصاح عن استراتيجياتها واهدافها. وتفصح شركات الاتصالات عن استراتيجياتها واهدافها بنسبة 100 في المئة. وأظهرت الدراسة أن 14.3 في المئة فقط من الشركات العائلية توجد بداخلها مكاتب تنظم وتدير اعمال وشئون العائلة المتعلقة بأعمال الشركة[75].

إن غياب الحوكمة في القطاع الخاص لم يؤد إلى ضعف القدرة على جذب الاستثمارات الخاصة فحسب، وإنما إلى تدني تنافسية القطاع الخاص. وتحتل اليمن مرتبة متأخرة في مؤشر حماية المستثمرين نتيجة عدم التزام الشركات بمبادئ وقواعد الحوكمة، التي تعتبر العامل الأهم في تعزيز وتطوير تنافسية القطاع الخاص.

حوكمة الشركات هي القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة، وحملة الأسهم واصحاب المصالح او الأطراف المرتبطة بالشركة، ويشير مصطلح حوكمة المؤسسات إلى: الانضباط، والشفافية والمساءلة، والمسئولية. والحوكمة هي وسيلة لزيادة قدرة المؤسسة على التصرف بطريقة مسئولة اجتماعيا. فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية هي جزء من التزام المؤسسة بتطبيق حوكمة المؤسسات، كما جاء في مبادئ حوكمة المؤسسات فإنه يتوقع من مجالس الإدارة أن تتعامل بشكل عادل مع اهتمامات اصحاب المصالح الآخرين بما في ذلك مصالح العاملين والدائنين والعملاء والموردين والمجتمعات المحلية وتعتبر مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية ذات صلة في هذا الصدد. [76]

ويتضح من الشكل "7" أن أكثر من نصف الشركات والمؤسسات المشاركة في مسح التقييم الذاتي للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص [53.33 في المئة]، ليس لديها سياسات وإرشادات وخطط مخصصة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية، في مقابل 46.67 في المئة أكدت أن لديها سياسات وخطط تسترشد بها في تنفيذ برامج ومشاريع المسؤولية الاجتماعية.

---

[74] تقييم أولي عن المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي، التقرير الختامي لشبكة المساءلة المجتمعية بالعالم العربي، وهيئة كير الدولية
تقييم أولي عن المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي، التقرير الختامي لشبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي، وهيئة كير الدولية– مصر، مايو 2013 ص 136).

[75] https://www.yemeneconomist.com

[76] العرابي حمزة وبوقدوم مروة، الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للتنمية المستدامة،

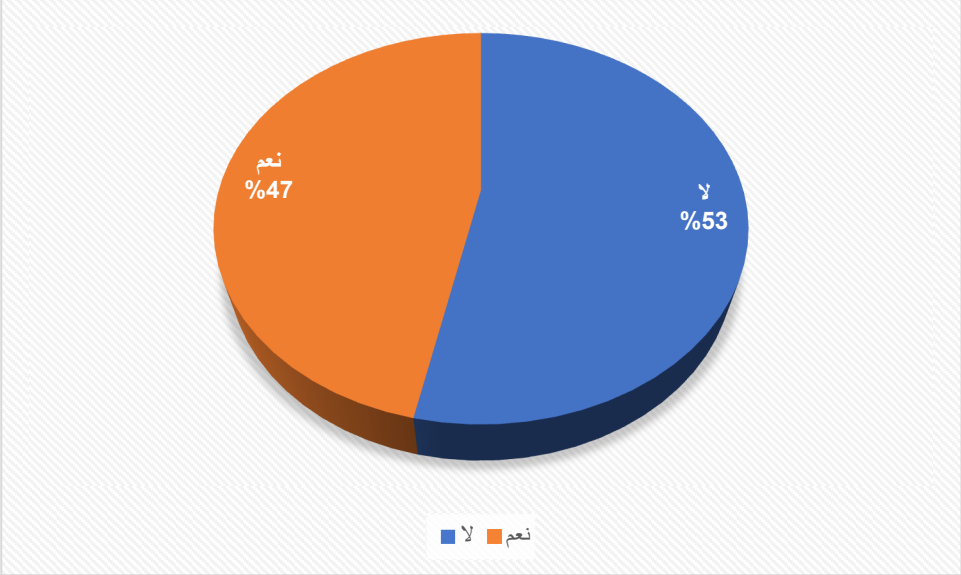

الشكل رقم 7 هل لدى شركتك سياسة وإرشادات وخطط مخصصة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات

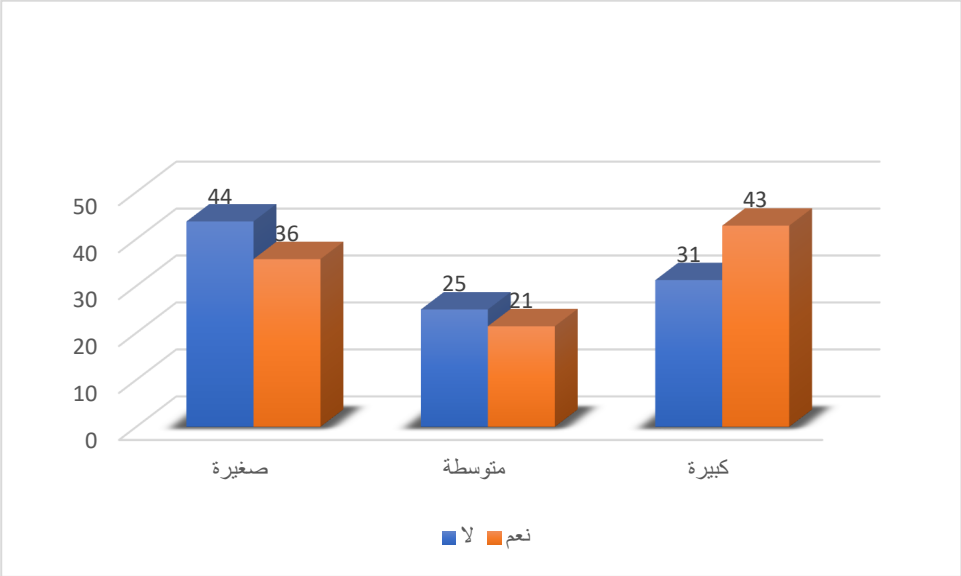

الشكل رقم 8 امتلاك الشركات سياسة وإرشادات وخطط مخصصة للمبادرات

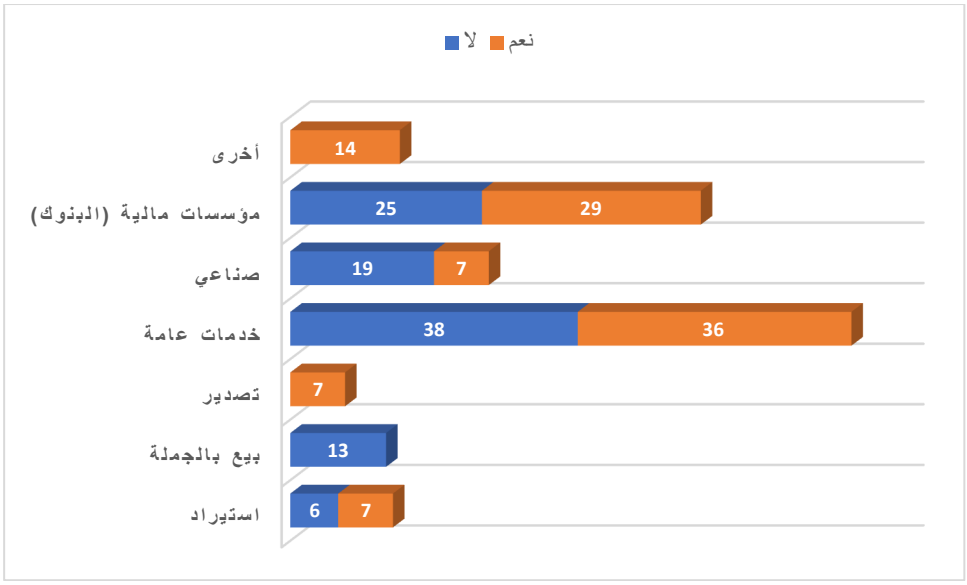

الشكل رقم 9 امتلاك الشركة سياسة وإرشادات وخطط مخصصة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية بحسب نشاط الشركة

وبحسب وصف الشركات والمؤسسات للمكونات الرئيسية لخططها واستراتيجيتها للمسئولية الاجتماعية، ذكرت مجموعة من المكونات من اهمها ما يلي:

- إعداد موازنة خاصة وتحديد احتياجات المجتمع ومن ثم تنفيذ المبادرة وتقييمها
- التركيز على اولوية الاحتياجات وبالذات في بعض المجالات مثل التعليم
- تحديد مجموعة من المستفيدين ورصد ميزانية والانفاق عليهم
- خطط دعم المهمشين والشباب
- شركة اجابت: لديها إدارة متخصصة وخطة تقييم واستراتيجية عمل واضحة تقوم على دراسة احتياجات المجتمع وتقييمها وتحديد الموازنة الخاصة بالمشاريع
- 2 خطة تتضمن الأهداف وكيفية تنفيذها والأنشطة والمخرجات
- تعمل منظمتنا على تمويل مشاريع انسانية بالشراكة مع جهات محلية اسناد اللجان المجتمعية التي شكلتها منظمة تمدين شباب

الإبلاغ (التقارير):

اتضح من خلال المتابعات الإعلامية ومراجعة الوثائق بالإضافة إلى المقابلات وحلقة النقاش المركزة التي اجريت مع المشمولين بالبحث من الجهات الرسمية ومنظمات الأعمال ان الشركات الكبيرة التي تمارس المسؤولية الاجتماعية في الغالب لا تفصح عن ادائها الاجتماعي. عند زيارة المواقع الالكترونية لعينة من الشركات المساهمة والكبيرة، للاطلاع على انشطتها الاجتماعية، تبين ان الشركات المشمولة بالعينة، لديها نوافذ مخصصة بعنوان المسؤولية الاجتماعية، تنشر فيها اخبار عن انشطتها، ولكنها لا تفصح عن وجود خطط وميزانيات سنوية محددة او تقارير تقييم اداء. حتى منظمات المجتمع المدني والكتل التي شكلها القطاع الخاص وتمول من شركاء متعددين لا تفصح بشكل كاف عن خططها ولا تنشر تقارير اداء

بعض الذين تمت مقابلتهم من اصحاب الأعمال، يشيرون إلى ان شركاتهم تقوم بإجراء تقييمات لمشاريعها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، ولديها خطط وبرامج سنوية منتظمة. بينما مدير احدى الشركات الكبيرة، قال الظروف السياسية القائمة لا تسمح

بالإفصاح عن البيانات المتعلقة بالأعمال الخيرية التي تقوم بها الشركات، بسبب تدخلات سلطات الأمر الواقع والابتزاز الذي تمارسه.

وقد توصلت دراسة، اجريت عام 2011، إلى أنه يوجد إدراك لدى الشركات الصناعية في القطاع الخاص بالجمهورية اليمنية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأنها تهتم بمجالاتها المختلفة (العاملين، المستهلكين، المجتمع، البيئة) وبصورة جيدة. وبينت الدراسة، أن مجال المستهلكين احتل المرتبة الأولى في درجة الاهتمام من قبل أغلبية الشركات، ثم الاهتمام بالعاملين ومن ثم البيئة وأخيراً مجال المجتمع، حيث يوجد اتفاق عام بين الشركات في ترتيب درجة الأهمية للمجالات السابقة عدا مجال البيئة، حيث اختلفت الشركات في درجة اهتمامها لهذا المجال.

كما تبين أن الشركات- عينة الدراسة- لا تدرك مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالشكل الكافي، وليس لديها المحاسبين المهنيين المؤهلين لتطبيقها، كما أن النظام المحاسبي المطبق لدى تلك الشركات غير قادر على قياس المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، بالإضافة إلى عدم وجود قوانين وتشريعات تُلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي، واضافت الدراسة، وهذا يشير إلى عدم وجود مقومات لتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات الصناعية محل الدراسة في الوقت الراهن[77].

يشير الشكل التالي إلى أن أكثر من نصف الشركات بنسبة 53.33 في المئة تقوم بالإبلاغ علنا عن انشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية التي تنفذها، في مقابل 46.67 في المئة لا تفصح علنا عن انشطتها.

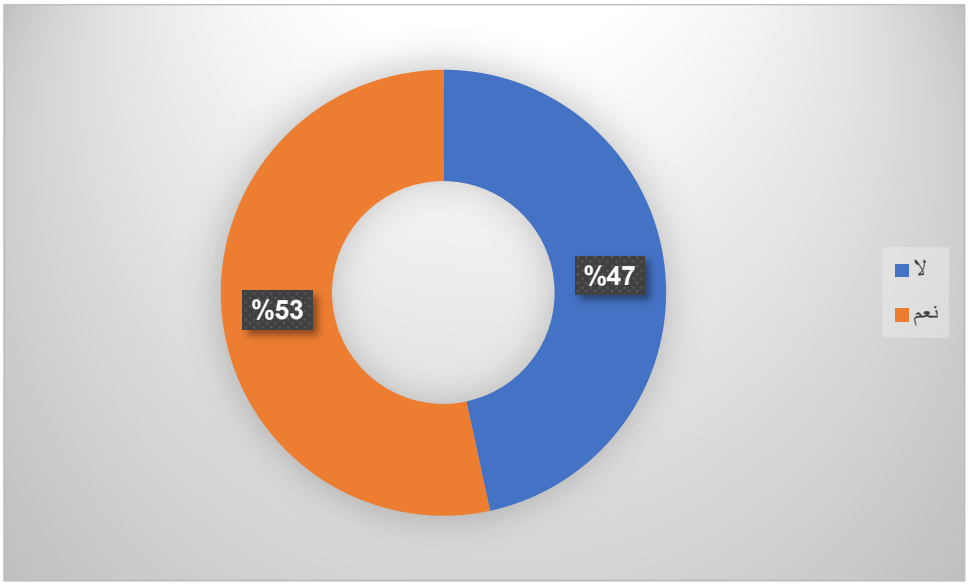

الشكل رقم 10 هل تقوم شركتك بالإبلاغ علناً عن أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية

[77] سماح محسن علي سعيد، إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في شركات القطاع الخاص الصناعية بالجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة عدن، 2011

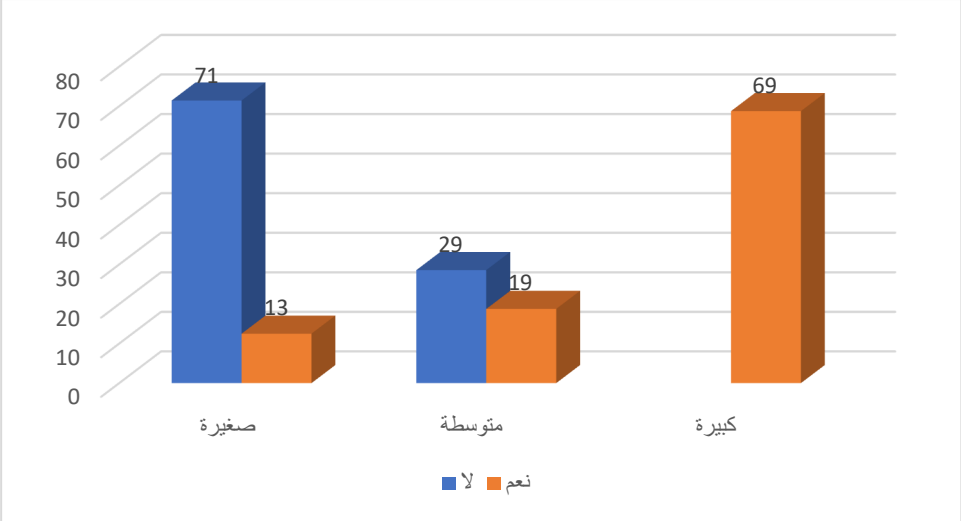

الشكل رقم 11 هل تقوم شركتك بالإبلاغ علناً عن أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية

طرق الإبلاغ عن أنشطة المبادرات

يبين الجدول التالي طرق الإبلاغ، ويشير إلى أن شركات ومؤسسات الأعمال التي تفصح انشطتها ذات العلاقة، من بينها33.33 في المئة تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي [فيسبوك، توين، إلخ]، وهناك 20 في المئة لديها موقع على الويب وفيه قسم مخصص لأنشطتها في مجال المسؤولية الاجتماعية، بينما 30 في المئة من مؤسسات الأعمال تقوم بتضمين مبادراتها الاجتماعية في التقرير السنوي للشركة، وافادت شركة واحدة فقط تمثل 3.33 في المئة من المؤسسات المستجيبة تضع تقرير خاص بالمسؤولية الاجتماعية

طرق الإبلاغ عن أنشطة المبادرات	العدد	النسبة
وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، إلخ)	10	33.33
التقرير السنوي للشركة	9	30
قسم مخصص على موقع الويب	6	20
تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات	1	3.33

جدول رقم 12 طرق الابلاغ

ويتضح من إجابة مؤسسات الأعمال التي لا تقوم بالإبلاغ عن انشطة المسؤولية الاجتماعية التي تنفذها، ان السبب الرئيسي هو، لكونها اعمال خيرية وصدقات لوجه الله، يفضل عدم الافصاح عنها، أو كما تقول بعض الشركات، لكونها أنشطة إنسانية تخضع لمعايير الثقافة السائدة التي تجعل من الإعلان أمر غير مرغوب فيه، وقال مدير احدى الشركات أن شركات لا تفصح عن الميزانية والمبالغ التي تنفقها على المشاريع الاجتماعية، خوفا من تدخلات سلطات الأمر الواقع.

القدرات والخبرات

وفيما يتصل بتقييم مدى امتلاك الشركة القدرات والخبرات الداخلية اللازمة لتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل فعال، افاد أكثر من ثلاثة ارباع مؤسسات الأعمال المشمولة بالدراسة، بأنها تمتلك القدرات والخبرات إلى حد متوسط أو ليس كثيرا، بنسبة 50 في المئة و26.67 في المئة على التوالي، بينما هذه القدرات والخبرات بدرجة عالية لدى 23.33 في المئة.

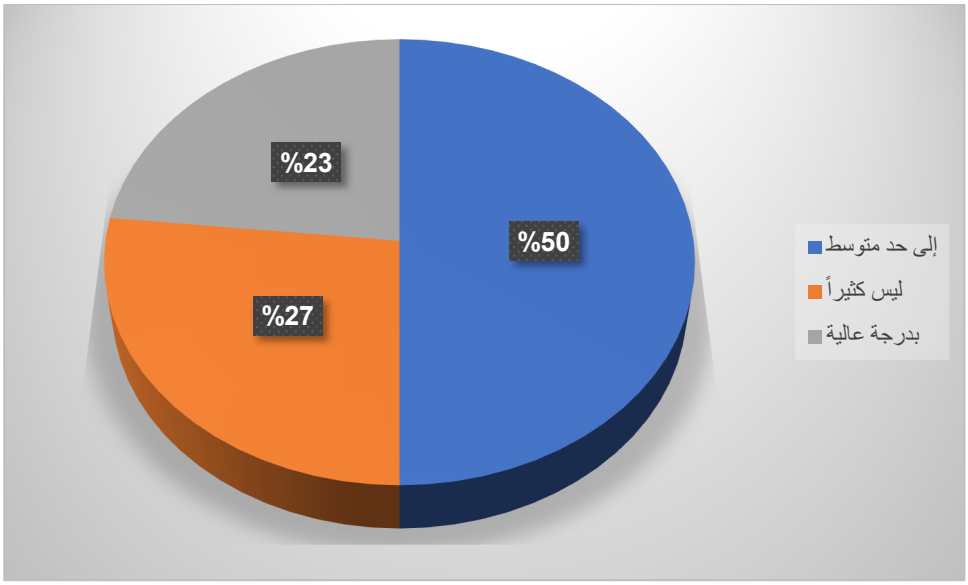

الشكل رقم 12 مدى امتلاك الشركة القدرات والخبرات الداخلية اللازمة لتنفيذ المبادرات

اما المهارات والخبرات الأكثر حاجة لتعزيز قدرة الشركة في تنفيذ انشطتها ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية، فتأتي الحاجة إلى تعزيز قدرة الشركة في إدارة وتخطيط المشاريع في المرتبة الأولى بحسب تصويت 20 في المئة من اجمالي العينة، يليها إشراك اصحاب المصلحة والتعاون، بنسبة 10 في المئة، ثم الحاجة إلى تعزيز الخبرة التقنية [في مجالات مثل الصحة، التعليم، التنمية، البيئة]، وكذلك المتابعة والتقييم بنسبة 6.67 في المئة، واخيرا الحاجة إلى المهارات الخبرات في إدارة المخاطر والامتثال.

المهارات والخبرات التي تعزز شركتك	العدد	النسبة
إدارة وتخطيط المشاريع	6	20.00
إشراك أصحاب المصلحة والتعاون	3	10.00
الخبرة التقنية (على سبيل المثال، الصحة، التعليم، التنمية، البيئة)	2	6.67
المتابعة والتقييم	2	6.67
إدارة المخاطر والامتثال	1	3.33

جدول رقم 13 المهارات التي تحتاجها الشركات

4.4. تحليل العوامل الخارجية والفرص

العوامل الخارجية/ التحديات

هناك عوامل عدة تعمل على تحجيم دور القطاع الخاص، أبرزها الفساد واعتماد الدولة على الاقتصاد الريعي حيث يعتمد اقتصاد اليمن على النفط اعتمادا كبيرا، وفي المتوسط، فإن 85 في المئة من عائدات الصادرات و65 في المئة من إيرادات المالية العامة كانت تأتي من تصدير النفط وتجارة النفط المحلية منذ عام 2000. اضافة إلى اعتماد الدولة على المساعدات الخارجية والقروض، وما يتبع ذلك من ممارسات ريعية تعمل على تهميش القطاع الخاص، ذلك أن قطاع الاعمال في الدولة الريعية يكون اقل استقلالا وتنظيما وقوته التفاوضية ضعيفة وتأثيره محدودا في صنع السياسات المحلية وفي تقديم الخدمات، لأن هذا القطاع يشكل اكبر قوة معارضة ويكون أكبر تأثيرا عندما يكون الحكام يعتمدون على مساهمات دخول الضرائب من انشطة التجارة والصناعة والزراعة

وغيرها من الانشطة الانتاجية، غير أن دور التجار يتلاشى تماما عندما يتحول رجال الاعمال من دافعي ضرائب إلى ضيوف على الدولة الريعية مما يجعل القطاع الخاص يعتمد على الدولة وعلى الانفاق الحكومي وما تجود به الحكومة من عقود ومشاريع.[78]

ويتعرض القطاع الخاص إلى الابتزاز والإتاوات والجبايات غير الشرعية من قبل المتنفذين في السلطة، مقابل الحماية والتغاضي عن التهرب الضريبي. في عام 2010بلغت ضريبة المرتبات والاجور حوالي 64%من حصيلة الضرائب مقابل 33% لضريبة الارباح من شركات ومؤسسات القطاع العام والمختلط والخاص، ولنفس العام بلغت الايرادات المحصلة من وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام والمختلط والتعاوني حوالي 66% في حين بلغت تلك النسبة المحصلة من القطاع الخاص 32% فقط وهو ما يشير إلى حجم التهرب الضريبي في الانشطة التجارية والصناعية. (الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته، ص 70-71)

شهد النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي تنامي ارتباط القطاع الخاص بالسلطة السياسية خاصة مع اتجاه شيوخ القبائل ومسئولين في السلطة إلى ممارسة الاعمال التجارية وشكلت هذه الفئة طبقة جديدة من رجال الاعمال والمرتبطة بشيوخ القبائل وكبار مسئولي الدولة. وقد ساهم الريع الاقتصادي في هذا الارتباط الوثيق بين السلطة ورجال الاعمال وكذلك في تركيز الثروة في تلك الفئة وأضحت ظاهرة المسؤول التاجر طبيعية في اليمن. وفي نفس الوقت اعتماد انشطة القطاع الخاص على الانفاق الحكومي دفعه إلى المحافظة على المصالح المتبادلة واعتماد حصته من الريع كمحرك اساسي لاستثماراته وانشطته الاقتصادية. وبالتالي يشترك القطاع الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في الفساد والافساد، ورغم الشكاوى المريرة والاستياء الذي يبديه بعض رجال الاعمال، الا انهم غالبا يخضعون لابتزاز السلطة ومراكز النفوذ.[79]

يعتبر ركون القطاع الخاص إلى اقتصاد الدولة، أهم التحديات، فهو يكشف طبيعة الخلل في جانب العلاقات المنظمة لدور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية، وغياب المسؤولية الاجتماعية والمساءلة في هذه العلاقات. حيث تعتمد الدولة في اليمن على الاقتصاد الريعي، وبالتالي فإن قطاع الاعمال في الدولة الريعية يكون اقل استقلالا وتنظيما وقوته التفاوضية ضعيفة وتأثيره محدودا في صنع السياسات المحلية وفي تقديم الخدمات.

أسفر مسح التقييم الذاتي، كما يبين الجدول رقم "14" عن وجود مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه أداء القطاع الخاص فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، وفيما يلي ترتيب التحديات بحسب تصويت المؤسسات المشاركة في التقييم:

- يعتبر الوضع الأمني الهش، من وجهة نظر 60 في المئة من الشركات من أكبر التحديات
- وبلغ التصويت على ضعف الثقة والشفافية نسبة 43.33 في المئة، وكذلك محدودية التعاون بنسبة 40 في المئة.
- وحوالي 33 في المئة من افراد العينة اشارت إلى كل من محدودية الموارد، وتعقيدات التنسيق، بالإضافة إلى تعدد اصحاب المصلحة، حسب رأي 30 في المئة.
- ثم تأتي صعوبة الوصول إلى المجتمعات النائية والمتضررة كتحدي بالنسبة لحوالي 27 في المئة من مؤسسات القطاع الخاص.
- وتعد البيئة القانونية المنظمة من التحديات التي تواجه القطاع الخاص، حيث بلغت نسبة التصويت عليها 23.33 في المئة.
- وهناك تحديات تتعلق بالسياق الثقافي والاجتماعي وتحديات اخرى [مثل اللغة والتواصل مع الشركاء الأجانب]

تحديات القطاع الخاص في تنفيذ مبادرات المسؤولية في اليمن	العدد	النسبة
الوضع الامني الهش	18	60.00

[78] عبد الكريم قاسم الخطيب، الممارسات المحلية للمساءلة المجتمعية في اليمن، مؤسسة رنين اليمن، 2019

[79] الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته، ص77

الثقة والشفافية	13	43.33
محدودية والتعاون	12	40.00
محدودية الموارد	10	33.33
تعقيدات التنسيق	10	33.33
تعدد أصحاب المصلحة	9	30.00
صعوبة الوصول إلى المجتمعات النائية والمتضررة	8	26.67
البيئة القانونية المنظمة	7	23.33
قدرة وخبرة محدودة	5	16.67
السياق الثقافي والاجتماعي	3	10.00
اللغة والتواصل	2	6.67
الانقسام في السياسات بين الشمال والجنوب وغياب التمويل	2	6.67

جدول رقم 14 التحديات التي تواجه تنفيذ المسئولية

الفرص:

اما الفرص المتاحة لإشراك القطاع الخاص في الاستجابة للتحديات الإنسانية والتنموية الجارية في اليمن، فقد حصلت ثلاث فرص على تصويت اغلبية المؤسسات المشاركة، وهي: خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادي، بنسبة تصل إلى حوالي 83 في المئة، يليها الدعم المالي بنسبة تقارب 67 في المئة، ثم الخبرة والمساعدة التقنية بنسبة 53 في المئة.

بعد ذلك تأتي فرص الابتكار والتكنولوجيا، والاستثمار الاجتماعي التأثيري، بحسب رأي 30 في المئة لكل منهما، وكذلك بلغت نسبة الموافقة على كل من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، ما يقارب 27 في المئة من اجمالي افراد العينة. في حين حصلت الشراكات الإنسانية على موافقة حوالي 23 في المئة.

فرص القطاع الخاص في الاستجابة للتحديات الإنسانية والتنموية الجارية في اليمن	العدد	النسبة
خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية	25	83.33
الدعم المالي	20	66.67
الخبرة والمساعدة التقنية	16	53.33
الابتكار والتكنولوجيا	9	30.00
الاستثمار الاجتماعي التأثيري	9	30.00
الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)	8	26.67

جدول رقم 15 فرص إشراك القطاع الخاص في الاستجابة الانسانية والتنمية

4.5. تحسين مشاركة القطاع الخاص

هذا الجزء من الدراسة يركز على أفضل الآليات لزيادة مشاركة القطاع الخاص ودمجه وربطه بنظام الاستجابة، ويتناول آليات التمويل والتنسيق والمشاركة.

آليات التمويل

حددت الشركات والمؤسسات المشمولة بالدراسة، مجموعة من آليات التمويل باعتبارها في رأيهم الآليات الأكثر فعالية لتبسيط مساهمات المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في اليمن، وفيما يلي قائمة الآليات المختارة وترتيبها تنازليا بحسب نتيجة التصويت:

اغلبية الشركات والمؤسسات ترى بأن الآليات الأكثر فعالية لتبسيط مساهمة القطاع الخاص، هي التمويل من خلال صناديق مجمعة، مثل الصناديق الخاصة بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وقد حصل هذا الاقتراح على موافقة حوالي 63 في المئة، بينما اشار حوالي 33 في المئة إلى افضلية التمويل من خلال كل من صناديق تحالفات وشبكات الأعمال، والتبرع لصناديق مبادرات مجتمعية.

آليات التمويل الأكثر فعالية لتبسيط مساهمات المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن	العدد	النسبة
من خلال صناديق مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة	19	63.33
من خلال صناديق تحالفات وشبكات الأعمال	10	33.33
من خلال التبرع لصناديق مبادرات المجتمعية	10	33.33
من خلال المنظمات الدولية ووكالات المانحين	9	30.00
من خلال صناديق الاستثمار الاجتماعي التأثيري	9	30.00
من خلال التبرعات للمنظمات غير الحكومية التي أنشأها القطاع الخاص	8	26.67
من خلال زكاة الحكومة	8	26.67
(PPP) من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص	8	26.67
من خلال آليات تنسيق حكومية	8	26.67
من خلال التبرع للمنظمات غير الحكومية المحلية (المنظمات غير الحكومية)	5	16.67
من خلال المجلس المحلي للمنطقة	5	16.67
أخرى	1	3.33

جدول رقم 16 آليات التمويل الأكثر فعالية لتبسيط مساهمات المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن

ويعتبر التمويل من خلال كل من الوكالات الدولية والمانحين، وصناديق الاستثمار الاجتماعي التأثيري، برأي 30 في المئة من آليات التمويل الأكثر فعالية لتبسيط مساهمات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

في حين حصلت أربع آليات للتمويل على تأييد ما يقارب 27 في المئة من اجمالي مفردات العينة وهي: التمويل من خلال التبرعات للمنظمات غير الحكومية التي انشأها القطاع الخاص، ومن خلال الزكاة التي تجبيها الحكومة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومن خلال آليات تنسيق حكومية.

وتظهر النتائج الهوة الكبيرة بين القطاع الخاص والفاعلين المحليين، المنظمات غير الحكومية المحلية إذ أن التمويل من خلال التبرع للمنظمات غير الحكومية المحلية، أو التمويل من خلال المجلس المحلي للمنطقة، حصلت على تأييد نسبة ضئيلة تقدر بحوالي 17 في المئة فقط من اجمالي عدد مؤسسات القطاع الخاص المنضوية في البحث.

تنسيق المشاركة

اما بالنسبة لكيفية ربط مبادرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بشكل أفضل مع آليات الاستجابة الإنسانية في اليمن. فقد فضل ثلثي الشركات والمؤسسات المستجوبة [حوالي 63 في المئة، عمل شراكات مع القطاع الخاص من قبل اصحاب المصلحة الآخرين. بينما اقل من نصف مفردات العينة [ما يقارب 47 في المئة] ترى ربط مساهمات القطاع الخاص وتنسيقها مع آليات الاستجابة بشكل أفضل، من خلال تكييف مبادرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص مع أولويات الاستجابة الإنسانية، وكذلك فضل حوالي 33 في المئة الربط والتنسيق مع آليات الاستجابة من خلال تحديد المجالات التي يمكن لمبادرات المسؤولية الاجتماعية المساهمة فيها.

ربط مبادرات المسؤولية الاجتماعية بشكل أفضل وتنسيقها مع آليات وبرامج الاستجابة الحالية في اليمن	العدد	النسبة
المشاركة مع آليات التنسيق مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والمجلس الأعلى لتنسيق الشئون الإنسانية	9	30
ربطها ببرامج بناء القدرات لتعزيز المسؤولية الاجتماعية	9	30
تضمين القطاع الخاص في منصات تبادل المعلومات والمعرفة	8	26.67
دراسة الموارد الممكنة لمساهمة القطاع الخاص	6	20
تقييم مبادرات المسؤولية الاجتماعية	4	13.33
عمل شراكات مع القطاع الخاص من قبل أصحاب المصلحة الاخرين	19	63.33
تكييف مبادرة المسؤولية الاجتماعية مع السياق المحلي وتكييفها مع أولويات الاستجابة	14	46.67
الدخول في شراكات أكثر مع القطاع الخاص	13	43.33
تحديد المجالات التي يمكن لمبادرات المسؤولية الاجتماعية المساهمة	10	33.33

جدول رقم 17 تنسيق مبادرات المسؤولية الاجتماعية مع آليات الاستجابة

واشار 30 في المائة إلى المشاركة مع آليات التنسيق القائمة مثل مكتب تنسيق الشئون الإنسانية للأمم المتحدة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وكذلك الإشارة إلى ربط مساهمة القطاع الخاص ببرامج بناء القدرات لتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وفضل ما يقارب 27 في المائة تضمين القطاع الخاص في منصات تبادل المعلومات والمعرفة، بينما أيد 20 في المائة وحوالي 13 في المائة، تنسيق مبادرات القطاع الخاص مع آليات الاستجابة من خلال دراسة الموارد الممكنة لمساهمة القطاع الخاص، وتقييم مبادرات المسؤولية الاجتماعية، على التوالي.

وفي مجال تنسيق مشاركة القطاع الخاص، الأغلبية العظمى، بنسبة 90 في المئة من اجمالي مفردات العينة، تعتقد أن إنشاء مركز أو شبكة مخصصة للمسئولية الاجتماعية للشركات في اليمن سيكون مفيدا لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في معالجة التحديات الإنسانية والتنموية للبلاد

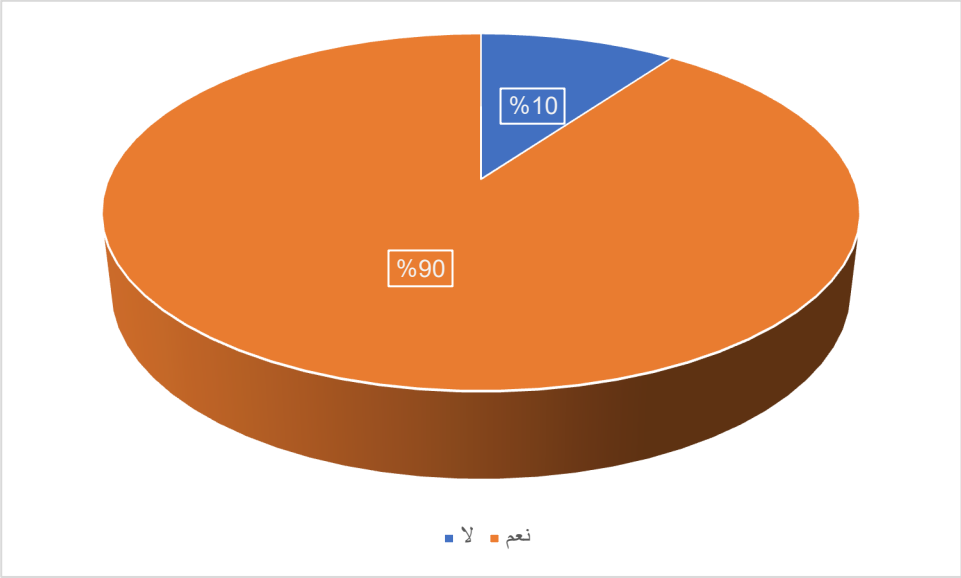

الشكل رقم 13 أهمية إنشاء مركز أو شبكة مخصصة للمسؤولية الاجتماعية للشركات

الشراكة والتنسيق بين القطاع الخاص والجهات الفاعلة المحلية والدولية

تحدث تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى اللجنة الاقتصادية عن مسئولية القطاع الخاص الاجتماعية، مشيرا إلى ان المسؤولية الاجتماعية في البلدان النامية ترتبط بمشاريع التنمية المجتمعية أو الاستثمار الاجتماعي للشركات، ولذلك ينبغي للاستثمارات أن تتسق مع البرامج الانمائية المحلية والوطنية، وأن تؤدي إلى نشوء مشاريع إنمائية مستدامة، وينبغي في هذا الصدد، جلاء دور الشراكة ودور الملكية كيلا تكون مشاريع الشراكة مدفوعة بأهداف الشركات.

واضاف تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، تقتضي الضرورة العاجلة لحل القضايا والمشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية تركيز المناقشات الدائرة بشأن دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص علة إقامة شراكات فعالة بين هذين القطاعين، ويصدق هذا بوجه خاص على مجال الحماية الاجتماعية حيث ما فتئ النقاش دائرا بشأن دور القطاع الخاص، ولا سيما في تمويل الحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية، والمشاكل الاجتماعية الكبرى التي تتطلب تضافر الجهود والتي قد تستفيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتشتمل، ولكن لا تقتصر، على خفض مستويات الأمية المرتفعة، وتعزيز التوظيف وأنشطة التدريب، ومنع الجريمة والعنف والاتجار بالمخدرات، ومكافحة الأوبئة [80].

وفي الوضع الراهن، تشمل الاستجابات الإنسانية في اليمن أعداداً كبيرة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية الذين يعملون بشكل متكرر في نفس المناطق الجغرافية ونحو نفس الأهداف العريضة. ومع ذلك، غالبًا ما يكون التنسيق والتعاون بينهم محدوداً في أحسن الأحوال –على الرغم من بعض الجهود– وكذلك الأمر بالنسبة للتنسيق بين المجموعات أو المجموعات الفرعية. أدى الفشل في التنسيق إلى حدوث فجوات في التغطية وإلى الازدواجية وعدم الكفاءة في الاستجابة للطوارئ.

[80] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول التعاون الوطني والدولي من اجل التنمية الاجتماعية، ديسمبر 2002

الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

بدأت الحكومة منذ عام **2008** بصياغة قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفي مؤتمر الرياض للمانحين في سبتمبر أكدت الحكومة التزامها باستكمال إعداد قانون الشراكة وتقديمه إلى مجلس النواب لإقراره. لهذا الغرض تشكلت لجنة مشتركة من الجهات الحكومية والقطاع الخاص لصياغة القانون. وعند انتهاء اللجنة من عملها أرسلت مشروع القانون إلى مجلس النواب الذي ناقشه في **20**أكتوبر **2014** وتم رفضه من قبل النواب، وأرسل مبررات رفضه إلى وزارة التخطيط في **11** نوفمبر **2014**. في نفس الوقت وقع القطاع الخاص والحكومة اليمنية مذكرة تفاهم في واشنطن للبدء في آليات حوار بين الجانبين، وذلك في ختام مؤتمر "إشراك القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة" في 18 نوفمبر2014، والذي نظمه مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنسيق مع مركز المشروعات الدولية الخاصة في العاصمة الأمريكية. حددت المذكرة الغرض الرئيس، وهو دعم كل من الحكومة والقطاع الخاص في تحديد مسار واضح لإشراك القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بحسب مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي انتهى في 25 يناير 2014، وبحسب متطلبات اتفاق السلم والشراكة الذي وقعت عليه غالبية الأحزاب والمكونات السياسية في 21 سبتمبر 2014.

تلزم المذكرة القطاع الخاص تنفيذ مبادرات تتعلق بحوكمة القطاع والتزامه بالمسؤولية الاجتماعية وخاصة في مجال البيئة والعمل، وهي: أ- على القطاع الخاص أن يعلن التزامه بالمسئوليات الاجتماعية الملقاة على عاتقه وخاصة في مجال الحفاظ على البيئة وتشغيل العمالة اليمنية وخاصة الشباب والنساء، والمساهمة في تأهيلها، وكذلك بدعم الحكومة ومساندتها في تعزيز الأمن الذي هو شرط ضروري للاستثمار وبسط سلطة القانون. ب- على القطاع الخاص أن يستكمل وبصورة عاجلة بنيته المؤسسية الممثلة له ويعمل على إصلاح هياكلها التنظيمية والإدارية والفنية ويرقى بها إلى المستوى الرفيع التي تمكنه من الانخراط في شراكة متكافئة وفعالة مع الحكومة. وألزمت المذكرة مجلس الوزراء بأن يطلب من القطاع الخاص تسمية ممثليه في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبنسبة لا تقل عن 50% من أعضاء المجلس. وبشأن مصفوفة الإصلاحات. قضت مذكرة التفاهم بأن يتم استكمال ووضع اللمسات الأخيرة على مصفوفة الإصلاحات المشتركة مع بداية الربع الأول من العام 2015[81]. في ذلك الوقت اندلعت الحرب المستمرة حتى اليوم، والتي ادت إلى انهيار مؤسسات الدولة وانقسام البلد بين أطراف سياسية وعسكرية متعددة، وبالطبع لم تسمح الظروف بمواصلة تطوير إطار رسمي للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص. وأصبح على القطاع الخاص التعامل مع سلطات الأمر الواقع، حيث يخضع للابتزاز ودفع الإتاوات والجبايات غير القانونية. وفي بعض المناطق تواجه جهود القطاع الخاص ومبادراته في الجانب الإنساني ضغوطا وتدخلات من قبل سلطات الأمر الواقع. ومع ذلك يساهم القطاع الخاص في دعم المؤسسات الرسمية في السلطات المحلية، وإقامة شراكات معها في تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية.

عقب التوقيع على مذكرة التفاهم بين الحكومة والقطاع الخاص، نظم الجانبان فعاليات تشاورية مشتركة. ونظم القطاع الخاص والمنظمات التي تمثله، لقاءات تشاورية افتتحها بلقاء تشاوري بتاريخ 29 ديسمبر 2014 في مدينة عدن لمناقشة (مصفوفة الاصلاحات الاقتصادية والمؤسسية من وجهة نظر القطاع الخاص) التي قام فريق الاصلاحات الاقتصادية بإعدادها، ثم تابع الفريق ادارة لقاءات تشاورية مع رجال الأعمال والمنظمات التي تمثل القطاع الخاص في كافة محافظات الجمهورية لإثراء الرؤية ومن ثم مناصرة تنفيذها لدى الحكومة والاجهزة التنفيذية على المستوى الوطني والمحلي. توجت هذه اللقاءات بلقاء تشاوري بأمانة العاصمة نظمه فريق الإصلاحات الاقتصادية وفريق مناصرة قضايا القطاع الخاص بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة ونادي الأعمال اليمني ومركز الدراسات والإعلام الاقتصادي. تضمنت رؤية القطاع الخاص للإصلاحات الاقتصادية

[81] عبد الكريم قاسم الخطيب، مرجع سابق

والمؤسسية اجراءات عاجلة للحد من الآثار السلبية لرفع الدعم عن المشتقات النفطية، واصلاح منظومة القوانين والاجراءات المعيقة للنمو الاقتصادي وحركة السوق، والقرارات الحكومية المطلوبة لتحفيز النمو الاقتصادي وتجاوز آثار الاصلاحات المالية. وأكد ممثلو القطاع الخاص في اللقاءات التشاورية على ضرورة وضع ضوابط للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص بحيث تتضمن عقود الشراكة الزامية الشفافية والالتزام بمبادئ الحكم الرشيد من قبل كل الاطراف.

استمرت مبادرات القطاع الخاص لتعزيز الشراكة مع الحكومة، على سبيل المثال، اصدرت الغرفة التجارية الصناعية في عدن في سبتمبر 2018 تعميما بشأن مشروع مذكرة تفاهم جديدة بين الحكومة والقطاع الخاص. ويهدف التعميم الموجه إلى القطاع الخاص ووسائل الاعلام والخبراء والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني لإشراك قطاع واسع من المعنيين والمستفيدين في مناقشة مشروع مذكرة التفاهم. ودعا رئيس الغرفة الجهات ذات العلاقة إلى المشاركة بالملاحظات[82]. تواجه الشركات مشكلة قلة الانصاف وقلة المساواة في التوصل إلى أنظمة صنع القرارات. وتناولت احدى الدراسات صغار المقاولين في اليمن ووجدت أن أقل من شركة واحدة من أصل **6** شركات، تعتبر أنها لا تستطيع التأثير في صياغة السياسات. وأعتبر أكثر من **63** بالمئة من الشركات التي شملتها الدراسة أن أكبر مصدر تأثير على الحكومة عند صياغة القوانين والسياسات هي الوجاهات والانتماءات الاجتماعية والقبلية وتتبعها الشخصيات ذات النفوذ والاعتبار (كأرباب الشركات الكبيرة أو المدراء المعروفين) بنسبة حوالي **51**بالمئة. وقد اجمعت أكثر من **82** بالمئة من الشركات، بحسب استبيان ل **947** شركة يمنية خاصة في خمس محافظات، على اعتبار الفساد من أبرز العقبات أمام سير نمو أعمالها.[83]

الشراكة مع المجتمع المدني

يشير تقرير دولي أن الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في اليمن تأخذ شكل برامج مؤقته ومخصصة ترتكز في الغالب على الاتصالات الشخصية وليس على سياسات العمل او ممارساته على الرغم من إن منظمات المجتمع المدني لا تسوق برامجها إلى القطاع الخاص، فإن الشركات الكبيرة تدعم بشكل متزايد انشطة منظمات المجتمع المدني، خاصة البرامج التدريبية للشباب والمرأة. مع ذلك لم يرفع قطاع منظمات المجتمع المدني من امكانية دعم الشركات نظرا لنقص الوعي بالفرص أو القدرة غير الكافية على تقديم برامج التدريب ذات الجودة المرتفعة.[84]

ولكن منذ اندلاع الصراع الراهن تعززت العلاقة بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من خلال مواجهة الأزمة الإنسانية، حيث قام القطاع الخاص بتأسيس ودعم عدد من المؤسسات المدنية غير الربحية، وهناك مؤسسات اخرى من تم إنشاؤها بدعم من القطاع الخاص من قبل الحرب.

قدمت العديد من الشركات واصحاب الأعمال مساهماتهم في الإغاثة الإنسانية عن طريق منظمات المجتمع المدني. وقام القطاع الخاص ايضا، بدعم المجتمع المدني بطرق اخرى، فثمة تجار يشاركون في برامج اهلية مختلفة. كما اتسم التعاون بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني عموما بقيام القطاع الخاص بتوفير المنح والمعونات المالية للمجتمع المدني. ولكن مع الدور المتعاظم للاعبي المجتمع المدني كمزودي الخدمات، إلى جانب ظاهرة التعامل مع الجهات الفاعلة غير الرسمية في القطاع الخاص، فإنه قد يظهر التضارب في المصالح. إن انعدام الثقة المتبادل والناجم عن المناخ السياسي الحالي قد وسع الهوة بين كل من منظمات

[82] المرجع السابق

[83] إدوارد الدحداح، تحديات وآفاق إدارة الحكم في اليمن، مرجع سابق، ص7

[84] الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2013 لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ص 60.

المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويفيد البعض بأن العوازل بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص تتصل كذلك بالقدرات والإمكانات المتواضعة لدى منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية [85].

من جهتهم يؤمن القائمون على منظمات المجتمع المدني، بأن الحرب قد خلقت فرصا لكل من المجتمع المدني والقطاع الخاص كي يتعاونا، فلقد غدى لدى الطرفين إدراك للحاجة إلى المبادرة إلى سد الفجوة الناتجة عن انهيار الدولة. إن بعض المنظمات التي انشأها القطاع الخاص، كبنك الطعام اليمني ومؤسسة السجين الوطنية، تعد بمثابة الشهادة على الكيفية التي يمكن ان يضطلع بها القطاع الخاص بمسؤوليته الاجتماعية. في عدن وحضرموت ولحج تعمل منظمات المجتمع المدني مع القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع ضمن مجالات خلق سبل العيش والاستشفاء وإعادة بناء مؤسسات الدولة كالجامعات والمعاهد التقنية والمدارس. ومع ذلك فمنظمات المجتمع المدني تعتقد بأن القطاع الخاص ما يزال مترددا في ان يعمل مع منظمات المجتمع المدني، فالشركات في القطاع الخاص لا تريد ان تتورط في السياسة. ومن هنا، فإن معظم اسهامات القطاع الخاص تنحصر في تبرعات فردية أو في شراكات تتعلق بالمساعدات المتصلة بحالات الطوارئ.

الشراكة بين القطاع الخاص والمنظمات الدولية والمانحين

للقطاع الخاص دور حاسم في تسهيل التوزيع والتخزين والخدمات اللوجستية للجهات الفاعلة في المجال الإنساني، فضلا عن تسهيل التحويلات النقدية من الجهات المانحة إلى المستفيدين. وفقا لأصحاب اعمال يمنيين وموظفين في الوكالات الإنسانية الدولية، فإن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تعتمد على القطاع الخاص لتوفير خدمات سلسلة الإمداد مثل النقل والتخزين وخدمات التخليص الجمركي وإعادة الشحن. وافاد اصحاب الأعمال الذين شملهم استبيان اجراه مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، أنهم يزودون وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية بمختلف السلع والخدمات مثل السيارات والمولدات وقطع الغيار والصيانة وسلال الأغذية والبطانيات وخدمات التوزيع.

وبحسب دراسة اجراها مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، حدد اصحاب الأعمال صعوبات عديدة في التعامل مع الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالاتصال بوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. تتعلق هذه الصعوبة في المقام الأول بعملية المناقصات ومتابعتها. كانت الشكاوى الشائعة غلبة الغموض على نقاط الاتصال بالمنظمات الدولية، وكذلك معايير ومتطلبات المنظمات الدولية. واضافت الدراسة، أن المشاورات مع القطاع الخاص فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية المستهدفة غائبة في معظم الوقت. [86]

وذكر اصحاب الأعمال ايضا أن بعض المنظمات الدولية تحصر تواصلها مع موردين تم اختيارهم مسبقا، ونادرا ما عرضت على شركات جديدة فرصة التقديم على المناقصات. ومن ثم تمت الاشارة إلى الشفافية في عملية اختيار البائعين من قبل المنظمات الدولية كمجال يتطلب بعض التحسين، وذلك لضمان تعاون وتنسيق اقوى بين المنظمات الدولية والقطاع الخاص. كما اشار اصحاب الأعمال المشمولين بالدراسة إلى أن سياسات شراء الخدمات والسلع التي تتبعها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية تستلزم أو تشجع احيانا الشراء المباشر من خارج اليمن. واجمع اصحاب الأعمال عموما على الحاجة إلى آلية تنسيق بين القطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، للمساعدة على تشجيع الشراء المحلي وتسخير الفرص لإقامة علاقات منفعة متبادلة. [87]

رؤية القطاع الخاص لتنظيم وتنسيق العمل الإنساني مع المنظمات الدولية والمانحين

[85] طارق بركات، وعلى الجرباني، ولوران بونفوا، دور القطاع الخاص في بناء السلام، كاربو 2019

[86] علي العزكي، المنظمات الإغاثية الدولية والقطاع الخاص اليمني، مرجع سابق

[87] نفسه

قدم فريق الاصلاحات الاقتصادية مقترحات من اجل تحسين فاعلية دور المانحين والمنظمات الدولية في اليمن، منها.[88]

- اعتماد آليات التدخل المباشر عن طريق قيام الممول بتأمين المشتريات معمل التعاقدات مع الجهة المنفذة مباشرة وبحسب اجراءاته المالية والإدارية للمشاريع والأولويات التي تقرها السلطات المحلية، ميتم طلبها من المانح، وتتميز هذه الآلية بمطابقتها لإجراءات المانح ولا تتطلب التزام طويل.
- التحويل المباشر للموارد المالية لآليات ومشاريع موثوقة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، والتي يتوفر لهما آليات تنفيذ جيدة وأنظمة مالية وإدارية مناسبة ومتوافقة مع اجراءات المانحين، ولديها قدرة عالية على المتابعة والتقييم وإعداد التقارير
- زيادة إشراك المكون المحلي، من خلال منح عقود التنفيذ للشركاء المحليين، وبما يسهم في بناء القدرات المحلية من جهة وزيادة استفادة الجهات المحلية من عمليات التمويل وضمان ان لا تكون محصورة وشركائهم وخبرائهم.
- توجيه المساعدات عبر القنوات الحكومية قدر الامكان وبما يضمن تواؤم أولويات التنمية في اليمن مع توجهات المانحين التنموية.

وتضمنت رؤية القطاع الخاص إنشاء هيئة وطنية لتنسيق الدعم الإنساني في اليمن، يتمثل فيها جميع الفاعلين في العمل الإنساني، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وتكون مهمتها تنسيق الدعم وفقا للأولويات والاحتياجات، والرقابة والمتابعة للمنظمات والجهات التي تقدم الدعم، بما يساهم استعادة ثقة المواطنين في مقدمي الاستجابة

وتعتبر مجموعة شركات هائل سعيد انعم وشركاه انشط شركة في اليمن تقيم علاقات شراكة مع المنظمات الدولية، وتحظى بثقة عالية من قبل الفاعلين الدوليين، في إطار عملها لدعم المبادرات التنموية والإنسانية المتنوعة، تتعاون مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، لدعم برامج الصحة العامة والتغذية والأمن الغذائي في اليمن.

عند ما أُطلقت المبادرة العالمية ضد كوفيد-19 في اليمن في أبريل 2020 في إطار شراكة تجمع بين المؤسسات والأمم المتحدة من أجل دعم المجتمعات والعاملين في مجال الصحة من خلال توجيه المستلزمات الطبية المهمة للبلاد، بالتعاون مع السلطات اليمنية والدولية.، قادت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه ــ إقليم اليمن، مبادرة IICY من أجل مساعدة وكالات الأمم المتحدة والسلطات اليمنية على الاستجابة بفعالية لجائحة كورونا (كوفيد-19) وحشدت الجهود وجمعت الشركاء من أجل هذا الهدف. وضمت قائمة الأعضاء المُؤسِّسين لمبادرة IICY كلاً من مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه ــ إقليم اليمن وتترا باك ويونيليفر والأمم المتحدة وتكتُل القطاع الخاص اليمني واتحاد الغرف التجارية الصناعية اليمنية

عمل شركاء مبادرة IICY معاً بصورة جماعية تضمن تضافر الجهود الرامية إلى تعزيز دور المنظمات العالمية والسلطات اليمنية في مواجهة تهديد فيروس كورونا (كوفيد-19). وتهدف المبادرة إلى توظيف خبرات وموارد ومعارف الشركاء من أجل دعم المجتمعات التي يخدمونها ومساعدة السلطات اليمنية والدولية.

[88] الفريق الاقتصادي، أولويات الاعمار وإعادة التأهيل اليمن [2018]، المنتدى الاقتصادي اليمني، http://www.yemenief.org

وفي مثال آخر قام بنك الكريمي الإسلامي للتمويل الأصغر بدعم الاستجابة لوباء كورونا في اليمن، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ووزارة الصحة العامة. تعهد بنك الكريمي بمبلغ 600 ألف دولار أمريكي لإطلاق مبادرات في عدن، والحديدة، وصنعاء، وتعز.[89]

من جانب آخر، تساعد الجهات الدولية الفاعلة الشركات على مواصلة العمل والإبقاء على الموظفين الحاليين، وفي بعض الأحيان خلق فرص عمل جديدة. جاء في تقرير صادر عن البنك الدولي، ان البنك يواصل مساندة استمرار عمل الشركات الخاصة باليمن وتعزيز قدرتها على الصمود. لمساندة القطاع الخاص في اليمن، تملك مؤسسة التمويل الدولية حافظة استثمارات، بقيمة تقارب 52 مليون دولار، في مشروعين للصناعات التحويلية: مصنع للإسمنت وشركة تعبئة مياه. كما تدعم مؤسسة التمويل الدولية أيضًا العديد من مؤسسات التمويل الأصغر، بما فيها إحدى المؤسسات المحلية في تحولها إلى بنك مرخص. كما تعد مؤسسة التمويل الدولية أيضًا تسهيلًا لتقاسم المخاطر، لتعزيز إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تستعمل الطاقة الشمسية، واضاف التقرير، ساندت مؤسسة التمويل الدولية هذه الجهود عن طريق بدء برنامج حوكمة الشركات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والذي يقدم للشركات العائلية تدريبًا على حوكمة الشركات، من خلال المعهد اليمني للمديرين. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية، منذ عام 2017، مع شركاء تنمية آخرين، وستكون زيادة مشاركة القطاع الخاص عاملًا أساسيًا لمساندة مصادر كسب الرزق والإنعاش الاقتصادي الأساسي، في ظل مذكرة المشاركة الجديدة مع اليمن.

ويعترف البنك الدولي، بان القطاع الخاص باليمن يظهر قدرة على الصمود، على الرغم من معاناة القطاع من الصرع القائم. واضافت المذكرة، من الضروري الحفاظ على قدرات القطاع الخاص باليمن وإنجازاته ومساندتها، ليكون دعامة الإنعاش في البلد.[90]

في تقرير آخر، تتضمن محفظة الاستثمارات الحالية للبنك الدولي تسهيلات استثمار بقيمة 75 مليون دولار مقدمة لمجموعة هائل سعيد انعم لمساندة انتاج المواد الغذائية الضرورية للاستهلاك المحلي، كما قدم البنك ا ايضا موارد مالية طويلة الأجل لمساندة الشركة العربية اليمنية للإسمنت، ويتضمن هذا المشروع إنشاء مصانع اسمنت حديثة وتشغيلها، وكذلك لإيجاد فرص عمل محلية. وقال تقرير البنك الدولي، تركز العمليات الاستثمارية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية [وقيمتها 2.9 مليون دولار] مع البنوك اليمنية، ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، والتكنولوجيا المالية على دعم فرص الحصول على التمويل وتعزيز اداء القطاع المالي اليمني، من خلال رفع المعايير وبناء قدرات الإقراض وتشجيع الاقتصاد الرقمي، وتشمل العمليات الاستثمارية الحالية مساندة المؤسسات المالية مثل بنك الكريمي، وبنك اليمن والكويت، وبنك التضامن للتمويل الصغير والأصغر.[91]

من خلال مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن والذي تبلغ تكلفته 400 مليون دولار أمريكي، يعمل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على دعم مؤسسات التمويل الأصغر الوطنية لمواصلة تقديم خدماتها المالية لأكثر من 57,000 من المشاريع الصغيرة والأصغر، وقام المشروع أيضًا بدعم 16,700 من الأعمال الصغيرة والأصغر المعرضة للانهيار في جميع أنحاء اليمن على الوصول إلى التمويل وبناء القدرات والإدماج في السوق. وقد ساعد ذلك في تحسين دخلهم، ومواصلة توفير السلع والخدمات المحلية في مجتمعاتهم المحلية، وخلق فرص عمل إضافية.[92]

---

[89] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بنك الكريمي الإسلامي للتمويل الأصغر يشارك في دعم الاستجابة لوباء كورونا في اليمن، https://www.undp.org/

[90] البنك الدولي، مذكرة المشاركة القُطْرية بشأن الجمهورية اليمنية لفترة السنتين الماليتين 2020-2021"، أبريل/نيسان 2019

[91] البنك الدولي، وثيقة المشاركة القطرية الخاصة بالجمهورية اليمنية لفترة السنتين الماليتين 2022 و2023، مرجع سابق

[92] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، قوة الشراكة: توسيع نطاق التعافي والصمود في اليمن، 30 مارس 202، https://www.undp.org/

تكتلات وائتلافات القطاع الخاص.

مع تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن، قام القطاع الخاص بدعم من الشركاء الدوليين بإنشاء وتطوير عدد من الكتل والائتلافات لتنسيق وتكامل الجهود الإغاثية والتنموية للشركات ومنظمات الأعمال، منها كتل خاصة لتنظيم جهود الدعوة والمناصرة، تعمل على توحيد صوت القطاع الخاص وتطوير اطر ومقترحات القطاع للسياسات والآليات في مجال العمل الإنساني والتنموي.

فريق الاصلاحات الاقتصادية

تم تشكيل فريق الاصلاحات الاقتصادية كمبادرة طوعية من قبل قادة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة الى خبراء اقتصاديين بعد حضور ورشة عمل بعنوان " تعزيز صوت القطاع الخاص " المنعقدة في البحر الميت في عمان والتي نظم لها مركز المشروعات الدولية الخاصة في مارس 2012. تأسس الفريق لتمكين القطاع الخاص المساهمة بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الاستراتيجيات لتعزيز الاصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن.

وتتلخص رؤية الفريق في ايجاد شراكة حقيقية وملموسة بين أطراف القطاع الخاص، المجتمع المدني، والحكومة من اجل سرعة تنفيذ إصلاحات اقتصادية ملحة في اليمن. من خلال العمل بشكل اوسع مع مجتمع الاعمال اليمني، ومنظمات المجتمع المدني والخبراء الاقتصاديين، لتقديم الرؤى والحلول الاقتصادية كشركاء وداعمين ومناصرين، لجهود الحكومة من اجل تحسين السياسات الاقتصادية في اليمن

قام الفريق بإعداد وتطوير عدد من دراسات السياسات ووضع تصورات القطاع الخاص لمعالجة الأزمة الإنسانية واستمرار الاقتصاد ورؤية القطاع الخاص لأولويات إعادة الاعمار وبناء السلام. كما قام الفريق بتمثيل القطاع الخاص في العديد من الاجتماع والفعاليات المحلية والدولية.[93]

تكتل القطاع الخاص.

عقد ممثلو القطاع الخاص لقاءا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 لبحث دور القطاع الخاص في دعم الجهود الإنسانية وجهود التعافي في البلاد. جمع اللقاء ممثلون عن الاتحادات والغرف التجارية والصناعية والجمعيات التي تمثل كل قطاع ومنظمات أعمال اليمنيين في الداخل والخارج. نظمت هيئة تشجيع المشروعات الصغرى والصغيرة الاجتماع بتمويل من مشروع البنك الدولي لإحياء أنشطة الأعمال.

وقد تمخضت حلقة العمل بشكل خاص عن تحديد المشاركين لركيزتين أساسيتين تهدفان إلى زيادة مشارك القطاع في الجهود الإنسانية وجهود إعادة الإعمار بالشراكة مع الحكومة والوكالات المانحة:

الركيزة الأولى: إنشاء تجمع لتمثيل القطاع الخاص: يهدف توحيد من شأنه بلورة رؤى ووجهات نظر القطاع الخاص بشأن القضايا التي تؤثر على اداء القطاع ومشاركته النشطة، والشراكة مع الجهات الحكومية في أمور تتجاوز جمع الضرائب، كالتخطيط لاتخاذ القرار وتقديم الخدمات. القصد من هذا التجمع أن يكون صوتا واحد وموحدا للقطاع الخاص اليمني لدمج جهود كافة القطاعات من أجل دعم التعافي، والعمل كمنبر لتنسيق هذه الكيانات للتعاون الفعال مع الحكومة والجهات المانحة.

وفي 28 يناير 2019 أعلن القطاع الخاص اليمني عن تأسيس تكتل للقطاع الخاص يضم مختلف مكونات القطاع الخاص بتنسيق من قبل وكالة تنمية المنشئات الصغيرة والمتوسطة سيمبس SMPES وبدعم من البنك الدولي في عمان. وشارك في التكتل قيادة فريق الاصلاحات الاقتصادية وممثلي الغرف التجارية الصناعية وعدد من الكيانات التجارية والجمعيات والمبادرات. لكن هذا التكتل لم يمارس أي نشاط وانقطعت اخباره، و لم يعد له أي وجود. في مقابلة اجريت مع أحد قيادات القطاع الخاص، أن

[93] حول فريق الاصلاحات الاقتصادية، http://www.yemenief.org/

هذا التكتل وغيره من الائتلافات التي نشأت باسم القطاع الخاص، انتهت و لم يتم التعامل معها لأنها ارادت ان العمل خارج تطاق الغرف التجارية الصناعية اليمنية، وأشار إلى أن المنظمات الدولية والجهات المانحة دعمت إنشاء مثل هذه التحالفات، كمشاريع آنية، ولا تستمر في متابعتها.

مجلس القطاع الخاص للمساعدات الإنسانية.

في العاشر من اكتوبر 2019، تم اشهار في العاصمة اليمنية صنعاء شبكة للتعامل مع الوضع الإنساني في اليمن، تحت مسمى مجلس القطاع الخاص لدعم الأعمال الإنسانية، وله اربعة فروع اخرى في محافظات: عدن وحضرموت ومأرب والحديدة، وهي عبارة عن شبكة تشتغل؛ لتكون ممثلا للقطاع الخاص في الجانب الإنساني والتدخلات فيما يخص مكافحة الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان؛ بحيث تتوحد جهود القطاع الخاص ويكون له صدى وأثرا إيجابيا. وتتلخص اهداف الشبكة في: تنسيق جهود القطاع الخاص في مجالات الاستجابة الإنسانية وفي مرحلة التعافي، والتنسيق مع المنظمات الدولية العاملة في الجانب الإنساني والتنموي، والتنسيق مع الشبكة العالمية لربط الأعمال على المستوى الدولي.

تم انشاء الشبكة [مجلس القطاع الخاص للمساعدات الإنسانية] بدعم ومساندة من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP ومنظمة الاوتشا والاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية وشبكة اليمن للتمويل الأصغر ونادي الأعمال اليمني، وجمعية البنوك اليمنية.

وفي فعالية اشهار مجلس القطاع الخاص أكد السيد استين، منسق فريق الإنعاش المبكر في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أن القطاع الخاص له دوره الكبير في العديد من المشاريع الحيوية فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، لكن لم يتم التركيز على هذا الدور بالشكل المطلوب، منوها بأن من حقه مناصرته ومناصرة الذين يدعمهم القطاع الخاص.

معلنا دعم البرنامج لمجلس القطاع الخاص لدعم الأعمال الإنسانية ومساندته محليا وعالميا لافتا إلى أنه سيكون أحد الأعضاء في المبادرة العالمية لربط الأعمال ومن ضمن شبكتها في العالم.

وتم انتخاب رجل الأعمال حسن محمد الكبوس، رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، رئيسا للمجلس، وأمين أحمد قاسم وأنور جار الله نائبين للرئيس. وتحددت اهداف الشبكة لكن انقطعت اخبار المجلس او هذه الشبكة، و لم يعد لها ذكر بعد الاعلان عنها.

القسم الخامس: التوصيات

1. للقطاع الخاص

1.1 **تطوير ميثاق للمسؤولية الاجتماعية:** يمكن للقطاع الخاص ممثلا بالاتحاد العام للغرف التجارية والغرف في المحافظات وغيرها من كيانات القطاع الخاص اليمني وضع ميثاق خاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ومؤسسات الأعمال، يتضمن المبادئ الأساسية للمسئولية الاجتماعية، من احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة، والتحسين المستمر لظروف التشغيل وبيئة العمل، واحترام قواعد المنافسة الشريفة، وتعزيز الحوكمة والشفافية للشركات. يكون هذا الميثاق بمثابة إطار عمل محلي للميثاق العالمي للمسئولية الاجتماعية.

1.2 **اعتماد إطار لسياسات وتوجيهات المسؤولية الاجتماعية للشركات:** أن تتبنى مؤسسة الأعمال إطار سياسات وتوجهات وارشادات بشأن التزاماتها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، وتشجيع كل الأطراف ذات الصلة على الالتزام بها، بما ذلك الموظفين. ويمكن ذلك لكل الشركات بمختلف احجامها. ولتفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات الصغيرة ينبغي تشجيع السلوكيات الصديقة للبيئة من قبل الموظفين واستخدام أدوات موفرة للماء والكهرباء والمحافظة على الموارد.

1.3 **إنشاء إدارات متخصصة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات:** بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء إدارات أو وحدات متخصصة ضمن الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأعمال، الكبيرة والمساهمة، تتولى تخطيط وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. وان تحرص الشركات على الاستعانة بالمتخصصين ممن يمتلكون الخبرات في مجال تخطيط وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، لتسهيل مهمة تنفيذ هذه البرامج. والاستثمار في تدريب وبناء قدرات الموظفين او المختصين في تنفيذ مبادرات المسؤولية المجتمعية مع التركيز على مجالات مثل إدارة المشاريع، وإشراك أصحاب المصلحة، والرصد والتقييم لتعزيز فعالية أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

1.4 **إنشاء صناديق للمسؤولية الاجتماعية للشركات:** لتطوير الأداء المؤسسي والتنظيمي للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتنسيق وتكامل الجهود، يمكن إنشاء صناديق للمسئولية الاجتماعية في الغرف التجارية الصناعية في المحافظات بمساهمة من القطاع الخاص. ويمكن لمجموعة شركات متقاربة في مجال عملها- مثل شركات الاتصالات، البنوك والمصارف- إنشاء صندوق مشترك للمسئولية الاجتماعية. ويمكن تطوير نموذج، المؤسسات الأهلية غير الربحية والصناديق التي انشأها ويدعمها القطاع الخاص، مثل مؤسسة السرطان وبنك الدواء وبنك الطعام، فهذا النموذج يمكن أن يساهم فيه ويتبرع له كل المواطنين.

1.5 **دمج وتنسيق مبادرات القطاع الخاص بالجهود الأخرى:** تأسيس كيان للتنسيق بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، إن لدى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني فرص للعمل معا لصالح المجتمع.

1.6 **زيادة تركيز القطاع الخاص على المسؤولية الاجتماعية:** زيادة اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية وخاصة في مجال المجتمع والبيئة لأنه مازال دون المستوى المطلوب (المستوى الذي يحقق التنمية الاجتماعية الشاملة)، حيث لازالت ممارسات جزئية وفردية وتوجيه استثماراتها نحو مشاريع ذات صبغة اجتماعية تساهم في توفير فرص اعمل مما يساهم في الحد من الفقر والبطالة وذلك ضمن خطة متكاملة أو برنامج تنتهجه وتجعله ضمن استراتيجياتها.

1.7 **تبني نهج متكامل للمسؤولية الاجتماعية للشركات وتعزيز مفهوم وطنية ومحلية الاستجابة:** بدلاً من النظر إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها نشاط اختياري أو ثانوي، يجب دمجها في صميم الاستراتيجية الأساسية للشركة. وينبغي أن يتماشى هذا التكامل مع السياقات الثقافية المحلية، مثل دمج مفاهيم **الصدقة الجارية والوقف** لخلق تأثير اجتماعي

مستدام. ويجب على الشركات تعزيز نهج التوطين للاستجابة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية والهيئات الدولية للاستفادة من خبراتهم وشبكاتهم لمبادرات أكثر محلية وفعالية للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

2. للحكومة

2.1 إعداد وتطوير دليل وطني للمسئولية الاجتماعية يضم قواعد وإرشادات وتوجيهات المسئولية والشراكة الاجتماعية داخل المنشآت بمختلف انواعها، بما في ذلك الحكومية والأهلية، والتي تسهل من التنفيذ الجيد لاستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

2.2 وضع السياسات والتشريعات التي تكفل الشفافية والإفصاح فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، وإدراج المسؤولية الاجتماعية ضمن العقود الاستثمارية الكبيرة كبند من بنودها. وضمان محاسبة المؤسسات سواء الخاصة أو العامة على مسئوليتها الاجتماعية وقياس أدائها الاجتماعي للتعرف على مساهماتها. وينبغي أن تساهم التشريعات في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة دون الحد من قدرتها على المبادرة والقيام بالأعمال المختلفة.

2.3 اعداد استراتيجية وطنية للتنمية والبناء، وتحديد اولويات برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحديد البرامج التي يمكن للقطاع الخاص أن يساهم فيها.

2.4 ينبغي تشجيع وتيسير أداء الشركات للمسئولية الاجتماعية، من خلال توفير الأنظمة والمعلومات والدراسات التي تسهل على مختلف المؤسسات اختيار برامج المسؤولية الاجتماعية الأكثر أهمية. وكذلك اتخاذ تدابير تحفيزية وتسهيلات مثل، إنشاء جائزة سنوية للمسئولية الاجتماعية، الإعفاءات الضريبية، إعطاء الأولوية في العطاءات للشركات الفاعلة في هذا المجال. إضافة إلى ضرورة تسليط الضوء على قضية المسؤولية الاجتماعية وزيادة وعي الناس بها سواء من خلال الإعلام وإقامة المؤتمرات والندوات العلمية التي تسلط الضوء على فوائد برامج المسؤولية الاجتماعية في تحسين مكانة وصورة المؤسسات، وما تحققه هذه البرامج من فوائد للمجتمع وتحقيق التنمية.

2.5 إنشاء وثيقة إطار للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وتشكيل إطار مؤسسي- مجلس اعلى للشراكة – يناط به إدارة عملية الشراكة، يضم الجهات الحكومية المعنية وممثلي القطاع الخاص الغرف التجارية وغيرها من كيانات القطاع الخاص. يتمتع بالاستقلال المالي والإداري والشخصية الاعتبارية. ويمكن تكوين " الشبكة الوطنية للمسئولية الاجتماعية والتمكين" من الجهات الحكومية [وزارة التجارة والصناعة، وزارة النفط والثروات المعدنية، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وزارة حقوق الإنسان] وممثلين عن القطاع الخاص ومجموعات اخرى ذات علاقة

2.6 إنشاء شبكة ربط بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية: ثمة حاجة بأن يضطلع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية بأمر تنسيق جهودهم، من خلال إيجاد شبكة مؤسسية، إن من شأن شبكة كهذه أن تعزز الحوكمة المحلية وأن توفر الفرصة للقطاع الخاص من اجل المشاركة في رسم السياسات المحلية والممارسات بما يخدم مصالح المجتمع

3. لمنظمات المجتمع المدني المحلية

3.1 **دعم تنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات:** تقديم الخبرات والدعم البنيوي لمساعدة الشركات، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في التخطيط وتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية. يمكن أن يشمل ذلك توفير نماذج لخطط العمل، تقييمات الأثر، والتقارير.

3.2 **تعزيز المشاريع التعاونية:** تشجيع وتسهيل المبادرات المشتركة للمسؤولية الاجتماعية بين الشركات والمنظمات غير الحكومية لمعالجة القضايا الاجتماعية الأكبر والأكثر تعقيداً. يمكن أن تمتد هذه التعاونيات لتشمل جهود بناء السلام ومعالجة احتياجات الفئات المهمشة.

3.3 **دعم جمع البيانات والتقارير:** مساعدة الشركات في إنشاء آليات قوية لجمع البيانات وتقديم التقارير عن الأثر. سيساعد ذلك في تحديد مدى وفعالية مبادرات المسؤولية الاجتماعية، وهو أمر حاسم لاستدامتها وتوسعها.

3.4 **تفعيل المسؤولية الاجتماعية من خلال التوعية والتعليم:** على منظمات المجتمع المدني، لاسيما المنظمات ذات الصلة مثل المنظمات المعنية بحماية البيئة وحماية المستهلك، أن تعمل على تفعيل المسؤولية الاجتماعية من خلال التوعية والتثقيف، والمساهمة في بناء قدرات مؤسسات الأعمال، عن طريق اجراء الدراسات والبحوث المتخصصة في المجال وتقديم المشورة والتدريب. بالإضافة إلى تعزيز المساءلة والمحاسبة فيما يخص التزامات الشركات بمسئوليتها تجاه البيئة والمجتمع.

4. للمنظمات الدولية والمانحين

على الجهات الإنسانية الدولية أن تنشئ منصات وآليات للتنسيق والتشاور وتبادل الخبرات بين القطاع الخاص والجهات المانحة والمنظمات الدولية في المجال الإغاثي لتنسيق الاستجابة الإنسانية.

4.1 يتوجب على الجهات الإنسانية الدولية أن تعتمد قدر الإمكان على القطاع الخاص اليمني في شراء الخدمات والاستيراد وتوزيع مواد الاستجابة الإنسانية. يفترض على الجهات الدولية أن تشجع ديمومة السوق المحلية التي تظل الآلية الوحيدة القادرة على تلبية احتياجات سكان اليمن. في المساعدات الإنسانية يجب أن تعطى الأولوية، قدر الإمكان، للحوالات المالية، بدلا عن المعونات العينية التي تشوش آليات السوق المحلية. وكذلك تعطى الأولوية لشراء الطلبات من المصانع المحلية والمزودين المحليين للإسهام في العمالة المحلية. كما يمكن ان يكون من شأن ذلك ترسيخ الأرضية الداعمة للحوكمة المحلية من خلال مدفوعات القطاع الخاص من الضرائب والزكوات للسلطات المحلية.

4.2 دعم بناء قدرات مؤسسات الأعمال المحلية لتنفيذ البرامج وخلق فرص العمل. يجب أن يعمل اصحاب المصلحة لضمان امتلاك الشركات المحلية للأدوات والمهارات اللازمة للاستفادة من التدخلات الدولية. وينبغي أن يشمل ذلك تسهيل نقل المعرفة، وخاصة المعرفة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا والتدريب.

4.3 تتبني الضمانات البيئية ودمج المسؤولية الاجتماعية ضمن اهتمامات أي تعاون مع القطاع الخاص. ثمة تدنيا في الوعي لدى القطاع الخاص بمسئوليات هذا القطاع تجاه البيئة أو آثار تغير المناخ. فإن من الأهمية بمكان أن يقوم المانحون والمنظمات الدولية غير الحكومية– وبالتنسيق مع القطاع الخاص– بتبني الضمانات البيئية والمسؤولية الاجتماعية ضمن برامجهم. قد يتضمن ذلك قواعد وبنودا في الاتفاقيات مع القطاع الخاص يفرض بموجبها التقيد ببعض المعايير، بالإضافة إلى عقد ورش وأنشطة اخرى من شأنها أن ترفع الوعي وتحدث تغييرا اساسيا في مفهوم القطاع الخاص ودوره ومسئولياته.

5. الغرف التجارية والصناعية:

5.1 **الدعوة والدعم السياسي:** الضغط من أجل سياسات تعزز المسؤولية الاجتماعية للشركات وتساعد على تحييد الاقتصاد من آثار النزاع .العمل كوسيط بين مجتمع الأعمال والحكومة للدعوة إلى تشريعات داعمة للمسؤولية الاجتماعية للشركات

5.2 **منصات دعم للمسؤولية الاجتماعية للشركات** :إنشاء منصات تقدم الموارد والمشورة والدعم للشركات التي ترغب في القيام بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات .يمكن لهذه المنصات أن تكون بمثابة مراكز للتواصل لتسهيل الشراكات وتبادل المعرفة.

6. للمؤسسات التعليمية:

6.1 **دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في المناهج الدراسية:** تقديم دورات ومقررات دراسية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، مع التركيز على أهميتها وتطبيقها في السياق اليمني .يجب أن يهدف هذا التعليم إلى تنمية قوة عاملة مستقبلية تقدر وتفهم دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في قطاع الأعمال والمجتمع.

6.2 **تشجيع البحوث المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات:** تشجيع البحث الأكاديمي حول ممارسات وتحديات وآثار المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن بشكل خاص .يمكن أن تدعم هذه البحوث عملية صنع السياسات وتعزز الفهم الشامل وتنفيذ استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

7. مجالات محتملة للبحث في المستقبل

- **دراسات استراتيجية حول تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات:** إجراء دراسات طويلة الأجل لتتبع تطور ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن وتقييم تأثيرها المستدام على مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وهذا من شأنه أن يوفر رؤى قيمة حول فعالية مناهج المسؤولية الاجتماعية للشركات المختلفة بمرور الوقت وفي السياقات المتغيرة.
- **تحليل المسؤولية الاجتماعية للشركات حسب القطاع:** التحقيق في ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في قطاعات محددة من الاقتصاد اليمني، مثل الزراعة أو التصنيع أو الخدمات. وهذا من شأنه أن يسمح بفهم أكثر دقة للتحديات والفرص الفريدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات داخل كل قطاع وتخصيص التوصيات وفقًا لذلك.
- **المسؤولية الاجتماعية للشركات وحساسية الصراع:** استكشاف العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وحساسية الصراع في اليمن. دراسة كيف يمكن للشركات تكييف مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة بها للتخفيف من مخاطر الصراع، وتعزيز بناء السلام، والمساهمة في التماسك الاجتماعي في المناطق المتضررة من النزاع.
- **المسؤولية الاجتماعية للشركات والمساواة بين الجنسين:** تحليل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في اليمن. التحقيق في كيفية قيام الشركات بدمج اعتبارات النوع الاجتماعي في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات والمساهمة في سد الفجوات بين الجنسين في مختلف القطاعات.
- **المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة البيئية:** تقييم الأثر البيئي لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن، لا سيما فيما يتعلق بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه. استكشاف كيف يمكن للشركات اعتماد ممارسات مستدامة والمساهمة في جهود الحفاظ على البيئة.
- **المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة سلسلة التوريد:** التحقيق في كيفية دمج مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات في ممارسات إدارة سلسلة التوريد في اليمن. وقد يشمل ذلك تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي للموردين وتعزيز ممارسات المصادر المسؤولة.
- **المسؤولية الاجتماعية للشركات ومشاركة المجتمع:** دراسة فعالية استراتيجيات إشراك المجتمع المختلفة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. تحديد أفضل الممارسات لإشراك المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ وتقييم مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات.

- **المسؤولية الاجتماعية للشركات والقياس:** تطوير وتحسين منهجيات قياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن. وهذا من شأنه أن يمكن من إجراء تقييم أكثر دقة لأداء المسؤولية الاجتماعية للشركات وإبلاغ عملية صنع القرار للشركات وصانعي السياسات.
- **المسؤولية الاجتماعية للشركات والتكنولوجيا:** استكشاف إمكانات التكنولوجيا لتعزيز مدى تأثير مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن. وقد يشمل ذلك استخدام المنصات الرقمية للاتصال وجمع البيانات وإدارة المشاريع.
- **المسؤولية الاجتماعية للشركات والتعاون الحكومي:** التحقيق في إمكانية زيادة التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في تعزيز وتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد يشمل ذلك تطوير برامج مشتركة وتقاسم الموارد ومواءمة أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات مع أولويات التنمية الوطنية.
- **المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** دراسة التحديات والفرص المحددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن. وضع استراتيجيات وآليات دعم مصممة خصيصًا لتشجيع تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الشركات الصغيرة.
- **المسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع الاقتصادي اللانظامي:** استكشاف إمكانية مشاركة المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع غير الرسمي في اليمن، الذي يلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد. تحديد مناهج مبتكرة لتعزيز ممارسات الأعمال المسؤولة داخل هذا القطاع.
- **المسؤولية الاجتماعية للشركات والشباب:** التحقيق في كيفية قيام مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات بإشراك وتمكين الشباب في اليمن. وقد يشمل ذلك إنشاء مشاريع للمسؤولية الاجتماعية للشركات بقيادة الشباب، وتوفير فرص التدريب والتوجيه، وتعزيز ريادة الأعمال الشبابية.
- **المسؤولية الاجتماعية للشركات والتراث الثقافي:** استكشاف كيف يمكن للشركات أن تساهم في الحفاظ على التراث الثقافي الغني لليمن وتعزيزه من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة بها. وقد يشمل ذلك دعم المؤسسات الثقافية وترميم المواقع التاريخية وتعزيز الحرف التقليدية.

قائمة بالأشكال التوضيحية:

الشكل رقم 1 الموقع الجغرافي للمقرات الرئيسية والفروع للشركات..... 14
الشكل رقم 2 نسبة الشركات التي تنفذ مبادرات مسئولية مجتمعية 49
الشكل رقم 3 هل قامت شركتك بأي مبادرات للمسؤولية الاجتماعية منذ عام 2015 49
الشكل رقم 4 الشركات التي تقوم بعمل مبادرات بحسب نشاط الشركة 50
الشكل رقم 5 شراكات القطاع الخاص مع أصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ مبادرات استجابة..... 67
الشكل رقم 6 الشراكات بحسب حجم الشركة 68
الشكل رقم 7 هل لدى شركتك سياسة وإرشادات وخطط مخصصة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات 70
الشكل رقم 8 امتلاك الشركات سياسة وإرشادات وخطط مخصصة للمبادرات 70
الشكل رقم 9 امتلاك الشركة سياسة وإرشادات وخطط مخصصة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية بحسب نشاط الشركة .. 71
الشكل رقم 10 هل تقوم شركتك بالإبلاغ علناً عن أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية 72
الشكل رقم 11 هل تقوم شركتك بالإبلاغ علناً عن أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية 73
الشكل رقم 12 مدى امتلاك الشركة القدرات والخبرات الداخلية اللازمة لتنفيذ المبادرات..... 74
الشكل رقم 13 أهمية إنشاء مركز أو شبكة مخصصة للمسؤولية الاجتماعية للشركات 79

قائمة بالجداول:

جدول رقم 1: توزيع العينة بحسب نوع النشاط 13
جدول رقم 2 : توزيع العينة بحسب حجم الشركة..... 14
جدول رقم 3 سنوات الخبرة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات 50
جدول رقم 4 الفئات المستهدفة..... 51
جدول رقم 5 النطاق الجغرافي لتنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات..... 52
جدول رقم 6 مساهمة الشركات في المشاريع الخيرية 53
جدول رقم 7 مساهم الشركات في التنمية..... 56
جدول رقم 8 نوع الشراكات والتعاون 59
جدول رقم 9 مساهمة الشركات في بناء السلام 59
جدول رقم 10 مبادرات الشركات في مجال البيئة..... 65
جدول رقم 11 أنواع الشراكات 68
جدول رقم 12 طرق الابلاغ 73
جدول رقم 13 المهارات التي تحتاجها الشركات 74
جدول رقم 14 التحديات التي تواجه تنفيذ المسئولية..... 76
جدول رقم 15 فرص إشراك القطاع الخاص في الاستجابة الانسانية والتنمية..... 76
جدول رقم 16 آليات التمويل الأكثر فعالية لتبسيط مساهمات المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن..... 77
جدول رقم 17 تنسيق مبادرات المسؤولية الاجتماعية مع آليات الاستجابة 78

قائمة المراجع

- الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، مؤشرات اداء القطاع الصناعي في اليمن في ظل الحرب، 2020
- احمد السيد كردي، طبيعة المسؤولية الاجتماعية عند الشركات في الدول العربية https://www.csrsa.net/.
- احمد قائد بركات، التعاون في اليمن، الموسوعة اليمنية، مؤسسة العفيف الثقافية، 2000
- إدوارد الدحداح، تحديات وآفاق إدارة الحكم في اليمن، مرجع سابق، ص7
- الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن، فبراير 2021
- الاعلان عن تأسيس تكتل للقطاع الخاص في اليمن، http://yemenief.org/ **Feb – 07 – 2019**
- الأمم المتحدة: لجنة التنمية الاجتماعية، التعاون الوطني والدولي من اجل التنمية الاجتماعية [تقرير الأمين العام]، 12 ديسمبر 2002
- ايمان سعادة ورجا الخالدي، واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني [ماس]2019
- بابا عبد القادر، وهيبة مقدم، المسؤولية الاجتماعية ميزة استراتيجية خالقة للقيمة – دراسة حالة شركة سونا طراك
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: توقعات تبين الآثار المدمرة لتغير المناخ على التنمية البشرية في اليمن **3** ديسمبر 2023، https://www.undp.org/
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بنك الكريمي الإسلامي للتمويل الأصغر يشارك في دعم الاستجابة لوباء كورونا في اليمن، https://www.undp.org/
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، قوة الشراكة: توسيع نطاق التعافي والصمود في اليمن، 30 مارس 202، https://www.undp.org/
- بن مسعود نصر الدين وكنوش محمد، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية"، في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 14-15 فيفري 2012،
- البنك الدولي، مذكرة المشاركة القطرية الخاصة بالجمهورية اليمنية لفترة السنتين الماليتين 2022 و2023، إبريل 2022
- البنك الدولي، مذكرة المشاركة القُطْرية بشأن الجمهورية اليمنية لفترة السنتين الماليتين 2020-2021"، أبريل/نيسان 2019
- حسن مجلي، الوقف في اليمن، الموسوعة اليمنية، مؤسسة العفيف الثقافية، 2000
- حسين الأسرج، الوقف الإسلامي كأحد أدوات المسؤولية الاجتماعية للشركات، 2012
- خطة الاستجابة الإنسانية.. اليمن 2021، مارس2021
- دليل السياسات البيئية في بنك الأمل، https://alamalbank.com/
- ذكرى محمد الحطامي، الوقف الإسلامي في اليمن وآثاره الاقتصادية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 7، العدد 4، 2023

- سماح محسن علي سعيد، إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في شركات القطاع الخاص الصناعية بالجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة عدن، 2011
- سناء عبد الرحيم سعيد، وعبدالرضا ناصر الباوي، الدور الاستراتيجي للمسئولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة/ دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون 2010
- شريان الحياة في اليمن: دعم القطاع الخاص للتعليم اثناء الطوارئ والأزمات https://inee.org/
- ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، رسالة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقائد– تلمسان، الجزائر، 2010
- طارق بركات وآخرون، دور القطاع الخاص في بناء السلام في اليمن، كاربو 2019
- طاهر حزام، 95في المئة من الشركات اليمنية والعاملة في اليمن تتجاهل مسؤوليتها الاجتماعية، 24 يونيو 2009، مارب برس
- عبد السلام الدعيس، تقرير: القطاع الخاص في اليمن.. دور اجتماعي غائب وخلط بين المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري، 20 سبتمبر 2009، https://www.saba.ye
- عبد الكريم قاسم الخطيب، الممارسات النحلية للمساءلة المجتمعية في اليمن، مؤسسة رنين اليمن، 2019
- العرابي حمزة وبوقدوم مروة، الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها للتنمية المستدامة،
- علي العزكي، المنظمات الإغاثية الدولية والقطاع الخاص اليمني: الحاجة إلى تحسين التنسيق في الاستجابة الإنسانية للأزمة، ورقة سياسات، 16 مارس 2018
- غلاب فاتح وختيري وهيبة، التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال 2020
- الفريق الاقتصادي، أولويات الاعمار وإعادة التأهيل اليمن [2018]، المنتدى الاقتصادي اليمني، http://www.yemenief.org
- الفريق القطري الإنساني، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية: اليمن، فبراير 2021
- قدري إبراهيم، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2015
- ماهر عثمان، وعبد الباسط محمد، المنشآت الصغيرة والأصغر: المسار الأمثل لمواجهة الفقر في زمن الحرب، فبراير 2021، GIZ ومؤسسة رواد
- مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه وتترابك تطلقان برنامجًا لدعم التغذية الآمنة في المدارس https://www.prnewswire.com/
- المركز الديمقراطي العربي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، المانيا، برلين، 2019
- المركز الديمقراطي العربي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، المانيا، برلين، 201

- مركز السياسة اليمني [2021] دور المجتمع المدني اليمني في تشكيل ملامح الإصلاح الأمني، https://www.yemenpolicy.org/
- مطهر علي عقيدة، وإبراهيم محمد الأكوع، اتجاهات ممارسي العلاقات العامة في البنوك اليمنية نحو برامج المسؤولية الاجتماعية،
- منظمة العمل الدولية، تقييم أضرار المؤسسات المتوسطة والصغيرة: اليمن [مدينة صنعاء وضواحيها]، 2018
- مؤسسة بيرغهوف، الاقتصاد اليمني في مفترق الطرق – كيف يمكن تحسين الاداء الاقتصادي وتفادي تفاقم الوضع الانساني. تقرير لقاء خلال الفترة من 26-29مارس 2017، لبنان
- نادي الأعمال اليمني، رؤية استمرار النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار،
- نايلا طبارة [إشراف]، المسؤولية الاجتماعية الإسلامية للمواطنة والعيش معا، دليل إرشادي، دار الفارابي- بيروت
- نعيمة إبراهيم الغنّام، دور تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمقاولات الصغرى والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، https://www.regionalcsr.com/
- الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2013 لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، المشاركة من أجل البقاء: التحقيق في دور الشبكات الاجتماعية خلال الأزمة الإنسانية في اليمن، يناير2022
- وهيبة مقدم، المسؤولية الاجتماعية ضرورة في الشركات الكبيرة وخيار يجب دعمه في الشركات الصغيرة والمتوسطة، 11 أغسطس، 2016 https://www.csrsa.net/
- يحياوي نعيمة، نماذج عن بعض الشركات العالمية والإسلامية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية، مجلة المال والأسواق

مواقع الكترونية

- https://www.hsayemen.com
- https://www.yemeneconomist.com
- https://www.yemenfoodbank.org
- https://www.yk-bank.com
- https://yemen-yba.com/.
- http://www.yemenief.org/

المسؤولية الاجتماعية للشركات في اليمن

تقييم دور القطاع الخاص في الاستجابة الإنسانية والإنمائية في اليمن

مارس 2024

أعداد:

د. عبد الكريم قاسم الخطيب وعبد القوي حاجب

مؤسسة تمدين شباب

صنعاء، الجمهورية اليمنية

ايميل: info@tamdeen-ye.org

الصفحة الالكترونية: www.tamdeen-ye.org

تاريخ الإصدار: مايو 2024 (النسخة الأولى)

إخلاء المسؤولية: إن الآراء والوجهات الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو وجهة نظر الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (DANIDA) أو المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) أو مؤسسة تمدين شباب (TYF)..

برعاية:

MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK
Danida

DRC

TYF
Tamdeen Youth Foundation
مؤسسة تمدين شباب